

تعلیقات الأزهري

على

صحيح البخاري

وعلى دواشك المحدث السهارنفوري

تأليف

الشيخ الإمام تاج الشريعة العلامة المفتي

محمد اختر رضا القادري الأزهري

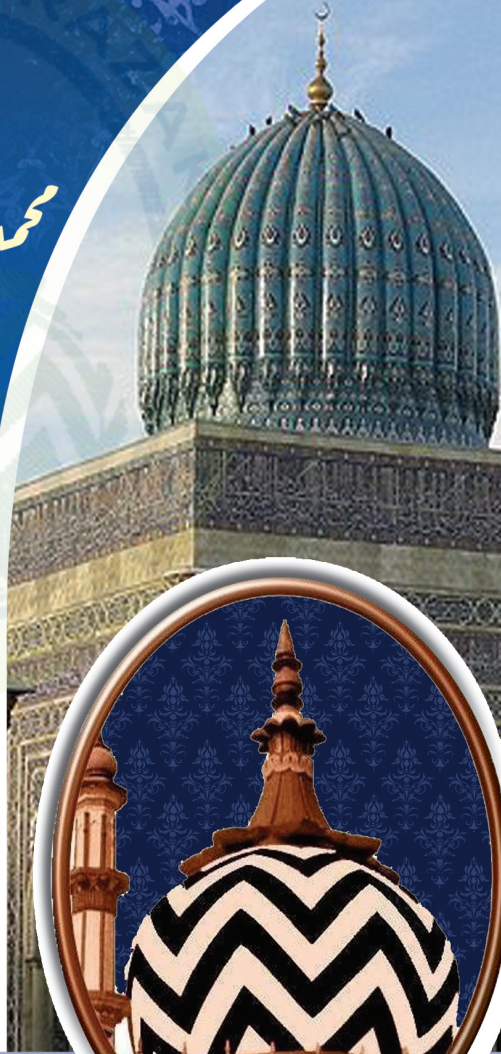
مفتي الديار الهندية

خرَّج أحاديثها وضمَّط نصوصها

محمد إمام الدين القادري الأزهري

من أبناء الأزهر الشريف

الجزء الثاني



تعليقات الأزهرى على صحيح البخارى

وعلى حواشى المحدث السهارنفورى

(الجزء الثانى)

تأليف

الشيخ الإمام تاج الشريعة العلامة المفتي

محمد اختر رضا قادري الأزهرى

مفتي الديار الهندية

ويليها للمؤلف أيضا

تحقيق أن أبا إبراهيم عليه السلام (تارح) وليس (آزر)

ويليها أربعة رسائل

لشيخ الإسلام والمسلمين الإمام أحمد رضا خان قادري الحنفى البريلوى
(١٢٧٢هـ - ١٣٤٠هـ)

بلاك الوهابيين على توهين قبور المسلمين (٢) عطايا التقدير في حكم التصوير
بول الإسلام لأباء الرسول الكرام (٤) تيسير الماعون للسكن في الطاعون

خرج أحاديثها و ضبط نصوصها

محمد إمام الدين قادري الأزهرى

من أبناء الأزهر الشريف

٥٤ - كِتَابُ الشُّرُوطِ

١٥ - بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمُصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ
الْحَرْبِ، وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ

٥٤ - كِتَابُ الشُّرُوطِ

١٥ - بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمُصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ

٢٧٣١-٢٧٣٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ، يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ، قَالَا: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا يَبْغُضُ الطَّرِيقَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ بِالْعَمِيمِ، فِي خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةٌ، فَخُذُوا ذَاتَ الْيَمِينِ». فَوَاللَّهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ يَقْتَرُونَ الْجَيْشَ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشٍ، وَسَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكَتٌ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ، فَالْحَتُّ، فَقَالُوا خَلَّاتِ الْقِصْوَاءُ، خَلَّاتِ الْقِصْوَاءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا خَلَّاتِ الْقِصْوَاءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا يَخْلُقُ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ». ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا». ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ، قَالَ: فَعَدَلَتْ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى تَمَدِّ قَلِيلِ الْمَاءِ، يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَمْ يَلْبَثْهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ، وَشَكِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَطَشُ، فَانْتَرَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ مَا زَالَ يَحِيشُ لَهُمْ بِالرِّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءِ الْخُزَاعِيُّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خُزَاعَةَ، وَكَانُوا عَيْنِيَّةً نُصِحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ تِهَامَةَ، فَقَالَ: إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ نَزَلُوا

أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَمَعَهُمُ الْعُودُ الْمَطَافِيلُ، وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ
الْبَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا لَم نَجِيءَ لِقِتَالِ أَحَدٍ،
وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وَإِنْ قُرَيْشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ، وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ، فَإِنْ
شَاءُوا مَادَدْتُهُمْ مُدَّةً، وَيَحْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ، فَإِنْ أَظْهَرُ: فَإِنْ شَاءُوا أَنْ
يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ فَعَلُوا، وَإِلَّا فَقَدْ جَمُوا، وَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَوَالَّذِي
نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرَدَ سَالِفَتِي، وَلَيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ».
فَقَالَ بُدَيْلٌ: سَأَبْلُغُهُمْ مَا تَقُولُ، قَالَ: فَأَنْطَلِقَ حَتَّى أَمِي قُرَيْشًا، قَالَ: إِنَّا قَدْ
جِئْنَاكَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ
فَعَلْنَا، فَقَالَ سَفْهَاؤُهُمْ: لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ نُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ ذُووُ الرَّأْيِ
مِنْهُمْ: هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَحَدَّثْتُهُمْ بِمَا قَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ أَلَسْتُمْ
بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ أَوْلَسْتُ بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَهَلْ تَتَّهَمُونِي،
قَالُوا: لَا، قَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظٍ فَلَمَّا بَلَّحُوا عَلَيَّ
جِئْتُكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ
لَكُمْ خُطَّةَ رُسْدٍ، اقْبَلُوهَا وَدَعُونِي آتِيهِ، قَالُوا: آتِيهِ، فَأَتَاهُ، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ
لِبُدَيْلٍ، فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ: أَيُّ مُحَمَّدٍ، أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتَ أَمْرَ قَوْمِكَ،
هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ اجْتَنَحَ أَهْلَهُ قَبْلَكَ؟ وَإِنْ تَكُنِ الْآخِرَى، فَإِنِّي
وَاللَّهِ لَأَرَى وُجُوهًا، وَإِنِّي لَأَرَى أَوْشَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أَنْ يَفْرُوا وَيَدْعُوكَ،
فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: امْصُصْ بِيْظِرِّ اللَّاتِ، أَنْحَنُ نَفْرُهُ عَنْهُ وَتَدْعُهُ؟ فَقَالَ:
مَنْ ذَا؟ قَالُوا: أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَأَ يَدٌ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي
لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبَتِكَ، قَالَ: وَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمَا

تَكَلَّمَ أَخَذَ يَلْحِيَّتِهِ، وَالْمُغِيرَةَ بِنُ شُعْبَةَ قَائِمَةً عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَهُ السَّيْفُ وَعَلَيْهِ الْمَغْفَرُ، فَكَلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةَ يَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرْبَ يَدِهِ يَنْعَلُ السَّيْفِ، وَقَالَ لَهُ: أَخْرُ يَدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَفَعَ عُرْوَةَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: الْمُغِيرَةُ بِنُ شُعْبَةَ، فَقَالَ: أَيُّ غُدْرٍ، أَلَسْتُ أَسْعَى فِي غُدْرَتِكَ، وَكَانَ الْمُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلُ، وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ». ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعِينِيهِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا تَنَحَّمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُحَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، فَرَجَعَ عُرْوَةَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ، وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ، وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالتَّجَاشِي، وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعْظِمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدًا، وَاللَّهِ إِنْ تَنَحَّمُ نُحَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ فَاقْبَلُوهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقَالُوا آتِيهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا فُلَانٌ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعْظِمُونَ الْبَدْنَ، فَاْبَعُوهَا لَهُ». فَبِعْتَتْ لَهُ، وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يَلْبُونَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا يَتَّبِعِي لَهُؤُلَاءِ أَنْ يُصَدُّوا عَنِ النَّبِيِّ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى

أصحابه قال: رأيتُ البُدنَ قد قُلِّدَتْ وأشعرت، فما أرى أن يُصدوا عن البيت، فقام رجلٌ منهم، يُقالُ له مكرزُ بنُ حفص، فقال: دعوني آتية، فقالوا آتية، فلما أشرفَ عليهم، قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هذا مكرزُ، وهو رجلٌ فاجرٌ». فجعلَ يكلِّمُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فبينما هو يكلِّمُهُ إذ جاء سهيلُ بنُ عمرو، قال معمرٌ: فأخبرني أيوبُ، عن عكرمة: أنه لما جاء سهيلُ بنُ عمرو: قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لقد سهلَ لكم من أمركم». قال معمرٌ: قال الزُّهريُّ في حديثه: فجاء سهيلُ بنُ عمرو فقال: هاتِ اكتبِ بيننا وبينكم كتابًا، فدعا النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكاتبَ، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسْمِ: «اللَّهُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، قال سهيلٌ: أما الرَّحْمَنُ فواللهِ ما أذري ما هو، ولكن اكتبِ باسمِكَ اللَّهُمَّ كما كنتِ تُكتبُ، فقال المسلمون: واللهِ لا نكتبُها إلا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اكتبِ باسمِكَ اللَّهُمَّ». ثم قال: «هذا ما قاضى عليه مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ». فقال سهيلٌ: واللهِ لو كنا نعلمُ أنك رسولُ اللهِ ما صدَدْتناكَ عن البيتِ ولا قائلناكَ، ولكن اكتبِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «واللهِ إني لرسولُ اللهِ وإن كذبتموني، اكتبِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ». قال الزُّهريُّ: وذلك لقوله: «لا يسألوني خُطَّةَ يُعْظَمُونَ فيها حُرْمَاتِ اللهِ إلا أعطيتهم إياها». فقال له النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «على أن تُخلوا بيننا وبين البيتِ فنطوفَ به». فقال سهيلٌ: واللهِ لا تتحدثُ العربُ أنا أخذنا ضُعْطَةً، ولكن ذلك من العامِ المُقبلِ، فكتب، فقال سهيلٌ: وعلى أنه لا يأتيك من رجلٍ، وإن كان على دينك إلا ردَّتهُ إلينا. قال المسلمون: سبحانَ اللهِ، كيف يرُدُّ إلى المشركين وقد جاء مسلمًا؟ فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسفُ في قيوده، وقد

خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أَفَاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ تُرَدَّهُ إِلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ». قَالَ: فَوَاللَّهِ إِذَا لَمْ أَصَالِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَأَجِزْهُ لِي». قَالَ مَا أَنَا بِمُحِيزِهِ لَكَ، قَالَ: «بَلَى فافْعَلْ». قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ، قَالَ مِكْرَزٌ: بَلْ قَدْ أَجَزْنَاكَ لَكَ، قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ: أَيُّ مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، أَرَدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا، أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ؟ وَكَانَ قَدْ عَذَّبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللَّهِ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَأَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: «بَلَى». قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدَوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: «بَلَى» قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا؟ قَالَ: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَأَسْتُ أَغْصِيهِ، وَهُوَ نَاصِرِي». قُلْتُ: أَوْلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَا سَنَاتِي النَّبِيِّ فَتَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: «بَلَى»، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَا نَأْتِيهِ الْعَامَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَأ، قَالَ: «فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمَطُوفٌ بِهِ؟» قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو بَكْرٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَيْسَ هَذَا نَبِيُّ اللَّهِ حَقًّا، قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدَوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا؟ قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ، إِنَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ، وَهُوَ نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بِعُرْزِهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَا سَنَاتِي النَّبِيِّ وَتَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ نَأْتِيهِ الْعَامَ؟ قُلْتُ: لَأ، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمَطُوفٌ بِهِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عُمَرُ: فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا، قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ، «قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ اخْلِقُوا». قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَتْ أُمُّ

سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَتَحِبُّ ذَلِكَ، أَخْرَجَ ثُمَّ لَا تُكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً، حَتَّى تَنْحَرَ بِذُنُوكَ، وَتَدْعُوَ حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ، فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمِ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ. نَحَرَ بَدَنَهُ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَتَحَرَّوْا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَخْلِقُ بَعْضًا، حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا، ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ - حَتَّى بَلَغَ - يَعِصِمَ الْكُوفِرِ) (۱) فَطُلِقَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا لَهُ فِي الشَّرْكِ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَالْأُخْرَى صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ، رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ، فَقَالُوا: الْعَهْدُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَتَزَلُّوا يَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِ لَهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ جَيْدًا، فَاسْتَلَّهُ الْآخَرَ، فَقَالَ: أَجَلْ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَيْدٌ، لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ، ثُمَّ جَرَّبْتُ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَأَمَكَّنَهُ مِنْهُ، فَضْرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ، وَفَرَّ الْآخَرُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْدُو، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَاهُ: «لَقَدْ رَأَى هَذَا دُعْرًا». فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ: فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ وَاللَّهِ أَوْفَى اللَّهُ ذِمَّتَكَ، قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أَنْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْلُ أُمَّه، مِسْعَرٌ حَرْبٍ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ». فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيْرُدُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ، قَالَ: وَيَنْفَلْتُ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلِ بْنِ سُهَيْلٍ،

(۱) [المتحنة: ۱۰]

فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، فَجَعَلَ لَهَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لَحِقَ بِأَبِي
بَصِيرٍ، حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عَصَابَةٌ، فَوَاللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعَيْرِ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ
إِلَى الشَّامِ إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُنَاشِدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ لَمَّا أُرْسِلَ: فَمَنْ أَتَاهُ فَهُوَ
آمِنٌ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَهُوَ
الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ
عَلَيْهِمْ - حَتَّى بَلَغَ - الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ) (١)، وَكَانَتْ حَمِيَّتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ
يَقْرُوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْرُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَحَالُوا بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ النَّبِيِّ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (مَعْرَةٌ) (٢): الْعُرَّةُ الْجَرْبُ. (تَزِيلُوا) (٣):
الْمَازُوا. وَحَمِيَّتُ الْقَوْمِ: مَنَعَتُهُمْ حِمَايَةً، وَأَحْمِيَّتُ الْحِمَى: جَعَلْتُهُ حِمَى لَهَا
يُدْخَلُ. وَأَحْمِيَّتُ الْحَدِيدِ، وَأَحْمِيَّتُ الرَّجُلِ: إِذَا أَغْضَبْتَهُ إِحْمَاءً. (٤)

قوله (خ) عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ) (٥)

الشيخ الأزهرى: قال المفسرون: كان من ذهب من المسلمات مرتداً إلى
الكفار المعاهدين، يقال للكفار هاتوا مهرها، ويقال للمسلمين إذا جاء أحد من
الكافرات: مسلمة مهاجرة ردوا إلى الكفار مهرها وكان ذلك نصفاً وعدلاً بين
الحالين. ثم نسخ ذلك الأمر فمن ارتدت لا نقر ومن جاءتنا منهم مسلمة

(١) [الفتح: ٢٤-٢٦]

(٢) [الفتح: ٢٥]

(٣) [الفتح: ٢٥]

(٤) صحيح البخارى: [١/٣٨٠]

(٥) [المتحنة: ١٠]

مهاجرة لا يأخذون لها مهرًا قوله: ﴿ذَلِكُمْ حُرْمٌ لِّلَّهِ﴾ أي المذكور في هذه الآية. وقوله: ﴿يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ استئناف أو حال مقدر الرابط، وقد جرى عليه المفسر قوله: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ﴾... الخ. هذه الآية أيضًا من تنمة قوله: ﴿وَاسْأَلُوا مَا آفَقْتُمْ﴾ فهو بمعناه. إنه إن فات شيء: أي امرأة أو أكثر إلى الكفار فغنمتم فأعطوا الذين فرت أزواجهم من الغنيمة قبل قسمها قدر مهرها فكأنه دين على الكفار. قال ابن عباس: لحق بالمشركين من نساء المؤمنين المهاجرين ست نسوة مرتدات «فأعطى رسول الله ﷺ أزواجهن مهور نسائهم من الغنيمة».



٥٥ - كِتَابُ الْوَصَايَا

٨ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾

٣٢ - بَابُ نَفَقَةِ الْقِيَمِ لِلْوَقْفِ

۵۵ - كِتَابُ الْوَصَايَا

۸- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ (۱)
 وَيُذَكَّرُ: أَنَّ شَرِيحًا وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَطَاوُسًا وَعَطَاءً
 وَابْنَ أَدِينَةَ: أَجَازُوا إِقْرَارَ الْمَرِيضِ يَدِينِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: أَحَقُّ
 مَا تُصَدَّقُ بِهِ الرَّجُلُ آخِرَ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلَ يَوْمٍ مِنَ
 الْآخِرَةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحَكَمُ: إِذَا أَبْرَأَ الْوَارِثَ مِنَ الدَّيْنِ
 بَرِيءٌ. وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: أَنْ لَا تُكْشَفَ أَمْرَأَتُهُ الْفَزَارِيَّةُ
 عَمَّا أَغْلِقَ عَلَيْهِ بَابَهَا.
 وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا قَالَ لِمَمْلُوكِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ: كُنْتُ أَعْتَقْتُكَ،
 جَازَ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ مَوْتِهَا: إِنَّ زَوْجِي
 قَضَانِي وَقَبَضْتُ مِنْهُ جَازَ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَجُوزُ
 إِقْرَارُهُ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ لِلْوَرْتَةِ، ثُمَّ اسْتَحْسَنَ فَقَالَ: يَجُوزُ
 إِقْرَارُهُ بِالْوَدِيعَةِ وَالْبِضَاعَةِ وَالْمُضَارَبَةِ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

وَلَا يَحِلُّ مَالُ الْمُسْلِمِينَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ: إِذَا أَوْثَمِنَ خَانَ». وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(١) فَلَمْ يَخْصُ وَإِرثًا وَلَا غَيْرَهُ.

فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (٢)
قوله (خ): وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ.

(الشيخ الأزهرى): وأتى البخاري بالحديثين والآية ليرد على القائلين بعدم جواز إقرار المريض. فإن رده لسوء الظن ممنوع. للنهي عن سوء الظن. وكذلك ترك الخيانة يوجب أن يقر بما عليه. وإذا أقر لا بد من اعتبار إقراره. وكذلك الأمر بأداء الأمانة مطلقاً يوجب ذلك.

ورد العيني على ما أورده البخاري: بأن الظن المنهي عنه هو الظن الفاسد، وأن الإقرار يعتبر حيث لا تهمة. والمريض متهم في إقراره بالمحابة لبعض الورثة أو غيرهم. وأداء الأمانة مطلوب حيث يثبت أن الذمة مشغولة. ولا دليل على شغل ذمة المريض مع احتمال التهمة أيضاً.^(٣)

(١) [النساء: ٥٨]

(٢) صحيح البخارى: [١/٣٨٤]

(٣) ذكر العلامة العيني في "عمدة القاري" بلفظ: «وقد قال النبي إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» احتج البخاري بهذا القول نقلاً عن الحنفية لسوء الظن به للورثة وذلك لأن

٣٢- بَابُ فَهْقَةِ الْقِيَمِ لِلْوَقْفِ

٢٧٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفْقَةِ نِسَائِي وَمَثُونَةِ عَامِلِي، فَهُوَ صَدَقَةٌ» (١).

قول المحشي(١): في معنى المعتدات... الخ.

الظن محذر عنه لقوله إياكم والظن وإنما يصح هذا الاحتجاج إذا ثبت أن الحنفية عللوا بسوء الظن به للورثة وقد منعنا هذا عن قريب ولئن سلمنا أن هذا ظن فلا نسلم أنه ظن فاسد والمحذر عنه الظن الفاسد ثم هذا الحديث الذي ذكره معلقا طرف من حديث سيأتي في الأدب موصولا من وجهين عن أبي هريرة وقال الكرمانى فإن قلت الصدق والكذب صفتان للقول لا للظن ثم إنهما لا يقبلان الزيادة والنقص فكيف يبنى منه أفعال التفضيل قلت جعل الظن للمتكلم فوصف بهما كما وصف المتكلم فيقال متكلم صادق وكاذب والمتكلم يقبل الزيادة والنقصان في الصدق والكذب فيقال زيد أصدق من عمرو فمعناه الظن أكذب في الحديث من غيره». كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةَ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، [١٤/ ٥٨]

(١) صحيح البخارى: [١/ ٣٨٩]

(٢) المحدث السهارنفورى ولفظه: «قوله: لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي، بإسكان الميم على النهى وبضمها على النهى، وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيره، أنه لم يترك صلى الله عليه وسلم ما لا يورث عنه وتوجيه رواية النهى، أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئا بل كان ذلك محتملا فنهاهم عن قسمة ما يخلف ان اتفق أنه خلف قوله: ورثتى

أقول (الأزهرى): بل هن محصنات لم يبن منه ﷺ أصلاً ولم تنحل عقدة نكاحهن فهن مستمسكات منه بالعروة الوثقى التي ليس لها انفصام ومعتصمات بسبب يدوم إلى يوم القيامة وذلك لأنه ﷺ حي على الحقيقة لا المجاز. في "المواهب وشرح الزرقاني": «ونقل السبكي في طبقاته عن ابن فورك أنه عليه السلام حي في قبره رسول الله أبد الآباد» أي: في جميع الأزمنة الصادق بما بعد موته إلى قيام الساعة (على الحقيقة لا المجاز) لحياته في قبره يصلي فيه بأذان وإقامة. قال ابن عقيل الحنبلي: ويضاجع أزواجه ويستمتع بهن أكمل من الدنيا وحلف على ذلك. وهو ظاهر ولا مانع منه»^(١).



سماهم ورثة باعتبارهم، كذلك بالقوة لكن منعهم من الميراث الدليل الشرعى. وهو قوله: لا نورث ما تركناه صدقة كذا في الفتح. قوله: بعد نفقة نسائي قال الخطابي قال ابن عينية: أزواج النبي صلى الله عليه وسلم "في معنى المعتدات" ما ومن في الحياة لا يجوز هن أن ينكحن أبدا فاجريت هن النفقة وتركت حجرهن هن للسكنى كذا ذكره الكرماني قوله: مؤنة على فيه الترجمة كذا في العيني والمراد بمؤنة عاملى عماله الذين كانوا على أرض بنى النضير وفدك وسهمه بخيبر والصفيايا ١٢. «صحيح البخارى: رقم الحاشية/ ٦/ ٣٨٩»

(١) [شرح الزرقاني على المواهب اللدنية - النوع الثالث (في وصفه تعالى بالشهادة وشهادته تعالى له) من المقصد السادس (فيما ورد في آي التنزيل من عظم قدره) ٨/ ٣٥٨]. دار الكتب العلمية بيروت طبعة ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م - [١٦٩/ ٦] المطبعة الأزهرية المصرية الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ]. منه.

۵۶ - كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

۳- بَابُ الدُّعَاءِ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

۸۱- بَابُ الدَّرَقِ

۹۷- بَابُ مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الْهَرِيمَةِ، وَكُؤَلٌ عَنِ دَابَّتِهِ وَأَسْتُهُرَّ

۱۳۰- بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ

۱۳۱- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي التَّكْبِيرِ

۱۵۰- بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ فِيهِ حَدِيثُ ثُمَامَةَ.

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كُنْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخِنَ فِي

الْأَرْضِ﴾ يَعْنِي يَغْلِبَ فِي الْأَرْضِ ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾.

٥٦ - كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

٣- بَابُ الدُّعَاءِ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

٢٧٨٨، ٢٧٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَطْعَمْتُهُ، وَجَعَلَتْ تُفْلِي رَأْسَهُ، فَتَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ اسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي، عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ تَبِجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ: مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ». شَكََّ إِسْحَاقُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ». كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ». فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ. (١)

الراوي: أنس بن مالك رضى الله عنها.

قوله (خ): يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ

(الشيخ الأزهرى): وفيه معجزات: إخباره ببقاء أمته من بعده، وأنهم

يكونون أصحاب الشوكة، وأنهم يغزون وأنهم يركبون البحر وأن أم حرام تعيش إلى ذلك الزمن وأنها تكون منهم وقد وجد بحمد الله كل ذلك «واختلفوا في تحديد متى جرت الغزوة التي توفيت فيها أم حرام، فقال البخاري ومسلم: إنها في زمان معاوية، وقال القاضي: قال أكثر أهل السير: إن ذلك كان في خلافة عثمان، فعلى هذا يكون معنى قولهما في زمن معاوية، زمان، غزوته في البحر، لا زمان خلافته، وقال ابن عبد البر: إن معاوية غزا تلك الغزوة بنفسه.

وفيه: أنه من أعلام نبوته وذلك أنه أخبر فيه بضروب الغيب قبل وقوعها، منها: جهاد أمته في البحر، وضحكه دال على أن الله تعالى يفتح لهم ويغنمهم، ومنها الإخبار بصفة أحوالهم في جهادهم، وهو قوله: «يركبون هذا البحر» ومنها قوله لأم حرام: أنت من الأولين، فكان كذلك.

* ومنها: الإخبار بقاء أمته من بعده، وأن يكون لهم شوكة، وأن أم حرام تبقى إلى ذلك الوقت، وكل ذلك لا يعلم إلا بوحي أوحي به إليه في نومه.

* وفيه: أن رؤيا الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، حق.

* وفيه: الضحك المبشر إذا بشر بما يسر، قال المهلب: وفيه: فضل لمعاوية وأن الله قد بشر به نبيه ﷺ في النوم، لأنه أول من غزا في البحر وجعل من غزا تحت رايته من الأولين.

* وفيه: أن الموت في سبيل الله شهادة، وقال ابن (أبي شيبه) حدثنا يزيد بن هارون حدثنا أنس بن عون عن ابن سيرين عن أبي الجحفاء السلمي، قال: قال

عمر، رضى الله عنه: قال محمد ﷺ: «من قتل في سبيل الله -ومات- فهو في الجنة».

* وفيه: دلالة على أن من مات في طريق الجهاد من غير مباشرة ومشاهدة، له من الأجر مثل ما للمباشر، وكانت النساء إذا غزون يسقين الماء ويداوين الكلى ويصنعن لهم طعامهم وما يصلحهم، فهذه مباشرة.

* وفيه: أن الموت في سبيل الله والقتل سواء، أو قريبا من السواء في الفضل، قاله أبو عمر، قال: وإنما قلت: أو قريبا من السواء، لاختلاف الناس في ذلك، فمن أهل العلم من جعل الميت في سبيل الله والمقتول سواء، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾^(١) وبقوله: ﴿وَمَنْ يَخُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٢) وبقوله ﷺ في حديث عبد الله بن عتيك: «من خرج مجاهداً في سبيل الله فخر عن دابته أو لدغته حية أو مات حتف أنفه فقد وقع أجره على الله». وفي مسلم عن أبي هريرة، يرفعه: «من قتل في سبيل الله فهو شهيد» وروى أبو داود من حديث بقية عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن ابن غنم عن أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ «من وقصه فرسه أو بعيه أو لدغته هامة أو مات على فراشه، على أي حتف شاء الله، فهو شهيد» وأخرجه

(١) [الحج: ٥٨]

(٢) [النساء: ١٠٠]

الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، وذكر الحلواني في "كتاب المعرفة" فقال: حدثنا أبو علي الحنفي حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن عبد الملك بن عمير، قال علي بن أبي طالب، رضى الله عنه: من حبسه السلطان، وهو ظالم له ومات في محبسه ذلك فهو شهيد، من ضربه ذلك السلطان ظالماً فمات من ضربه ذلك فهو شهيد، وكل موت يموت به المسلم فهو شهيد، غير أن الشهادة تتفاضل. وروى الحاكم من حديث كعب بن عجرة، قال النبي ﷺ لعمر يوم بدر، ورأى قتيلاً: يا عمر! «إن للشهداء سادة وأشرافاً وملوكاً، وإن هذا منهم».

* واختلفوا في شهيد البحر: والذين: رجحوا شهيد البحر، احتجوا بما رواه بن أبي عاصم في كتاب الجهاد عن الحسن بن الصباح، حدثنا يحيى بن عباد حدثنا يحيى بن عبد العزيز عن عبد العزيز بن يحيى حدثنا سعيد بن صفوان عن عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة: سمعت عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهادة تكفر كل شيء إلا الدين، والغزو في البحر يكفر ذلك كله». (١)



(١) عمدة القاري: كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء،

۸۱- باب الدَّرَقِ (۱)

۲۹۰۵ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَدِّي رَجُلًا بَعْدَ سَعْدِ،
سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي». (۲)

قول المحشى (۳): وإنما جاز ذلك لأنها ماتا كافرين تحت قول: «عَلِي رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَدِّي رَجُلًا بَعْدَ سَعْدِ، سَمِعْتُهُ

(۱) هذا الباب في نسخة "صحیح البخاری" التي بين أيدينا تحت: كتاب الجهاد والسير، باب

المجن ومن يتترس بترس صاحبه، الرقم / ۸۰ - باب الدرق [۳ / ۱۰۶۴]

(۲) صحیح البخاری: [۱ / ۴۰۷]

(۳) المحدث السهارنفورى، ولفظه: «قوله: فداك، الفداء إذا كسر أوله ويمد ويقصر وإذا

فتح فهو مقصور قال الخطابي: التفدية من رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء ودعاؤه
عليه الصلاة والسلام خليق، أن تكون مستجابة فهو من الكناية، التي لا يكون أصل
المعنى مراد والمراد به الرضاء، والدعاء له، كذا في "الخير الجارى" وفي "الكرمانى" وقد
يوهم هذا القول، أن فيه إزاء بحق الوالدين وإنما جاز ذلك، لأنها ماتا كافرين. وسعد
مسلم ينصر الدين، ويقا تل الكفار، فتفديته لكل كافر غير محذور. انتهى وفي "التنقيح"
قال ابن الزملىكانى: الحق إن كلمة التفدية نقلت بالعرف عن وضعها، وصارت علامة
على الرضاء، فكأنه قال: إرم مرضيا عنك. انتهى ۱۲.»، صحیح البخاری: رقم

الحاشية / [۴ / ۴۰۷]

يَقُولُ: «ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي». قال الكرمانى: وقد يوهم هذا القول أن فيه إزراء بحق الوالدين وإنما جاز ذلك..... الخ.

قلت: هذا خلاف التحقيق والحق أن آبائه ﷺ كلهم موحدون وقد أُلّف في هذا المطلب الإمام جلال الدين السيوطي - عليه الرحمة - عدة رسائل ولجدنا الشيخ الإمام أحمد رضا قدس سره رسالة سماها «شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام»، ولم يرتض السلف أن يذكر أبواه ﷺ بهذا الوصف قال القاضي عياض في "الشفاء": «قال عمر بن عبد العزيز لرجل: انظر لنا كاتبًا يكون أبوه عربيًا، فقال كاتب له: قد كان أبو النبي كافرًا، فقال جعلت هذا مثلاً فعزله، وقال: لا تكتب لي أبدًا. قال القاري: وهذا يوافق ما قال الإمام في الفقه الأكبر: أن والدي رسول الله ﷺ ماتا على الكفر - إلى أن قال - ولكن لا يجوز أن يذكر مثل هذا في مقام العرة. (١) أهـ ملتقطاً من "المعتقد". قال الإمام الشيخ أحمد رضا في تعليقه "المستند" ما نصه: لم يثبت هذا عن سيدنا الإمام الأعظم رضى الله عنه.... الخ.

(١) شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى: القسم الرابع في تصرف وجوه الأحكام فيمن تنقصه أو سبه عليه الصلاة والسلام، الباب الأول في بيان ما هو في حقه صلى الله عليه وسلم سب أو نقص من تعريض أو نص، فصل الوجه الخامس أن لا يقصد نقصا ولا يذكر عيا، [٢ / ٤٤٩]، وفي المعتقد والمتقد، تكميل الباب، الفصل الثاني، [٢٠٤، ٢٠٥]، وفي المعتمد المستند، تكميل الباب، الفصل الثاني، رقم

والعجب من المحشي كيف ينقل مثل هذا الكلام عن "الكرمانى" ويقره ولا يأتي عن "الإمام العيني" ما يعقبه؟ مع أنه كثير النقل عن العيني وها أنا ذا أنقل كلامه قال الإمام العيني رضي الله تعالى عنه ما نصه: «قلت: القول بأنهما ماتا كافرين غير جيد، لما قيل إن الله أحياهما لأجله ﷺ، بل الوجه في وهانذا هذا القول بالتفدية لأجل إظهار البر والمحبة، كما ذكرناه، وللأبوة حرمة كيف كانت، وعن مالك: من آذى مسلماً في أبويه الكافرين عوقب وأدب لحرمتها عليه»^(١).

لهذا وقد رجع الإمام ملا علي القاري عن قوله في الأبوين الكريمين إلى ما ذهب الجمهور إليه فهو ذا قائلًا في شرحه على "الشفاء" ما نصه: «وأما ما ذكر وأخبر إحيائه - عليه الصلاة والسلام - أبويه فالأصح أنه وقع على ما عليه الجمهور الثقات كما قال السيوطي في رسائله الثلاث المؤلفات»^(٢). «أهد ثم راجعنا "حاشية السيد الطحطاوي" في المحل المذكور الذي أحال عليه جدي الإمام الشيخ أحمد رضا قدس سره وجاء ببعض عبارته، رأينا أن نلحق عبارته برمتها لما فيها من النفع ومزيد التأكيد وفيها حكاية عجيبه قال السيد الطحطاوي ما نصه: «تحت قوله: (ولدت من نكاح) الاستدلال به ليس بجيد لاقتضائه كفر الوالدين، وفيه إساءة أدب والذي ينبغي اعتقاده حفظهما من الكفر وأن الله تعالى أحياهما وآمنا به كما ورد به الحديث لينا لا فضيلة الصحبة، ويدل على ذلك ما ورد في حق أبي

(١) عمدة القاري: كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء باب المجن ومن يتترس بترس صاحبه،

الرقم/ ٢٩٠٥ [١٤/ ٢٦١]

(٢) شرح "الشفاء" تخريج نمبر ١٣.

طالب من قوله ﷺ «إِنَّ أَدْنَىٰ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَدْمُجُلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ لَمْرٍ يَطْلِي دِمَاعَهُ مِنْ حَرَارَةِ عَهْلِيهِ»^(١)، فإنه محمول عليه وذلك إكرام له - عليه الصلاة والسلام - ولو كان والداه على الصفة المذكور لكانا أولى بهذه المزية من أبي طالب، لأن إكرامه تعالى له في والديه أسرُّ له وأقَرُّ لعينه من عمه كما لا يخفى. على أن أهل الفترة ناجون ولو غيروا وبدلوا على ما عليه من الأشاعرة وبعض المحققين من الماتريدية ونقل الكمال في "التحرير" أنه المختار لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ بَعَثَ رَسُولًا﴾^(٢) الآية، وما في "الفقه الأكبر" من «أن والديه ﷺ ماتا على الكفر» فمدسوس على الإمام، ويدل عليه أن النسخ المعتمدة منه ليس فيها شيء من ذلك، قال ابن حجر المكي في "فتاواه": والموجود فيها ذلك لأبي حنيفة محمد بن يوسف البخاري لا لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وعلى تسليم أن الإمام قال ذلك: فمعناه أنها ماتا في زمن الكفر وهذا لا يقتضي اتصافهما به كيف؟ والله تعالى يقول في كلامه العزيز: ﴿وَتَقَلُّبِكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾^(٣) والمراد بالساجدين ما يعم الساجدات أي انتقالك من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات وبالجملة لا ينبغي ذكر هذه المسألة إلا مع مزيد الأدب وليست من المسائل التي يضر جهلها أو يسأل عنها في القبر أو في الموقف فحفظ اللسان عن التكلم فيها

(١) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، الرقم / ٥٣٦

[١٣٥ / ١]

(٢) [الإسراء: ١٥]

(٣) [الشعراء: ٢١٩]

إلا بخير أولى وأسلم وحكي أن بعض الفضلاء مكث متفكراً ليلته في أبيه صلى الله عليه وسلم واختلاف العلماء في حديث إحيائهما وإيمانها به، فمن مضعف ومن مصحح وهل يمكن الجمع بين الأقاويل أم لا؟ فاستهوته الفكرة حتى مال على السراج فأحرقه. فلما كانت صبيحة تلك الليلة أتاه رجل من الجند يسأله أن يضيفه فتوجه إلى بيته، فمر في أثناء الطريق على رجل خضري قد جلس بباب خزانة تحت حانوت بها موازينه وباقي آلات البيع. فقام هذا الرجل حتى أخذ بعنان دابة الشيخ وقال له شعراً:

آمنت أن أبا النبي وأمه أحياهما الحي القدير الباري
حتى لقد شهدا له برسالة صدق فتلك كرامة المختار
وبه الحديث ومن يقول بضعفه فهو الضعيف عن الحقيقة عاري

ثم قال خذها إليك أيها الشيخ ولا تسهر ولا تتعب نفسك متفكراً حتى يحرقك السراج، ولكن امض إلى المحل الذي أنت قاصده لتأكل منه لقمة حراماً فبهت الشيخ لذلك، ثم طلب الرجل فلم يجده فاستخبر عنه جيرانه من أهل السوق فلم يعرفه منهم أحد وأخبروا بأنه لا عهد لهم برجل يجلس بهذا المحل أصلاً. ثم إن الشيخ رجع إلى منزله، ولم يمض لدار الجندي لما سمعه من مقالة هذا الأستاذ^(١).

(١) حاشية الطحطاوي على الدر المختار: [٢ / ٨٠-٨١] منه

ومن هذا القبيل:

(١) تحقيق أن أبا إبراهيم عليه السلام (تارح) وليس (آزر)

(٢) شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام

الحمد لله حمدًا يديم باطلًا وظاهرًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى الكريم نوره الزاهر، المخلوق طيبًا وطاهرًا، المنزه من كل رجس، المودع في كل مستودع طاهر، المنتقل من طيب إلى طيب؛ فهو المصطفى والمزكى أولاً وآخراً، وعلى آله الصفوة وصحبه الكرام، ومن مضى على نهجهم محتسبًا صابراً، آمين.

أما بعد:

فإني كنت أسرح نظري، في كتاب «المعرب» للإمام الجواليقي؛ إذ عثرت في تجوالي على مادة «آزر»، فوجدته يصرح فيه ما نصه: (وليس بين النسّابين اختلاف أن اسم أبيه كان «تارح»، والذي في القرآن يدل على أن اسمه «آزر»). وقيل: «آزر» عندهم ذم في لغتهم؛ كأنه قال: وإذ قال إبراهيم لأبيه الخاطيء. وروي عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿آزَرَ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا﴾^(١) قال: لم يكن بأبيه، ولكن آزر اسم صنم.

وإذا كان اسم صنم فموضعه نصب؛ كأنه قال: وإذ قال إبراهيم لأبيه أتخذ

(١) [الأنعام: ٧٤]

آزر إلهما، أتخذ أصناماً آلهة.

فاغتنمت هذا النص من إمام في اللغة، ثم إني رأيت بهامش الكتاب تعليقاً للأستاذ أحمد محمد شاكر، فألفيته يرد في تعليقه على الإمام الجواليقي، ومن حذا حذوه، ويضعف المنصوص في «آزر»، ويغالي فيه بما لا يليق، ولا يبالي بالجمهور. فعزمت على رد مقاله، ووفقي الله تعالى لما عزمت، فالحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده.

ثم إني بدا لي أن أعرب رسالة للإمام الهمام، قدوة الأنام، جدي مولانا الشيخ أحمد رضا خان رضى الله تعالى عنه، مجدد القرن الرابع عشر سهاها:

«شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام»

إذ هي على وجازتها خير كتاب ألف في هذا الباب: فهأنذا اشرع في المقصود، مستعيذاً بالملك المعبود .

ورد عليه رضى الله تعالى عنه سؤال في هذا الشأن، صورته:

ماذا يقول علماء الدين في هذه المسألة المتعلقة بأصول النبي محمد ﷺ، آباء سيد الكائنات، فخر الموجودات، النبي محمد المصطفى ﷺ إلى آدم عليه السلام، أكانوا مؤمنين أم لا؟: بينوا تؤجروا.

فأجاب حامداً ومصلياً ومسلماً كما يلي:

رسالة

شُمُؤُ الْإِسْلَامِ لِأُصُولِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

تَصْنِيفُ

شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ الْإِمَامِ

أَحْمَدَ رِضَا خَانَ الْحَنْفِيِّ الْقَادِرِيِّ
(١٢٧٢-١٣٤٠هـ)

تَعْرِيبُ وَتَحْقِيقُ

الشَيْخِ الْإِمَامِ تاجِ الشَّرِيعَةِ الْعَلَامَةِ الْمُفْتِي

مُحَمَّدَ أَخْتَرِ رِضَا الْقَادِرِيِّ الْأَزْهَرِيِّ
مُفْتِي الدِّيَارِ الْهِنْدِيَّةِ

اعتنى بها وراجعها

محمد رفيق الله القادري الأزهرى

خريج من قسم الحديث الشريف

بجامعة الأزهر الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لك الحمد الدائم الباطن الظاهر، نصلى ونسلم على المصطفى الكريم، نورك الطيب الطاهر الزاهر، الذي نزهته من كل رجس، وأودعته في كل مستودع طاهر، ونقلته من طيب إلى طيب، فله الطيب الأول والآخر، وعلى آله وصحبه الأطائب الأطاهر، آمين.

شروع في الجواب

الدليل الأول:

يقول الله عز وجل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(١)، ويقول رسول الله ﷺ: «بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْنَا فَقَرْنَا حَتَّى كُنْتُ مِنَ الْقُرْنِ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ». الحديث، رواه البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه^(٢).

وفي حديث صحيح عن أمير المؤمنين مولى المسلمين علي - كرم الله تعالى وجهه-: «لم يزل على وجه الدهر في الأرض سبعة مسلمون فصاعداً، فلولا ذلك.. هلكت الأرض ومن عليها» أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر بسند

(١) [البقرة: ٢٢١]

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم،

صحيح على شرط الشيخين^(١).

وفي حديث صحيح لعالم القرآن وحبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما: «ما خلقت الأرض من بعد نوح عن سبعة يدفع الله بهم عن أهل الأرض»^(٢).

أخذه رضى الله تعالى عنه في الاستدلال

لدعواه بما قدم من الكتاب والسنة

إذ قد ثبت بأحاديث صحاح: أنه لم يزل على وجه الأرض في كل قرن وطبقة على الأقل سبعة مسلمون عباد صالحون لا محالة، وثبت بنفس الحديث الصحيح عند البخاري: أن أولئك الذين ظهر منهم النبي صلى الله تعالى عليه

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» الرقم / ٩٠٩٩، [٥ / ٩٦] قال الإمام السيوطي في «مسالك الحنفا» (٢ / ٢١٢) بعد إيراده: (هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ومثله لا يقال من قبل الرأي، فله حكم الرفع، وقد أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» عن البري، عن عبد الرزاق به).

(٢) قال الإمام السيوطي في «الحاوي للفتاوى» في «مسالك الحنفا» (٢ / ٢١٢): (أخرج الإمام أحمد بن حنبل في «الزهد»، والخلال في «كرامات الأولياء» بسند صحيح على شرط الشيخين عن عبد الله بن عباس قال: «ما خلقت الأرض من بعد نوح من سبعة يدفع الله بهم عن أهل الأرض» هذا أيضًا له حكم الرفع، وأخرج أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٢٠) عن كعب قال: (لم يزل في الأرض بعد نوح عليه السلام أربعة عشر يدفع بهم العذاب).

وسلم كانوا في كل قرنٍ وفي كل زمان من خير القرون.

والآية القرآنية ناطقة: بأن الكافر مهما كان من شرف النسب وعلو الحساب.

لا يجوز أن يكون خيراً من عبد مؤمن، فوجب أن يكون آباء النبي المصطفى ﷺ وأمهاته في كل قرن وطبقة من أولئك الصالحين، وإلا.. لكان الأمر على خلاف قول المصطفى ﷺ المخرج في «صحيح البخاري»، وعلى خلاف قوله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم.

شروع في التفصيل، وإيضاح الحديث،

وشرحه لمعنى: «خير القرون»

قال رضى الله عنه: أقول: والمعنى: أن الكافر لا يستأهل شرعاً أن يطلق عليه أنه من خيار القرون - لاسيما وهناك مسلمون صالحون - وإن لم ترد الخيرية إلا بحسب النسب، فافهم. هذا الدليل.

أفاده الإمام الجليل، جلال الملة والدين، السيوطي قدس سره، فالله يجزيه الجزاء الجميل.

الدليل الثاني:

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(١).

وفي الحديث: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: «لم يزل الله ينقلني

(١) [التوبة: ٢٨]

من الأصلاب الطيبة إلى الأرحام الطاهرة مصفًى مهذبًا، لا تشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما»^(۱).

وفي رواية يقول ﷺ: «لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات». رواهما أبو نعیم في "دلائل النبوة" عن ابن عباس رضی الله تعالی عنهما^(۲).

وفي حديث آخر: يقول ﷺ: «لم يزل الله ينقلني من الأصلاب الكريمة والأرحام الطاهرة حتى أخرجني من بين أبيي»^(۳). رواه ابن أبي عمر والعدني في "مسنده" رضی الله تعالی عنه.

فوجب أن يكون أباءؤه الكرام الطاهرون - عليه الصلاة والسلام - وأمّهاته الكرائم الطاهرات جميعًا أهل إيمان وتوحيد، لأنه ليس لكافر ولا لكافرة نصيب من الكرم والطهارة بنص القرآن.

أفاد هذا الدليل: فخر المتكلمين الإمام الأجل، علامة الوری فخر الدين الرازي رحمة الله تعالی عليه^(۴) وأيده وصوبه الإمام جلال الدين السيوطي رضي

(۱) الحاوي للفتاوى، بحوالة "أبي نعیم" [۲ / ۱۹۹]

(۲) أخرجه أبو نعیم في "دلائل النبوة" (۱۵).

(۳) شرح الزرقاني على "المواهب اللدنية"، بحوالة عن أبي نعیم ابن عباس، المقصد الأول،

[۱ / ۱۷۴]

(۴) ذكره الإمام الرازي في أسرار التنزيل (۷ / ۳۹)، لكن ناقلاًه عن بعضهم، وقد خالفهم

فيما ذهبوا إليه! فليتنبه، وانظر كلام الرازي بتامه في تفسيره (۷ / ۳۸-۴۰)

الله تعالى عنه^(١)، والعلامة المحقق السنوسي رضى الله تعالى عنه، والعلامة التلمساني شارح "الشفاء"، والإمام ابن حجر المكي رضى الله تعالى عنه^(٢) والعلامة محمد الزرقاني رضى الله تعالى عنه شارح "المواهب اللدنية" وغيرهم من الأكابر.

الدليل الثالث:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾^(٣)

يقول الإمام الرازي: معنى الآية أن نوره - صلى الله تعالى عليه وسلم - لم يزل ينقل من ساجد إلى ساجد فدلّت الآية أن جميع آبائه - صلى الله تعالى عليه وسلم - كانوا مؤمنين^(٤).

وأقره الإمام ابن حجر^(٥) والعلامة الزرقاني - رضى الله عنهما - وغيرهما من الكبراء وعند أبي نعيم من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ما يؤيد هذا المعنى^(٦) وقد صرحوا أن القرآن محتج به على جميع وجوهه ولا ينفي تأويل

و(٢٤/١٧٣)، وقد تبع المصنف رحمه الله تعالى السيوطي في هذا السهو، والله أعلم.

(١) الحاوي للفتاوي في مسالك الحنفا (٢/٢١٠).

(٢) المنح الملكية في شرح الهمزية (ص ١٠٠).

(٣) [الشعراء: ٢١٩]

(٤) أسرار التنزيل (٧/٣٨) وقد ذكرنا أنه كلام نقله عن آخرين.

(٥) المنح الملكية في شرح الهمزية (ص ١٠١).

(٦) وهو ما أخرجه في دلائل النبوة (١٧) عن ابن عباس: ﴿وَقْلُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾

[تأويلاً^(١)، ويشهد له عمل العلماء في الاحتجاج بالآيات على أحد التأويلات قديماً وحديثاً.

الدليل الرابع:

قال المولى تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (١) الله أكبر؛ ما زال ﷺ في الحضرة الإلهية، من عظمة وجاهٍ ومحبوبة، قد بشره ﷺ ربه في أمته، فقال له في أمته: «سنرضيك في أمتك ولا نسوءك بهم» رواه مسلم في "صحيحه"^(٢). ولكن بلغ هذا العطاء والإرضاء إلى أن قال ﷺ في أبي طالب: «وجدته في غمرات من النار، فأخرجته إلى ضحضاح» رواه البخاري ومسلم عن العباس

[الشعراء: ٢١٩] (ما زال النبي ﷺ يتقلب في أصلاب الأنبياء حتى ولدته أمه).

(١) لعلك هناك في النسخة التي عندنا، وحق العبارة ما أثبت، والله أعلم.

(٢) [الضحى: ٥]

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٢) والحديث بتمامه: عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ تلا قول الله عز وجل في إبراهيم: ﴿رَبِّ إِنِّي نَأْتِيَنَّكَ مِنَ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ مِّنَ اللَّسِّ فَمَنْ يَبْعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦] الآية. وقال عيسى عليه السلام: ﴿إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِن تُعْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨] فرفع يديه وقال: «اللهم؛ أمتي أمتي» وبكى، فقال الله عز وجل: يا جبريل! اذهب إلى محمدٍ - وربك أعلم - فسله ما يبكيك؟ فأتاه جبريل - عليه الصلاة والسلام - فسأله، فأخبره رسول الله ﷺ بما قال، وهو أعلم، فقال الله: يا جبريل؛ اذهب إلى محمدٍ فقل: إنا سنرضيك في أمتك ولا نسوءك. ففي هذا الحديث جانب من محبة سيدنا محمد ﷺ لأمته وشفقته عليها.

بن عبد المطلب - رضي الله تعالى عنها -^(١).

وفي حديث آخر صحيح: قال ﷺ: «ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» روياه أيضاً عنه - رضي الله تعالى عنها -^(٢).

وفي حديث آخر صحيح: قال ﷺ: «أهون أهل النار عذاباً أبو طالب» روياه أيضاً عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنه -^(٣).

وظاهر جداً: أن القرب الذي للأبوين الكريمين منه ﷺ أي نسبة لأبي طالب من ذلك؟! ثم أن عذرهما واضح؛ إذ لم يبلغهما الدعوة، ولم يدركا زمن الإسلام، فلو لم يكونا من أهل الجنة - والعياذ بالله - لكان من الواجب أن يكونا أهون عذاباً من أبي طالب، ولكانا أخف من الجميع، وهذا على خلاف الحديث الصحيح، فوجب أن الأبوين الكريمين من أهل الجنة، والله الحمد.

إلى هذا الدليل أيضاً أشار الإمام خاتم الحفاظ^(٤).

تقريره وتوضيحه للدليل وبسطه بالتفصيل

قال رضي الله تعالى عنه:

أقول - وبالله التوفيق - : تقرير الدليل بأن الصادق المصدوق ﷺ أخبر أن

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٣٥٨/٢٠٩)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٣٥٧/٢٠٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢١٢)، واللفظ له.

(٤) مسالك الحنفا (٢/٢٢٨).

أهون العذاب من بين أهل النار على أبي طالب.

الآن نحن نسأل: لماذا هذا التخفف على أبي طالب؟ المواساة أبي طالب ومولاته وخدمته ونصرته له - عليه الصلاة والسلام - أم لمحبتته ﷺ له من جهة الطبع، ولكونه ﷺ أحب مراعاته؟

يقول النبي - ﷺ -: «عم الرجل صنو أبيه» رواه الترمذي بسند حسن عن أبي هريرة وعن علي - رضي الله تعالى عنهما - والطبراني في "الكبير" عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -^(١).

الشق الأول: باطل؛ قال الله عز وجل: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾^(٢) هذا صريح إعلام بأن الكافر محض متبر كل عمله.

فالشق الثاني: صحيح لا محالة، وهو المستفاد من هذه الأحاديث الصحيحة المذكورة.

كانت حقيقة عمل أبي طالب بحيث وجده الرسول - ﷺ - مستغرقاً في غمرة من النار، لو كان عمله نافعاً لنفعه من قبل لكن الرسول عليه الصلاة

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٦١) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، و(٣٧٦٠) من حديث علي رضي الله عنه، و(٣٧٥٨) من حديث المطلب بن ربيعة رضي الله تعالى عنه، وهو عند مسلم (٩٨٣)، وابن حبان (٣٢٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وعند الطبراني في الكبير (٢٩١ / ١٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي الباب عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) [الفرقان: ٢٣]

والسلام يقول: «أخرجته إلى ضحضاح من النار... ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»^(١) لا جرم أن هذا التخفيف إنما هو تطيب لخاطره - ﷺ -، وباهر إكرام له - ﷺ -.

وجلي - بدهة - أنه لن يشتد على قلبه - ﷺ - عذاب أبي طالب ما يشتد عذاب الأبوين الكريمين، فالعياذ بالله، ليس له - ﷺ - من قرّة عين في التخفيف عن أبي طالب ما له - ﷺ - في أبويه، والعياذ بالله، وليس له - ﷺ - من إجلال وإكرام في مراعاة أبي طالب ما له في نجاة أبويه - ﷺ -، ولو لم يكونا - عيادًا بالله - من أهل الجنة، لكانا أحق بهذه الرعاية والعناية بكل وجه. ووجه آخر: هب أن هذا التخفيف مجازاة لأبي طالب بالتربية والخدمة، ولكن أي تربية تعدل الجزئية؟ وأي خدمة تساوي الحمل والوضع؟! وهل يساوي حقّ المربي والخادم حقّ الوالدين الذي أحصاه الربُّ العظيم مع حقه العظيم؛ قال تعالى: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾^(٢).

ثم أن أبا طالب خدمه - ﷺ - سنين، وأحزنه عند رحيله حزناً لا مثيل له، أمره - ﷺ - بأن يأتي بالشهادة، وألحَّ عليه، ولكن ما امتثل أبو طالب أمره، ما فعل أبو طالب وما كان ليفعل، وارتكب جريمة لا تغفر، مشاهدته للمعجزات طول العمر والعلم التام بأحواله - صلى الله تعالى عليه وسلم - أوجب بشدّة

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٣٥٧/٢٠٩).

(٢) [لقمان: ١٢]

قيام حجة الله، بخلاف الأبوين الكريمين؛ حيث لم تبلغها الدعوة ولم يجحدا، فبكل وجه كَفَّتْهُمَا هي الراجحة، فإنما يتصور كون أبي طالب أهون أهل النار عذاباً، فيما إذا لم يكن الأبوان الكريان من أهل النار، وهو المقصود، والحمد لله العلي الودود.

الدليل الخامس:

أقول: قال المولى عز وعلا: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ اللَّذِّ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾^(١).

في الحديث: أن سيد المرسلين - ﷺ - رأى امرأة صالحة من سُلالة سيدنا عبد المطلب تقبل، قال لها - ﷺ - لما دنت: «ما أخرجك من بيتك»، قالت: أتيت أهل هذا الميت، فترحمت إليهم وعزيتهم بميتهم، قال - ﷺ -: «لعلك بلغت معهم الكدي»، [أي: المقبرة - ١٢] قالت: معاذ الله أن أكون بلغت ما وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر، قال سيد الورى ﷺ: «لو بلغت ما رأيت الجنة حتى يراها جدُّ أبيك» [يعني عبد المطلب] رواه أبو داود، والنسائي واللفظ له، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنها^(٢).

(١) [الحشر: ٢٠]

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٢٣)، والنسائي (٢٧/٤) عن ربيعة بن سيف المعافري، قال أبو عبد الرحمن - يعني: النسائي -: ربيعة ضعيف، وهو عند ابن حبان (٣١٧٧)، والحاكم (٣٧٣/١)، وغيرهم، والمرأة هي السيدة فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها.

أما أبو داود فتأدّب وكُنّي، وقال: (فذكر تشديداً في ذلك).

وأما أبو عبد الرحمن فأدّى وروى لتبليغ العلم وأداء الحديث على وجهه، ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا وَجْهَهُ هُوَ مَوْلِيهَا﴾^(١). هذا ما نطق به الحديث.

استدلّاه رضى الله تعالى عنه بما أورده من الحديث بأسلوب مبتكر، وذكره لمقدمات أربع توطئة لحمل الحديث على معنى يندفع به ما يوهم التعارض، وإرجاعه إلى معنى يطابق عقائد أهل السنة

قال: والآن نظرة إنصاف تطلب منك أيها السامع، وعقائد أهل السنة نصب

عينيك:

(١) خروج النساء إلى المقبرة غاية ما فيه أنه معصية.

(٢) ولن تحرم معصية مؤمناً من الجنة، ولن تجعله يساوي الكافر، وتقرر عند أهل السنة:

* أن مصير المؤمن إلى الجنة واجب شرعاً ولو بعد المؤاخظة - عياداً بالله -.

* ودخول الكافر الجنة محال شرعاً لا يمكن أبداً.

(٣) والنصوص يجب حملها على ظواهرها ما أمكن، والتأويل غير جائز بغير ضرورة.

(٤) والعصمة في نوع البشر للأنبياء - عليهم الصلاة والثناء - خاصة، وصدور

الذنب ممن سواهم وإن بلغ من الفضل ما بلغ جائز ومتصور.

(١) [البقرة: ١٤٨]

هذه الأربعة في عقائد أهل السنة ثابتة ومقررة.

الآن: إن تفرض البلوغ إلى المقابر بحكم المقدمة الرابعة -يعني: والعصمة في نوع البشر للأنبياء عليهم السلام والثناء خاصة... الخ- وجب ترتب الجزء^(١) بحكم المقدمة الثالث- أي: والنصوص يجب حملها على ظواهرها ما

(١) قوله: (وجب ترتب الجزء بحكم المقدمة الثالثة) يعني: وجب ألا تدخل تلك المرأة الجنة حتى يدخلها جد أبيها - عبد المطلب - وقدم رضي الله عنه: أن بلوغ النساء المقابر غاية أمره أنه معصية في المقدمة الأولى، وأن النصوص تحمل على ظواهرها في الثالثة، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك». ظاهره: أن مصير عبد المطلب إلى الجنة، وأنه يدخلها، والنصوص لا تصرف عن ظواهرها، فوجب بحكم الحديث: أن يتأخر دخول تلك المرأة إلى أن يدخلها جد أبيها عبد المطلب فيما إذا بلغت المقابر.

وإن فرض عبد المطلب غير مؤمن، لزم المحال والباطل؛ أعني: دخول المؤمن النار و دخول الكافر في الجنة، وكلا الأمرين محال وباطل بحكم المقدمتين المذكورتين، وبحكم قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ اللَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠]

ثم لا يذهبن عنك أن (حتى) للغاية، وهي تنبئ عن الامتداد والتأخر، فدل الحديث على تأخر دخول تلك المرأة عن غيرها فيما إذا بلغت المقابر؛ لأن المقام مقام تهديد، ودلّ الحديث على امتداد محنة تلك المرأة وتأخر دخولها الجنة، وأيضاً على تأخر دخول عبد المطلب الجنة عن غيره من السابقين، كما لا يخفى.

هذا مدلول الحديث من غير تكلف، ولا دلالة فيه على غير هذا المعنى عند أهل السنة،

ولئن صُرف إلى غيره بنوع تكلف، أو تأويل، لزم المحذور؛ وهو ارتكاب التأويل من غير ضرورة اصطدام التأويل مع قواعد العقائد التي قدمها الإمام المجدد أحمد رضا رضى الله تعالى عنه، وإذا اصطدم التأويل مع دليل من الشرع، فهو ردٌّ، بل هو حقيق بأن يدعى تحريفًا، ولذلك نرى الإمام الجليل الجلال السيوطي قال في كتابه: "زهر الربى على المجتبى" (٢٧/٤) كتاب الجنائز، باب النعي: «لولا بلغتها معهم، ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك» أقول: لا دلالة في هذا على ما توهمه المتوهمون؛ لأنه لو مشت امرأة مع جنازة إلى المقابر، لم يكن ذلك كفرًا موجبًا للخلود في النار كما هو واضح، وغاية ما في ذلك: أن يكون من جملة الكبائر التي يعذب أصحابها، ثم يكون آخر أمره إلى الجنة، وأهل السنة يؤوِّلون ما ورد من الحديث في أهل الكبائر «أنهم لا يدخلون الجنة»، والمراد: لا يدخلونها مع السابقين الذين يدخلونها أولاً بغير عذاب، فأكثر ما يدل الحديث المذكور على أنها لو بلغت معهم الكدى، لم تر الجنة مع السابقين، بل يتقدم ذلك عذاب، أو شدة، أو ما شاء الله من أنواع المشاق، ثم يؤول أمرها إلى دخول الجنة قطعًا، ويكون المعنى به كذلك: لا ترى الجنة مع السابقين، بل يتقدم ذلك الامتحان وحده أو مع مشاق آخر، ويكون معنى الحديث: لم تر الجنة حتى يأتي الوقت الذي يراها فيه جد أبيك، فترينها حينئذ، فتكون رؤيتك لها متأخرة عن رؤية غيرك من السابقين لها، هذا مدلول الحديث، لا دلالة له على قواعد أهل السنة غير ذلك، والذي سمعته من شيخنا شيخ الإسلام شرف الدين المناوي وقد سئل عن عبد المطلب فقال: هو من أهل الفترة الذين لم تبلغهم الدعوة، وحكمهم في المذهب معروف.

وبهذا بان أن ما قاله الإمام أحمد رضا ومن قبله الإمام السيوطي، هو مدلول الحديث ظاهرًا، والله الحمد.

تنبيه: إيَّاك وأن تغترَّ بها وقع في "دلائل النبوة" للإمام البيهقي، ولا إخاله عنه، وأظنه

إلحاقاً؛ لأن الطبعة حديثة، والنسخة ناقصة كما يظهر بمطالعتها، وهأنذا أسوق ما وقع فيه مقروءاً بالرد.

قال - بعد ما أورد حديث: «لو بلغت معهم الكدى، ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك» - (كيف لا يكون أبواه وجده هذه الصفة في الآخرة؟! وكانوا يعبدون الوثن حتى ماتوا، ولم يدينوا دين عيسى ابن مريم عليه السلام، وأمرهم لا يقدر في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن أنكحة الكفار صحيحة، ألا تراهم يسلمون مع زوجاتهم فلا يلزمهم تجديد العقد، ولا مفارقتهم إذ كان مثله يجوز في الإسلام، وبالله التوفيق). "دلائل النبوة" (١/١٩٢).

أقول: كيف يكونون بهذه الصفة المزعومة، وهي الحرمان المؤبد من دخول الجنة. وإنما قلت: المزعومة؛ لأن الحديث لا دلالة فيه على ما زعمت، بل الحديث يدل بظاهره على رؤيتها الجنة ولو متأخراً، كما يدل ظاهره على رؤية جده صلى الله عليه وسلم للجنة. والنصوص تحمل على الظواهر، والخروج إلى المقابر ليس إلا معصية، فلا يستقيم على ذلك حمل الحديث على الوعيد بالحرمان من دخول الجنة مؤبداً، وعلى هذا: فظاهر الحديث قاض بإيمان جد النبي عبد المطلب، ومناد بدخوله الجنة ولو متأخراً، فمن أين لك ما زعمت؟!

والحديث يبرئ ساحة سيدنا عبد المطلب بخصوصه، وما قدمته من الأحاديث، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «نحن بنو النضر بن كنانة لا نتفي من أئبنا ولا نقفو أمنا»، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: «أنا خيركم نفساً وخيركم أباً»، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: «بعثت من خير قرون بني آدم قرناً فقراً حتى كنت من القرن الذي كنت فيه» وقد أخرجها البيهقي نفسه في "دلائل النبوة" (١/١٧٣ - ١٧٥)، والأخير عند البخاري في "صحيحه" (٣٥٥٧)، يبرئ ساحتهم عن الشرك، ووجه الاستدلال بها

مبين فيها مضى من الأدلة، وقضية هذه الأحاديث: أن يكون الأب معدولاً عن ظاهر مراداً به العم، وعلى هذا، فالحديث الذي رواه الإمام البيهقي في "دلائل النبوة" ولفظه: أن رجلاً قال: يا رسول الله؛ أين أبي؟ قال: «في النار» فلما قفى دعاه، فقال: «إن أبي وأباك في النار» هو عند مسلم في "الصحيح" (٢٠٣)، لم يرد في أبيه الحقيقي الذي توفي في الفترة، حتى يتفكر في رفع المنافاة بين هذا وبين ما ورد في أهل الفترة كما صنع الإمام ابن كثير؛ إذ يقول في "البداية والنهاية" (٦٥٨/٢) تعقيباً على كلام البيهقي السالف بعد أن نقله: (وإخباره عن أبويه وجده عبد المطلب بأنهم من أهل النار لا ينافي الوارد عنه من طرق متعددة أن أهل الفترة والمجانين والصم يمتحنون في العرصات يوم القيامة، كما بسطناه سنلاً ومثلاً في تفسيرنا عند قوله تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ مَعَدِّينَ حَتَّىٰ بَعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فيكون منهم من يجيب ومنهم من لا يجيب، فيكون هؤلاء من جملة من لا يجيب، فلا منافاة)؛ إذ لهُ ذكر هذا بعد أن أورد جملة أحاديث منها: حديث أين أبي، وقد مرّ بيانه، ومنها: حديث السيدة فاطمة رضي الله عنها السالف، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لها: «لو بلغتيها معهم، ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك»، ذكره مستدلاً به على عدم نجاة عبد المطلب، وفي استدلاله نظر ظاهر كما مرّ، ومنها: أحاديث تتعلق بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وغاية ما فيها هو ما رواه الإمام البيهقي في "دلائل" (١٨٩/١ - ١٩٠) في أحاديث عدة، مفادها: أنه لم يؤذن له صلى الله عليه وسلم في الاستعفاء لأمه، وهو غير صريح في الدلالة على كفرها والعياذ بالله تعالى، إذا: فالمنافاة المحتملة التي منعها الإمام ابن كثير غير واردة؛ لأنها ترد في ما لو كان في الأحاديث ما فيه تصريح بعدم النجاة مع صحتها، وهذا لم يكن؛ إذ غاية ما يتحصل من الأحاديث: أنه عليه السلام لم يعط الشفاعة في حقها، ومثل هذا يقع فيمن يبقى في جهنم من أهل لا إله إلا الله، يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجهم من النار، فيقال

له: ليس ذلك لك.

نعم؛ روى في "الدلائل" (١/١٨٩) خبراً في أم النبي صلى الله عليه وسلم بخصوصها بإسناده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر في المقابر، وخرجنا معه، فأمرنا، فجلسنا، ثم تخطى القبور حتى انتهى إلى قبر منها، فواجه طويلاً ثم ارتفع نحيب رسول الله صلى الله عليه وسلم باكباً، فبكينا لبكاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل إلينا، فتلقاه عمر بن الخطاب، فقال: يا رسول الله؛ صلى الله عليك ما الذي أبكاك؟ لقد أبكنا وأفزعنا، فجاء، فجلس إلينا، فقال: «أفزعكم بكائي؟» قلنا: نعم يا رسول الله، فقال: «إن القبر الذي رأيتموني أناجي فيه قبر أمّنة بنت وهب، وإني استأذنت ربي في زيارتها، فأذن لي فيه، واستأذنت ربي في الاستغفار لها، فلم يأذن لي فيه، ونزل عليّ: ﴿مَا كُنْ لِأَبْنِي وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] حتى ختم الآية: ﴿وَمَا كُنْ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَلَّمَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ بَرَّأ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٣]، فأخذني ما يأخذ الولد للوالدة من الرقة، فذلك الذي أبكاني»، لكن قال ابن كثير في "البداية" (٢/٦٨٤): غريب ولم يخرجوه.

قلت: وطرق المتن - أي: قوله: ونزل عليّ: ﴿مَا كُنْ لِأَبْنِي وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، غير ثابت في هذا الموضوع، فلا يقوم بها حجة، والصحة لا تتأتى بمجرد عدالة الرواة والضبط، بل يتطلب لها بعد خلوه من الشذوذ شرط أهم من كل ذلك، وما لم تتوفر الشروط بأجمعها، لم يحكم بالصحة وإن كثرت الطرق، والأمر هنا كذلك؛ وهو أن الرواية لم تخل من علة قاذحة؛ وهو مجيئها مخالفة لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْ مُعَدِّينَ سَخْتِي بِعَثْرَسُؤْلًا﴾ [الإسراء: ١٥]، هذا على صحة الحديث، وإلا، فالحديث ضعيف، صرح بضعفه الإمام الجلال السيوطي، وكذلك ما يبدو في بادئ النظر أنه

أمكن، والتأويل غير جائز بغير ضرورة، وعلى تقدير أن يعتقد عبد المطلب غير مؤمن عياداً بالله، لزم المحال والباطل بحكم المقدمتين الأوليين، وأيضاً بحكم الآية فوجب أن يكون عبد المطلب مؤملاً وأهل الجنة، ولو لم يكن في السابقين

يعضد تلك الرواية، ولذا نرى العلامة السيوطي أورد قصة ابني مليكة في "الدر المنثور" (٣٠٣/٤) من عدة طرق، وفيها ما يعضد الرواية التي ذكرها الإمام البيهقي، ولكنه لم يبال بشيء من ذلك، بل صرح بضعفها وضعف كل ما فيه دلالة على عدم نجاتها في مسالك الحنفا (٢٢٤/٢) فليراجع ثمة.

ومع ذلك لم يعملوا بمقتضاها، وهذه أمانة ظاهرة على عدم صلوحها للعمل بها، وأنه ثبت عندهم خلافها، ولا يجوز نسبة كبيرة إلى مسلم من غير تحقيق، هذا في آحاد المسلمين، فما بالك بأصول الرسول صلى الله عليه وسلم؟! كيف يرسل فيهم القول من غير تبين؟!

وهناك كثير من العلماء ذهبوا إلى طهارة نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم من دنس الكفر من لدن آدم إلى أن ظهر عليه السلام من بين أبويه، وإذا اختلف الأمر، فمن أين يتأتى اليقين، فلا أقل من أن يحفظ المرء لسانه عن الخوض في مثل هذا، وإليه وقعت الإشارة في حديث رواه البيهقي نفسه في "دلائل النبوة" (١/١٩١) بإسناده عن عمر بن سعد عن أبيه، ولفظه: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أبي كان يصل الرحم، وكان، وكان، فأين هو؟ قال: «في النار»، قال: فكأن الأعرابي وجد من ذلك، فقال: يا رسول الله؛ فأين أبوك؟ قال: «حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار» قال: فأسلم الأعرابي بعد، فقال: لقد كلفني رسول الله صلى الله عليه وسلم تعباً، ما مررت بقبر كافر إلا بشرته بالنار. (قاله: الأزهرى).

الأولین مثل: الصدیق، والفراروق، وعثمان، وعلي، وفاطمة الزهراء، وعائشة الصديقة، وغيرهم رضي الله تعالى عنهم.

الآن: معنى الحديث يطابق عقائد أهل السنة بلا تكلف، وبغير حاجة إلى تأويل أو تصرف؛ يعني: أنه لو صدر منك هذا الفعل، لم يتيسر لك الدخول في الجنة مع السابقين الأولين، بل دخلتها حين يدخلها سيّدنا عبد المطلب، هكذا ينبغي التحقيق، والله تعالى ولي التوفيق.

الدليل السادس:

أقول: قال ربنا الأعز الأعلى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُلْفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٢).

في هاتين الآيتين حصر رب العزة جل وعلا العزة والكرم في المؤمنين، وجعل الكافر - مهما كان شريفاً - لئيمًا وذليلاً وكون عزيز وكريم من أولاد لئيم وذليل، ليس سبباً لمدح، من أجل هذا حرم المباهاة بأباء وجدود كفار.

في الحديث الصحيح: «من انتسب إلى تسعة آباء كفار يريد بهم عزاً وكرماً كان عاشرهم في النار» رواه الإمام أحمد عن أبي ریحانة رضي الله تعالى عنه بسند

(١) [المنافقون: ٨]

(٢) [الحجرات: ١٣]

صحیح^(١).

وثبت بأحاديث صحاح مشهورة: أنه - ﷺ - ذكر مرارًا آباءه الكرام وأمهاته الكرائم في معرض البيان لفضائله، وفي موضع الرجز ومدح نفسه يوم حنين - لما غلب الكفار بحسب الإرادة الإلهية هَيْهَةً، وبقي معه صلى الله عليه وسلم عباد معدودون، طرأت سورة على رسول غالب لله الغالب - كان يقول عند ذلك:

«أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب»

رواه أحمد والبخاري ومسلم والنسائي عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه^(٢).

يهمّ صلى الله عليه تعالى وسلم أن يهجم وحده على جمع لهؤلاء الألوّف، وقد جذب سيدنا العباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنه زمام البغلة الشريفة بإحكام؛ كيلا تتقدم ويقول صلى الله عليه تعالى وسلم:

«أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب»

رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو نعيم عن البراء رضي الله تعالى عنه^(٣).
وأمر المؤمنين عمر الفاروق قد أمسك الزمام، وسيدنا العباس آخذ بالثغر، وهو عليه الصلاة والسلام يقول: «قدّماها»:

(١) مسند الإمام أحمد (٤/١٣٤) وغيره.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٤) وغيره، ومسلم (١٧٧٦)، وأحمد (٤/٢٨١).

(٣) المصنف (٦/١٨١) لابن أبي شيبة، وحلية الأولياء (٧/١٣٢) لأبي نعيم.

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب»

رواه ابن عساكر عن مصعب بن شيبة عن أبيه رضي الله تعالى عنه (١)

لما دنا الكفار جداً، نزل صلى الله عليه تعالى وسلم عن البغلة الشريفة وهو إنما

يقول:

«أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

اللهم انصر نصرك»

رواه ابن أبي شيبة وابن جرير عن البراء رضي الله تعالى عنه (٢).

ثم أخذ حفنة من تراب ورمى بها نحو الكفار، وقال: «شاهت الوجوه»،

وأصاب ذلك التراب عيِّد من كل واحد من هؤلاء الآلاف الكفار، وصرفت وجوه الجميع.

يقول من تشرف بالإسلام من بينهم: بينما رمى صلى الله عليه تعالى وسلم إلينا

بالحصى، رأينا كأن جداراً من قطرٍ من السماء إلى الأرض، وكأن الجبال تدحرج علينا من فوق، فلم يمكننا إلا الفرار.

وصلى الله تعالى على الحق المبين، سيد المنصورين، وآله وبارك وسلم.

في نفس تلك الغزوة قال وهو يرتجز:

(١) تاريخ دمشق (٣٣/ ٢٥٤) لابن عساكر.

(٢) المصنف (٨/ ٥٥٠) لابن أبي شيبة، وتاريخ الطبري (٣/ ٧٥).

«أنا ابن العواتك من سليم»

رواه سعيد بن منصور في "سننه"، والطبراني في "الكبير" عن سيابة بن عاصم رضي الله تعالى عنه^(١).

وفي حديث: قال في بعض الغزوات:

«أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

أنا ابن العواتك»

رواه ابن عساكر عن قتادة^(٢).

قال العلامة المناوي "صاحب التيسير"، والإمام مجد الدين الفيروزآبادي "صاحب القاموس" والجوهري "صاحب الصحاح" والصاغاني وغيرهم: كان اسم تسع نسوة من جدّات النبي - ﷺ - عاتكة.

قال ابن البري: كانت اثنتا عشرة امرأة كان اسمهن عاتكة، هن: ثلاث سلميات، واثنتان قرشيتان، اثنتان عدوانيتان، وواحدة كنانية، وواحدة أسدية، وواحدة هذلية، وواحدة قضاعية، وواحدة أزدية. ذكره في "تاج العروس" مادة (عتك).

قال أبو عبد الله العدوسي: كانت تلك النسوة أربعة عشر: ثلاث قرشيات، وأربع سلميات، واثنتان عدوانيتان، وهذلية، وقحطانية، وقضاعية، وثقفية،

(١) سنن سعيد بن منصور (٢٨٤١)، والمعجم الكبير (١٦٨/٧).

(٢) تاريخ دمشق (١٠٦/٣)، وسنن سعيد بن منصور (٢٨٤٠) عن قتادة.

وأسدية من أسد بني خزيمة. رواه الإمام الجلال السيوطي في "الجامع الكبير".
وجلي أن القليل لا ينفي الكثير.

ويأتي في الحديث الآتي: أنه صلى الله عليه تعالى وسلم قال في معرض المدح
وبيان مناقبه الكريمة بعد ما انتسب إلى أحد وعشرين أباً: «أنا خير الناس
أفضلهم أباً» صلى الله عليه تعالى وسلم، فلا بُدَّ -بحكم النصوص المذكورة- أن
يكون أبأوه صلى الله عليه تعالى وسلم وأمهاته مؤمنين، والله الحمد.

الدليل السابع:

احتجاجة رضى الله تعالى عنه لدعواه بالآية

قال: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِذْ عَمَلَ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^(١)،
قطعت الآية الكريمة النسب بين المسلم والكافر، من أجل هذا لا يرث أحدهما
الأخر.

وفي الحديث: يقول صلى الله عليه تعالى وسلم: «نحن بنو النضر بن كنانة لا
نقفو أئماناً، ولا ننتفي عن أئماناً» رواه أبو داود الطيالسي، وابن سعد، والإمام
أحمد، وابن ماجه، والحرث، والباوردي، وسمويه، وابن نافع، والطبراني في
"الكبير"، وأبو نعيم، والضياء المقدسي في "المختارة" عن الأشعث بن قيس
الكندي رضى الله تعالى عنه^(٢).

(١) [هود: ٤٦]

(٢) أخرجه الضياء في المختارة (١٤٨٧) و(١٤٨٨)، وابن ماجه (٢٦١٢)، وابن أبي عاصم

النسب من الكفارة منتف بحكم أحكم الحاكمين، فما محل الانتفاء من الآباء، والعياذ بالله تعالى.

الدليل الثامن والتاسع:

أقول: قال العلي الأعلى تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾^(١)

وفي الحديث: يقول رسول الله صلى الله عليه تعالى وسلم: «غفر الله عز وجل لزيد بن عمرو ورحمه؛ فإنه مات على دين إبراهيم». رواه البزار والطبراني عن

في الآحاد والمثاني (٨٩٧) و(٢٤٢٥)، وابن المبارك في مسنده (١٦١)، والطيالسي (١٠٤٩)، وأحمد (٥/٢١١، ٢١٢)، والطبراني في الكبير (١/٢٣٥)، والنميري في أخبار المدينة (٩٢٣)، وابن سعد في الطبقات (١/٢٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/٢٧٤)، والأوسط (٣٠)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٠٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٣٨/٢٠) وأرجه مطولاً وفيه انتسابه صلى الله عليه تعالى وسلم والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٧١)، ومن طريقه البيهقي في الدلائل (١/١٧٥) و(١/١٧٤)، ومن طريقه البيهقي ابن عساكر في تاريخه (٣/٤٧، ٤٨)، وتمام تخريجه مما ذكره المصنف عند السيوطي في الجامع الكبير (٦/٣٢٥)، وفي الباب عن أنس وأبي هريرة والجفشي رضى الله تعالى عنهم.

(١) [البينة: ٥ - ٦]

سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله تعالى عنه^(١).

وفي حديث: أن رسول الله صلى الله عليه تعالى وسلم قال في زيد بن عمرو: «رأيت في الجنة يسحب ذيولاً» رواه ابن سعد، والفاكهي عن عامر بن ربيعة رضي الله تعالى عنه^(٢).

وفي الحديث عند البيهقي وابن عساكر بطريق مالك عن الزهري عن أنس رضي الله تعالى عنه: يقول رسول الله صلى الله عليه تعالى وسلم - وهذه رواية البيهقي -: «أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن مدركة بن إلياس بن نزار بن معد بن عدنان، ما افترق الناس فرقتين إلا جعلني الله في خيرهما، فأخرجت من بين أبوي فلم يصبني شيء من عهد الجاهلية، وخرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح، من لدن آدم حتى انتهيت إلى أبي وأمي، فأنا خيركم نفساً، وخيركم أباً»

(١) أخرجه بلفظه من حديث سعيد بن المسيب: أن عمر وسعيد بن زيد سألا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن زيد بن عمرو، فذكره ابن سعد في "الطبقات" (٣/٣٨١)، وابن عساكر في "تاريخه" (١٩/٥١٢)، وأخرجه من حديث سعيد بن زيد رضي الله تعالى عنه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٧٤)، والطيالس (٢٣٤)، وأحمد (١/١٨٩)، والبخاري (١٢٦٨)، والطبراني في الكبير (١/١٥١).

(٢) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢٤١٩)، وابن سعد في الطبقات (١/٦١) و(٣/٣٧٩)، وابن عساكر في تاريخه (١٩/٥٠٤).

وفي لفظ: «فأنا خيركم نسباً، وخيركم أباً»^(١).

في هذا الحديث أمران:

أولاً: أنه نفى نفيًا عامًا أنه لم يتطرق إلى النسب الأقدس شيء مما كان في عهد الجاهلية، وكفى هذا بنفسه دليلاً و حمل أمر الجاهلية على خصوص الزنا تخصيصاً بلا مخصص.

وثانياً: هو لغو^(٢)، حيث نفى الزنا صريحاً ما متصلاً

ثالثاً: يقول صلى الله عليه تعالى وسلم: «أنا خيركم أباً»، وفي جميع هؤلاء يندرج سيدنا سعيد بن زيد بن عمرو قطعاً؛ أي: يشمل حكم الحديث الجميع، فينسحب حكمه على سعيد بن زيد بن عمرو، ويكون أبوه صلى الله عليه تعالى وسلم أفضل من زيد بن عمرو والد سعيد ومن الجميع، وهذا غير جائز بحكم الآية بغير إيمان.

الدليل العاشر:

أقول: قال الله عز وجل: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣).

الآية الكريمة تشهد أن رب العزة عزّ وعلا يصطفي أعز محل وأكرمه

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٧١)، ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة

(١/ ١٧٤ و ١٧٥)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٣/ ٤٧، ٤٨).

(٢) أي: حمل أمر الجاهلية على خصوص الزنا.

(٣) [الأنعام: ١٢٤]

لِلرَّسَالَةِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلِ الرِّسَالَةَ فِي السَّفَلَةِ وَالْأَرَاذِلِ، ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ أَرْدَلُ
وَأَنْجَسُ مِنَ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ؟ وَكَيْفَ يَصْلِحُ الْكُفْرَ أَنْ يُودَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
نُورَ الرِّسَالَةِ فِيهِ؟!!

الْكَفَّارِ مَحَلٌّ لِلْغَضَبِ وَاللَّعْنَةِ، وَإِيْدَاعُ نُورِ الرِّسَالَةِ يَسْتَدْعِي مَحَلَّ رِضَى
وَرَحْمَةٍ.

ذَاتَ يَوْمٍ غَلَبَ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ الصَّدِيقَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا الْخَوْفُ
مِنَ اللَّهِ، وَكَانَتْ تَبْكِي وَتَتَضَرَّعُ، فَقَالَ لَهَا سَيِّدُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا: (أَتَحْسِبِينَ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى زَوْجَ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
تَعَالَى وَسَلَّمَ جَذْوَةً مِنْ جَهَنَّمَ؟)، قَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: (فَرَجَّتْ عَنِّي فَرَجَ اللَّهِ عَنكَ).
وَفِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ أَبِي لِي أَنْ
أَتَزَوَّجَ أَوْ أَزُوجَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ هِنْدِ بْنِ أَبِي هَالَةَ رَضِيَ
اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ^(١).

إِذَا كَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَبِي لِحَبِيبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَكُونَ
أَزْوَاجَهُ أَهْلُ النَّارِ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَرْضَى بِإِيْدَاعِ نُورِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي
مَحَلِّ الْكُفْرِ، أَوْ بِتَكُونِ خَلْقِهِ مِنْ دَمِ الْكُفَّارِ؟!!

هَذِهِ دَلَالِيلٌ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَشْرَ جَلَائِلٍ، الْأَرْبَعَةَ الْأُولَى لِلْأُئِمَّةِ الْكِبَارِ،

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (٦٩/١٤٩)، وَبَنَحُوهُ ابْنُ قَانَعٍ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ

والسنة الأخيرة نصيب الفقير من فيض القدير، تلك عشرة كاملة، والحمد لله في الأولى والآخرة.

تنبيهات باهرة:

شروع في الجواب وإبانة وجه الصواب ورفع الوهم عما جاء في الحديث من النهي له - ﷺ - عن الاستغفار لأبويه

شروع في تقوية الاستدلال ودفع الإشكال

الطريق الواضح في الحديث: «أبي وأباك في النار»، أن يراد بالأب أبو طالب، قال تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ (١)، وعلى هذا المعنى حمل العلماء قوله تعالى ﴿لَأَبِيهِ أَزْرٌ﴾ (٢).

والإجماع من "أهل التواريخ" و"أهل الكتابين" مستقر على أن آزر لم يكن أباً^٣، وإنما كان عمّاً لسيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام من الرب الجليل، والنهي

(١) [الأنعام: ١٣٣]

(٢) [الأنعام: ٧٤]

(٣) ويؤيد ما ذكره الإمام أحمد رضا من الإجماع: ما جاء في "معاني القرآن" للإمام أبي زكريا

يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة (٢٠٤هـ)، ونصه كما يلي:

«وقد أجمع أهل النسب على أنه - أي: سيدنا إبراهيم عليه السلام - ابن تارح، كأن آزر لقب له، وقد بلغني أن معنى آزر في كلامهم معوج، كأنه عابه بزيغته وبعوجه عن الحق» انتهى.

أقول: قوله: (كأن آزر لقب له). لم يثبت رواية، بل الظاهر: أن الرواية تنفيه، لاسيما

عن الاستغفار لا يدل على عدم التوحيد، والعياذ بالله.

وفي صدر الإسلام لم يكن النبي ﷺ يصلي على المديون، وحاصل صلاة الجنازة إنما هو الاستغفار [فالامتناع من الاستغفار للمديون لم يكن مبنياً على عدم إيمانه، وإلا لم يأذن الرسول عليه السلام بالصلاة عليه لأحد من الصحابة]. أقول: في الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ يتكرر منه الشفاعة، ويظل يدخل أهل الإيوان بكرمه في الجنان، وأخيراً يبقى من لا حسنة عنده سوى التوحيد، فيخر الشفيع المشفع ﷺ ساجداً، ويقال له ﷺ: «يا محمد؛ ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع».

يقول سيد الشافعين ﷺ: «يا رب؛ ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، يقول رب العزة عز جلاله: ليس ذلك لك، ولكن، وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي؛ لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله» رواه الشيخان عن أنس بن

الرواية التي ورد فيها أنه تارح، أو تيرح، جواباً لمن قال: اسم أبي إبراهيم آزر، ولو ثب، لكان السائل أعلم به، ولنقل إلينا، والإمام الفراء رضي الله عنه غير جازم به، بل هو شك؛ ولذلك قال: (كأن آزر لقب)، ويرده ما قاله بعد، وهو قوله: (قد بلغني أن معنى آزر في كلامهم معوج)، والإمام الفراء يريد بما أبداه من زعمه دفع معارضة الإجماع من أهل النسب لما ورد في التنزيل، ولا يتم هذا إلا إذا تعين كون آزر اسماً لأبي إبراهيم، وهو غير متحقق، وفي آزر وجوه: منها: أنه عم إبراهيم عليه السلام، وتأييد من حيث الرواية، وهو المراد في قوله تعالى: ﴿لَأَبِيهِ﴾ [الأنعام: ٧٤]، ودلت عليه القرينة من التنزيل كما بيناه بالتفصيل في مقالتنا الملحقه بهذه الرسالة، وعليه الجمهور.

مالك رضى الله تعالى عنه (١).

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (٣٢٦/١٩٣) ولفظ مسلم: «إذا كان يوم القيامة، ماج الناس بعضهم إلى بعض، فيأتون آدم فيقولون له: اشفع لذريرتك، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بإبراهيم عليه السلام؛ فإنه خليل الله، فيأتون إبراهيم، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسى عليه السلام؛ فإنه كليم الله، فيؤتى موسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بعيسى عليه السلام؛ فإنه روح الله وكلمته، فيؤتى عيسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم، فأوتى، فأقول: أنا لها، فأنتقل فأستأذن على ربي، فيؤذن لي؛ فأقول بين يديه، فأحمد بمحامد لا أقدر عليه الآن يلهمنيه الله، ثم أحرّ له ساجدًا، فيقال لي: يا محمد! ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: رب؛ أمتي أمتي، فيقال: انطلق، فمن كان في قلبه مثقال حبة من برة أو شعيرة من إيمان فأخرجه منها، فأنتقل فأفعل، ثم أرجع إلى ربي فأحمده بتلك المحامد، ثم أحر له ساجدًا، فيقال لي: يا محمد؛ ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: رب؛ أمتي أمتي، فيقال لي: انطلق، فمن كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه منها، فأنتقل فأفعل، ثم أعود إلى ربي فأحمده بتلك المحامد، ثم أحر له ساجدًا، فيقال لي: يا محمد؛ ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يارب؛ أمتي أمتي، فيقال: انطلق، فمن كان في قلبه أدنى أدنى من مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه من النار، فأنتقل فأفعل» هذا حديث أنس الذي أنبأنا به، فخرجنا من عنده، فلما كنا بظهر الجبان، قلنا: لو ملنا إلى الحسن فسلمنا عليه -وهو مستخف في دار أبي خليفة- قال: فدخلنا عليه، فسلمنا عليه، فقلنا: يا أبا سعيد! جئنا من عند أخيك أبي حمزة، فلم نسمع مثل حديث حدثناه في الشفاعة، قال: هيه، فحدثناه الحديث، فقال: هيه، قلنا: ما زادنا، قال: قد حدثنا به منذ

والحمد لله وصلى الله تعالى على الشفيح الرفيع وآله، وبارك وسلم.

توفي الأبوان الكريان قبل الإسلام، فعند ذلك إننا كانا أهل توحيد وأهل لا إله إلا الله، فالنهي من قبيل: (ليس ذلك لك) وبعد ذلك أحياهما الله تعالى كما أحيا أصحاب الكهف؛ - رضي الله تعالى عنهم - إتماماً للنعمة عليه ﷺ، فأما به ﷺ وارتاحا بعد ما تشرفا بالصحة.

وهذا الإحياء من أجل الحكمة الإلهية وقع في حجة الوداع حيث تم نزول القرآن، وأتم الدين الإلهي وأكملته آية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ (١) حتى يقع إيمانها بالدين كله وبالشريعة بأكملها (٢).

عشرين سنة وهو يومئذ جميع، ولقد ترك شيئاً، ما أدري أنسي الشيخ أو كره أن يحدثكم فتنكلوا! قلنا له: حدثنا، فضحك وقال: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] ما ذكرت لكم هذا إلا وأنا أريد أن أحدثكموه: «ثم أرجع إلى ربي في الرابعة، فأحمده بتلك المحامد، ثم آخر له ساجلاً، فيقال لي: يا محمد! ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، قال: ليس ذلك لك - أو قال: ليس ذلك إليك - ولكن، وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي؛ لأخرجن من قال: لا إله إلا الله» قال: فأشهد على الحسن أنه حدثنا به أنه سمع أنس بن مالك - أراه قال - قبل عشرين سنة وهو يومئذ جميع.

وفي الباب عن سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند الشيخين.

(١) [المائدة: ٣]

(٢) عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: حج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة الوداع، فمر على عقبة الحجون وهو باك حزين مغتم، فبكيت لبكائه، ثم إنه طفق

شروع في الجواب عن الإشكال

في حديث إحياء أبويه صلى الله تعالى عليه وسلم

حديث الإحياء غاية ما فيه هو الضعف كما حققه خاتم الحفاظ الجلال السيوطي (١) (ولا عطر بعد العروس)، والحديث الضعيف في الفضائل مقبول كما حققناه بما لا مزيد عليه في رسالتنا "الهاد الكاف في حكم الضعاف" بل قال الإمام ابن الحجر المكي: صححه عدة حفاظ، يقول في "أفضل القرى لقراء أم القرى": (إن آباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غير الأنبياء وأمهاته إلى آدم وحواء ليس فيهم كافر؛ لأن الكافر لا يقال في حقه: إنه مختار ولا كريم وطاهر، بل نجس، وقد صرحت الأحاديث بأنهم مختارون، وأن الآباء كرام والأمهات طاهرات، وأيضاً قال تعالى: ﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ على أحد التفاسير فيه: أن المراد تنقل نوره من ساجد إلى ساجد، وحينئذ: فهذا صريح في أن أبوي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم آمنة وعبد الله من أهل الجنة؛ لأنهما أقرب المختارين له

[أي: شرع] يقول: «يا حميراء؛ استمسكي» فاستندت إلى جنب البعير، فمكث عني طويلاً ثم عاد إلي وهو فرح متبسم، فقلت له: بأبي أنت وأمي يا رسول الله! نزلت من عندي وأنت باك حزين مغتم، فبكيت لبكائك، ثم إنك عدت إليّ وأنت فرح متبسم! فمم ذلك؟ قال: «ذهبت لقبر أمي سألت ربي أن يحييها، فأحيها فأمنت وردها الله تعالى». السيرة الحلبية (١/١٧٣).

(١) الحاوى للفتاوى في (مسالك الحنفا) (٢/٢٣٠).

صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا هو الحق، بل في حديث صححه غير واحد من الحفاظ، ولم يلتفتوا لمن طعن فيه: أن الله تعالى أحياهما فأما به..... الخ^(١) نقلته مختصراً، وفيه طول، هكذا قال، والله تعالى أعلم.

أقول: وبما قرّر [من] أمر الإحياء، اندفع ما زعم الحافظ ابن دحية من مخالفته لآيات عدم انتفاع الكافر بعد موته، كيف؟! وإنا لا نقول: إن الإحياء لإحداث إيمان بعد كفر، بل لإعطاء الإيمان بمحمد ﷺ وتفصيل دينه الأكرم بعد المضي على محض التوحيد، وحينئذ لا حاجة بنا إلى ادعاء التخصيص في الآيات كما فعل العلماء المجيبون، ومنهجنا في هذا الباب كما قال الشاعر:

[من الطويل]

ومن مذهبي حب الديار لأهلها وللناس فيما يعشقون مذاهب
من أحب هذا، فيها ونعمت، وإلا، فلا أقلّ من أن يكف اللسان، ويطهر
الجنان، ويخشى الوعيد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾^(٢).

يقول الإمام ابن حجر المكي في "شرحه": (ما أحسن قول المتوقفين في هذه المسألة: الحذر الحذر من ذكرهما بنقص؛ فإن ذلك قد يؤذيه ﷺ؛ لخبر الطبراني: «لا تؤذوا الأحياء بسبب الأموات»^(٣)).

(١) المنح المكية في شرح الهمزية (ص ١٠٠).

(٢) [الأحزاب: ٥٣]

(٣) المعجم الأوسط (٤٢٧٧) وانظر البيان والتعريف (٢/٢٧٧) فأصل الحديث عند

يعني: أن النبي ﷺ حي إلى الأبد مطلع على جميع أفعالنا وأقوالنا^(١).
والله سبحانه وتعالى عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ
أَلِيمٌ﴾^(٢)، والعاقل جريُّ بأن يحتاط في مثل هذا المحل جدًّا.

سلمنا أن المسألة ليست قطعية ولا إجماعية، ولكن أي قاطع وأي إجماع في ذلك الجانب (المخالف)، لأن يخطئ المرء في الأدب، خير مائة ألف مرة من أن يؤدي به خطأه إلى إساءة الأدب كما ورد في الحديث.

إن رسول الله ﷺ يقول: «إن الإمام لأن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العفو، خير من أن يخطئ في العقوبة» رواه ابن أبي شيبة والترمذي والحاكم وصححه، والبيهقي عن أم المؤمنين - رضي الله تعالى عنها -^(٣).

يقول الإمام حجة الإسلام الغالي قدس سره العلي في "إحياء العلوم":

الحاكم وأحمد وغيرهما. وانظر «أفضل القرى لقراء أم القرى» (ص ١٠٣) والمواهب اللدنية (٣٦/١).

(١) وهذا شرح لطيف منه لعبارة ابن حجر، يتضح به وجه إيراده للحديث في معرض الاستدلال.

(٢) [التوبة: ٦١]

(٣) أخرجه الحاكم (٨٤/٤)، والترمذي (١٤٢٤)، والدارقطني (٨٤/٣)، والبيهقي في

السنن (٢٣٨/٨)، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٦٩٨)، وابن أبي شيبة في المصنف

(١٥١٦/٦) وغيرهم عن سيدتنا عائشة - رضي الله عنها -.

(ولا تجوز نسبة مسلم إلى كبيرة من غير تحقيق ما لم يثبت عن تواتر)^(١).

فكيف ينسب إلى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم كونه من أولاد فلان وفلان من غير تواتر ومن غير قطع؟! وانتفاء اليقين باللسان غير ناف لحكم الوجدان، أيرضى وجدانكم أن يكون كلاب أدنى عبيد حضرة المصطفى المشرقة في جنات النعيم متكئين على سرر مرفوعة متنعمين، ومن خلقت الجنة من أجله يكون أبواه في مقام آخر في غضب وعذاب؟! عيادًا بالله.

نعم؛ صحيح أنا لا نستطيع أن نحكم على الغني الحميد عز جلاله، فأى شيء سوغ حكمًا آخر؟! وأي دليل قاطع وجد في ذلك الجانب؟!
حاشا لله! ليس فيه أي حديث صحيح، كلا، ولا صريح، وما صح ليس بصريح، أبدًا.

كما أشرنا إليه إجمالاً هو السبيل من السكوت وحفظ جانبه صلى الله تعالى عليه وسلم بالأدب على الأقل، وبعد فالاختيار بيد المختار.

(١) إحياء علم الدين (٣/١٢٥)، وتمام عبارته: (لأنه لا تجوز نسبة مسلم إلى كبيرة من غير تحقيق، نعم! يجوز أن يقال: قتل ابن ملجم عليًا، وقتل أبو لؤلؤة عمر رضى الله عنه، فإنه ثبت متواترًا، فلا يجوز أن يرمى مسلم بفسق أو كفر من غير تحقيق، قال صلى الله تعالى عليه وسلم: « لا يرمى رجل رجلاً بالكفر، ولا يرميه بالفسق، إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك»).

نكتة إلهية

وتمهيداً رضى الله تعالى عنه لاستدلال لطيف بإيراد بعض الأحاديث في فضل الاسم الحسن، وسرده لأسماء أجداده وجداته ومراضعه وملعباته صلى الله تعالى عليه وسلم

قال رضى الله تعالى عنه:

أقول: الظاهر عنوان الباطن، والاسم مرآة المسمى، والأسماء تنزل من السماء.

ويقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم: «إذا بعثتم إليَّ رجلاً فابعثوه حسنَ الوجه حسنَ الاسم». رواه البزار في "مسنده" والطبراني في "الأوسط" عن أبي هريرة رضى الله عنه بسند حسن على الأصح^(١).

يقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم: «اعتبروا الأرض بأسمائها» - رواه ابن عدي عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنهما وهو حسن لشواهد^(٢).

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه البغوي في شرح السنة (٣٣٦٠)، والبزار كما في مجمع الزائد (٥٠ / ٨)، والطبراني في الأوسط (٧٧٤٣)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٩٣ / ١)، العقيلي في الضعفاء (٩٠٣ / ٣)، ومن حديث ابن عباس رضى الله عنهما ابن عدي في الكامل (١٠٧ / ٤).

(٢) أخرجه البيهقي في الشعب (٨٨٩٤)، وابن عدي في الكامل (١٦٣ / ٢)، وابن حجر في

ويقول عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه (كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتفاءل ولا يتطير، وكان يجب الاسم الحسن) رواه الإمام أحمد، والطبراني، والبغوي في شرح السنة^(١).

تقول أم المؤمنين الصديقة رضى الله تعالى عنها: (إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يغير الاسم القبيح). رواه الترمذي^(٢).

وفي أخرى عنها: (كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سمع بالاسم القبيح، حوّله إلى ما هو أحسن منه). رواه الطبراني بسند صحيح^(٣)، وهو عند ابن سعد عن عروة مرسلًا.

وقال بريدة الأسلمي: (إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يتطير من

الأمالي المطلقة (١/١٥٢) عن ابن مسعود رضى الله عنه موقوفًا.

(١) أخرجه من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - ابن حبان في صحيحه (٥٨٢٥)، والطيالسي (٢٦٩٠)، وأحمد (١/٢٥٧، ٣٠٣، ٣١٩)، والطبراني في الكبير (١١٤/١١)، وابن عدي في الكامل (٥/٢٥٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٣٩)، وابن عدي في الكامل (٥/٤٥)، وذكر الترمذي عمّن روى احتمال كونه عن عروة مرسلًا.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧٨٧)، والصغير (١/١٢٦)، والخطيب في تاريخه (٧/٣٨٠)، وأخرجه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه البغوي في شرح السنة (٣٣٧٤)، وابن عدي في الكامل (٥/٤٥).

(٤) طبقات ابن سعد (٣/٥٤١)

شيء، فإذا بعث عاملاً سأل عن اسمه، فإذا أعجبه اسمه، فرح به، ورئي بشر ذلك في وجهه، وإن كره اسمه، رئي كراهية ذلك في وجهه، وإذا دخل قرية، سأل عن اسمها، فإن أعجبه اسمها، فرح به ورئي بشر ذلك في وجهه، وإن كره اسمها، رئي كراهية ذلك في وجهه) رواه أبو داود^(١).

الآن لاحظ هنيهة بعين تبصر الحق الألفاظ الخفية من المراعاة الإلهية للحبيب صلى الله تعالى عليه وسلم؛ إن اسم أبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عبد الله الذي هو أفضل أسماء الأمة.

يقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم: «أحب أسماءكم إلى الله: عبد الله وعبد الرحمن» رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه عن عبد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهما -^(٢).

واسم الوالدة الماجدة - رضي الله تعالى عنها - (آمنة) مشتق من الأمان والأمان، ومساوق للإيمان في الاشتقاق.

والجد الأجد كان (عبد المطلب شيبة الحمد) حيث كانت إشارة إلى تولد الأزكى الأطهر أحمد ومحمد وحامد ومحمود المشتق من هذا المصدر الزكي

(١) أخرجه ابن حبان (٥٨٢٧)، وأبو داود (٣٩٢٠)، والنسائي في الكبرى (٨٧٧١)، والبيهقي في السنن (١٤٠/٨)، والشعب (١١٢٧)، وأحمد (٣٤٨/٥)، وابن عساكر في تاريخه (٧٧/٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٣٢)، وأبو داود (٤٩٤٩)، والترمذي (٢٨٣٣) و(٢١٨٣٤)، وابن ماجه (٣٧٢٨) وغيرهم.

الحميد.

والجدة الماجدة: (فاطمة بنت عمرو بن عائذ) مزية هذا الاسم الطاهر أظهر من الشمس؛ في الحديث جاء وجه تسمية بتول الزهراء بأن قال الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنما سماها فاطمة؛ لأن الله تعالى فطمها ومحياها من النار» رواه الخطيب عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنها^(١).

وجَدَّ النبي ﷺ من قِبَل الأم (وهب) معناه: الهبة والعتاء، وقبيلته بنو زهرة، حاصلها اللمعان.

وجدته من قبل الأم (برة) أي: الصالحة، كما ذكر ابن هشام في "سيرته".

هؤلاء أصوله الخاصة، وانظروا المراضع:

المرضعة الأولى: ثوية حيث يساوق اسمها الثواب في الاشتقاق، ولها الحظ الأوفر من هذا الفضل الإلهي.

المرضعة الثانية: السيدة حليلة بنت عبد الله بن حارث، قال النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - لأشجَّ عبد القيس: «إن فيك لخصلتين يجبهما الله ورسوله: الحلم والأناة»^(٢).

(١) أخرجه ابن جميع في معجم شيوخه (٣٥٩/١)، ومن طريقه الخطيب في تاريخه (٣٢٨/١٢)، وانظر تنزيه الشريعة (٤١٢/١).

(٢) أخرجه مسلم (١٧) و(١٨)، وابن حبان (٤٥٤١) و(٧٢٠٤)، وأبو داود (٥٢٢٥)، والترمذي (٢٠١١) وغيرهم.

قبيلتها: بنو سعد، معناه: السعادة؛ تشرفت بشرف الإسلام والصحة؛ كما بينه الإمام مغلطائي في جزء حافل سماه: «التحفة الجسيمة في إثبات إسلام حليلة».

لما أتته صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حنين، قام لها وبسط لها رداءه؛ كما في "الاستيعاب" عن عطاء بن يسار^(١).

زوجها الذي هو صاحب لبن المرضعة وأبوه صلى الله تعالى عليه وسلم رضاعاً اسمه: الحارث السعدي، هذا أيضاً تشرف بشرف الإسلام والصحة؛ قد جاء النبي ﷺ يزوره، قالت له قريش في الطريق: يا حارث! اسمع مقالة ابنك؛ يقول: «الموتى مبعوثون، والله أعدّ دارين: جنة وناراً»، قال بعد ما أتاه صلى الله تعالى عليه وسلم: يا ابني؛ قومك يشكونك! قال: «أجل، أنا أقول كذلك، ويا أبتى؛ إذا كان ذلك اليوم، لأنبتك آخذاً بيدك. أقول: انظر، أليس هذا ذلك اليوم الذي كنت أخبر عنه» يعني: يوم القيامة، كان الحارث يذكر مقالته تلك ويقول: لأن أخذ ابني بيدي، لا يرسلها إن شاء الله حتى يدخلني الجنة. رواه

(١) قال في الاستيعاب (٤/٢٦٢): روى زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: (جاءت حليلة بنت عبد الله أم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الرضاعة عيه يوم حنين، فقام إليها وبسط لها رداءه، فجلست عليه). وجاء من حديث أبي الطفيل رضي الله عنه عند ابن حبان (٤٢٣٢)، والحاكم (٤/١٦٤)، والضياء في «المختارة» (٨/٢١٨)، وأبو داود (٥١٤٤)، وأبو يعلى (٩٠٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٩٥)، وابن أبي الدنيا في «المكارم الأخلاق» (٢١٢) و(٢١٣)، وابن عساكر في تاريخه (٢٦/١١٥).

«يونس بن بكير»^(١).

وفي الحديث أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «أصدقها حارث وهمام» رواه البخاري في "الأدب المفرد"، وأبو داود، والنسائي عن أبي وهب الجشمي رضى الله تعالى عنه^(٢).

أخوه صلى الله تعالى عليه وسلم من الرضاعة الذي كان شريكه في الثدي،

(١) الحارث بن عبد العزى بن رفاعة السعدي، يكنى أبا ذؤيب، أدرك الإسلام وأسلم. رواه يونس بن بكير، قال: حدثنا ابن إسحاق، حدثني والدي عن رجال من بني سعد بن بكر قالوا: قدم الحارث أبو رسول الله من الرضاعة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بمكة حين أنزل عليه القرآن، فقالت له قريش: ألا تسمع يا حارث ما يقول ابنك؟ قال: وما يقول؟ قالوا؟ يزعم أن الله يبعث من في القبور، وأن الله دارين يعذب فيهما من عصاه ويكرم فيهما من أطاعه، قد شئت أمرنا، وفرق جماعتنا، فأنتي فقال: أي بني! مالك ولقومك يشكونك، ويزعمون أنك تقول: إن الناس يبعثون بعد الموت، ثم يصيرون إلى جنة ونار؟ فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «أنا أزعم ذلك، ولم قد كان ذلك اليوم يا أبت، لقد أخذت بيدك حتى أعرفك حديثك اليوم»، فأسلم الحارث بعد ذلك، فحسن إسلامه، وكان يقول حين أسلم: لو أخذ ابني بيدي فعرفني ما قال، لا يرسلني إن شاء الله حتى يدخلني الجنة. الزرقاني على المواهب (١/١٤٢) وجد عند ابن سعد في الطبقات (١/١١٣): أن ذلك كان لأخيه من الرضاع، ذكر الحافظ في الإصابة (١/٢٨٢): أنه يحتمل أن يكون ذلك وقع للأب والابن.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٥٠)، والبيهقي في السنن (٣/٦/٩)، وأحمد (٤/٣٤٥)، وأبو يعلى (٧١٦٩)، والبخاري في الأدب المفرد (١٨١٤) وغيرهم.

وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يدع له الثدي الأيسر، عبد الله السعدي، هذا أيضًا تشرف بالإسلام والصحبة، كما عند ابن سعد في مرسل صحيح الإسناد^(١).

أخته صلى الله تعالى عليه وسلم الكبرى الرضاعية التي كانت تلهيه صلى الله تعالى عليه وسلم في الحجر، وكانت تنشد أشعارًا تشتمل على الدعاء وهي مضجعة له على صدرها، من أجل ذلك دعيت أم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، شيما السعدية؛ يعني ذات علم وأمارة تظهر وتلوح من بعيد، هذه أيضًا تشرفت بالإسلام والصحبة رضي الله تعالى عنها.

ذات يوم كانت السيدة حليلة تنطلق وقد احتضنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجرها، إذا ثلاث شوابّ عذارى أبصرن ذلك الشكل الرضي عند الله، وضعن ثديهن في فمه صلى الله تعالى عليه وسلم من فرط المحبة، نزل اللبن للثلاث، تسمى كل واحدة منهن: عاتكة - ومعنى العاتكة: المرأة النبيلة الكريمة المعطرة - كن من سليم، وهو مشتق من سلامة، ومساوق للإسلام في الاشتقاق، ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب"^(٢).

على هذا المعنى حمل بعض العلماء حديث: «أنا ابن العواتك من سليم» نقله السهيلي.

أقول: الحقيقة: ما فاز نبى بأية وكرامة إلا وأعطي نبينا صلى الله تعالى عليه

(١) طبقات ابن سعد (١/١١٣).

(٢) الاستيعاب (٢/١٢٨) في ترجمة سيابة بن عاصم رضي الله عنه.

وسلم مثلها وأمثلة منها، كان هذا تكميلاً لتلك المرتبة، حيث أوجد المسيح عليه السلام من غير أب من بطن البتول البكر، وأوجد اللبن في ثدي ثلاث جوار أبقار، كرامة لحبيبه الذي هو أشرف برية الله صلى الله تعالى عليه وسلم. يقول الإمام أبو بكر ابن العربي: لم ترضعه مرضعة إلا أسلمت. ذكره في كتابه "سراج المريدين".

أرأيت هذا الإرضاع، أليس فيه الجزئية؟!

المرضعة الثالثة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: اسمها (بركة)، وتكنى: أم أيمن، تنبئ هاتان الكلمتان عن اليمن والبركة والاستقامة والقوة، كانت من الصحابيات الجليلات - رضي الله تعالى عنها -.

كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لها: «أنت أمي بعد أمي»^(١).

كرامة لأم أيمن

ظمأت في مهاجرها، نزل دلو بحبل نوراني من السماء، فشربت ورويت، ثم لم تحس بالعطش قط، كانت تصوم في شدة الحر ولا تظماً. رواه ابن سعد عن عثمان بن أبي القاسم^(٢).

(١) أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/٢٤٣ - ٢٤٤)، وابن عساكر في تاريخه (٥١/٨).

(٢) طبقات ابن سعد (٨/٢٢٣).

ومن قابلته صلى الله تعالى عليه وسلم حين ولادته صلى الله تعالى عليه وسلم تأمل اسمها: شفاء. رواه أبو نعيم عنها^(١).

هي أم سيدنا عبد الرحمن بن عوف، الصحابية الجليلة - رضي الله تعالى عنها -.

امرأة كانت شاهدة عند مولده صلى الله تعالى عليه وسلم: اسمها فاطمة بنت عبد الله الثقفية، هذه أيضاً صحابية - رضي الله تعالى عنها -.

يا عين الإنصاف؛ هل كان اجتماع هذه الأسامي الطاهرة المباركة في كل نسبة وعلاقة محض صدفة؟! كلا والله، بل العناية الأزلية تعمدت هذه الأسماء، وانتخبت هذه الأشخاص.

ثم ههنا محل للتأمل، أفمن يُجنب هذا النور الطاهر ذوي الأسماء القبيحة يضعه صلى الله تعالى عليه وسلم في المرتكبين الأعمال القبيحة؟! وأي فعل قبيح؟! الكفر والشرك، معاذ الله، حاشا ثم حاشا، القابلات مسلمات، الملعبات مسلمات، أما بطون مد فيها محمد صلى الله تعالى عليه وسلم رجله، ودماء طيبة مطيبة حصلت منها أجزاء في هذا الجسم النوراني، فأولئك كذا وكذا؛ أي: كفره ومشركون، كيف يقبل هذا؟! - حاشا لله -.

خدا ديکھا نہیں قدرت سے جانا
ما بندہ عشقِ وديگر بیچ ندا نيم
ما رأينا الله، ولكن عرفناه، بالقدرة

(١) دلائل النبوة لأبي نعيم (٧٧).

نحن عبيد العشق، لا نعرف شيئاً سواه

فائدة ظاهرة باهرة

هذه الطريقة الأنيقة؛ أعني نجاة الأبوين الكريمين، التي توخيناها على تنوع المسالك هي المختارة عند كبار الأئمة الأجلة، والعلماء المشهورين - بتوفيقه تعالى.

فهرس أسامي الأئمة الكبار والعلماء الأخيار

الذين صنفوا في هذا الباب

منهم:

- (١) الإمام أبو بكر عمر بن أحمد بن شاهين، له مؤلفات في العلوم الدينية ثلاث وثلاثون، منها مؤلف في التفسير في ألف جزء و«مسند» في الحديث في ألف جزء وثلاثة أجزاء.
- (٢) شيخ المحدثين أحمد بن الخطيب علي البغدادي.
- (٣) حافظ الشأن، المحدث الباهر، الإمام أبو القاسم علي بن حسين بن عساكر.
- (٤) الإمام الأجل أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، صاحب «الروض».
- (٥) حافظ الحديث، الإمام محب الدين الطبري، قال العلماء: لم يكن بعد الإمام النووي أحد مثله في الحديث.

(٦) الإمام العلامة ناصر الدين ابن المنير، صاحب «شرف المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم».

(٧) الإمام حافظ الحديث أبو الفتح محمد بن سيد الناس، صاحب «عيون الأثر».

(٨) العلامة صلاح الدين الصفدي.

(٩) حافظ الشأن، شمس الدين محمد بن ناصر الدين الدمشقي.

(١٠) شيخ الإسلام، حافظ الشأن، الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني.

(١١) الإمام حافظ الحديث أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي ابن العربي المالكي.

(١٢) الإمام أبو الحسن علي بن محمد الماوردي البصري، صاحب «الحاوي الكبير».

(١٣) الإمام أبو عبد الله محمد بن خلف الأبي المالكي، شارح «صحيح مسلم».

(١٤) الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، صاحب «التذكرة».

(١٥) إمام المتكلمين، فخر المدققين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي.

(١٦) الإمام العلامة شرف الدين المناوي.

(١٧) خاتم الحفاظ، مجدد القرن العاشر، الإمام جلال الملة والدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي.

(١٨) الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، صاحب «أفضل القرى» وغيره.

(١٩) الشيخ نور الدين علي بن الجزار المصري، صاحب رسالة «تحقيق آمال الراجين في أن والدي المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، بفضل الله تعالى في الدارين من الناجين من النار».

(٢٠) العلامة أبو عبد الله محمد بن أبي الشريف الحسن التلمساني، شارح «الشفاء الشريف».

(٢١) العلامة المحقق السنوسي.

(٢٢) الإمام الأجل العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشعراني، صاحب «اليواقيت والجواهر».

(٢٣) العلامة أحمد بن علي بن يوسف الفاسي، صاحب «مطالع المسرات شرح دلائل الخيرات».

(٢٤) خاتمة المحققين العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شارح «المواهب».

(٢٥) الإمام الأجل، الفقيه الأكمل، محمد بن محمد الكردي البزازي، صاحب «المناقب».

(٢٦) زين الفقه العلامة المحقق زين بن نجيم المصري، صاحب «الأشباه

والنظائر».

(٢٧) السيد الشريف العلامة أحمد الحموي، صاحب «غمز العيون

والبصائر».

(٢٨) العلامة حسين بن محمد بن حسن الديار بكري، صاحب «تاريخ

الخميس في أحوال أنفس نفيس صلى الله تعالى عليه وسلم».

(٢٩) العلامة المحقق شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، صاحب «نسيم

الرياض».

(٣٠) العلامة طاهر فتني، صاحب «مجمع بحار الأنوار».

(٣١) شيخ شيوخ علماء الهند مولانا عبد الحق المحدث الدهلوي.

(٣٢) العلامة صاحب «كنز الفوائد».

(٣٣) مولانا بحر العلوم، ملك العلماء، عبد العلي، صاحب «فواتح

الرحموت».

(٣٤) العلامة السيد أحمد المصري الطحطاوي، محشي «الدر المختار».

(٣٥) العلامة السيد ابن عابدين أمين الدين محمد أفندي الشامي، صاحب

«رد المحتار».

وغيرهم من العلماء الكبار والمحققين الأخيار، عليهم رحمة الملك العزيز

الغفار.

الأقوال الطيبة لجميع هؤلاء السادة بمرأى من الفقير، ولكن الفقير لم يجر

هذه السطور لمجرد نقل الأقوال، ولا لإيراد مباحث قررها العلماء العظام، ولا سيما الإمام الجليل الجلال السيوطي، بل القصد إسماع دلائل جميلة على هذه المسألة الجليلة، وضبط ما فاض على قلب الفقير من أجل خدمة العلماء لنفع الإخوة في الإسلام، لعل المصطفى ﷺ الأكرم الأرحم الأبر الأوفى يلقي إليها بمحض كرمه نظرة قبول، وينحي العاجز المسكين بحفظ عقيدته من العذاب والعقاب في الدارين؛ فضلاً منه محضاً لا جزاءً .

ثم إن هذا ذكر أولئك الأكابر الذين وجدت تصريحاتهم في هذه المسألة الجزئية خاصة، وإلا فإن لاحظت الكلية، فهناك نصوص قاهرة للإمام حجة الإسلام محمد محمد محمد الغزالي، والإمام الأجل إمام الحرمين، والإمام ابن السمعاني، والإمام إلكيا الهراسي، والإمام الأجل القاضي أبو بكر الباقلاني، وهلم جراً إلى الإمام المجتهد سيدنا الإمام الشافعي، يتحقق منها ويتجلى أن نجاة جميع الآباء والأمهات الزكية كالشمس والأمس، بل هذا هو مقتضى مذهب جميع الأشاعرة ومشايخ بخارا من الأئمة الماتريدية كما لا يخفى على من له إجابة نظر في علمي الأصولين.

وقال الإمام السيوطي في "سبل النجاة" مال إلى أن الله تعالى أحياهما حتى آمنابه، طائفة من الأئمة وحفاظ الحديث.

قال في كتاب "الخميس" نقلًا عن كتاب "الدرج المنيقة في الآباء الشريفة":
(ذهب جمع كثير من الأئمة الأعلام إلى أن أبوي النبي ﷺ ناجيان، محكوم لهما

بالنجاة في الآخرة، وهم أعلم الناس بأقوال من خالفهم وقال بغير ذلك، ولا يقصرون عنهم في الدرجة، ومن أحفظ الناس للأحاديث الآثار، وأنقد الناس للأدلة التي استدل بها أولئك، فإنهم جامعون لأنواع العلوم، ومتضلعون من الفنون، خصوصاً الأربعة التي استمد منها في هذه المسألة،^(١) فلا تظن بهم أنهم لم يقفوا على الأحاديث التي استدل بها أولئك، معاذ الله، بل وقفوا عليها، وخاضوا غمرتها، وأجابوا عنها بالأجوبة المرضية التي لا يردها منصف، وأقاموا لما ذهبوا إليه أدلة قاطعة كالجبال الرواسي). اهـ مختصراً^(٢).

بل قال العلامة الزرقاني في "شرح المواهب" بعد ما نقل أقوال القائلين بالنجاة: (هذا ما وقفنا عليه من نصوص علمائنا، ولم نر لغيرهم ما يخالفه إلا ما يشم من نفس ابن دحية، وقد تكفل برده القرطبي، والأمر ما قال الإمام الجليل الجلال السيوطي: ثم إني لم أدع أن المسألة إجماعية، بل هي مسألة ذات خلاف، حكمها كحكم سائر المسائل المختلف فيها، غير أني اخترت أقوال القائلين بالنجاة؛ لأنه الأنسب بهذا المقام). أهـ

وقال في "الدرج" بعد ما درج في الدرج: (الفريقان أئمة أكابر أجلاء).
والتحقيق: أن طالب التحقيق مرهون بيد الدليل، وما ظهر لبعض الأنظار من

(١) فإنها مبنية على ثلاث قواعد كلامية وأصولية وفقهية وقاعدة رابعة مشتركة بين الحديث وأصول الفقه مع ما يحتاج إليه من سعة الحفظ في الحديث وصحة النقل له وطول الباع في الاطلاع على ما تقول الأئمة وجمع متفرقات كلامهم.

(٢) تاريخ الخميس (١/ ٢٣٠) نقلًا عن السيوطي في الدرج المنيفة.

ظواهر بعض الآثار في البدء ما كان ظاهرًا^(۱).

حيث أجيب عنها بأجوبة شافية، وأقيمت عليها دلائل وافية، فلا محيل عن القبول والتسليم، أو السكوت والتعظيم على الأقل، والله الهادي إلى صراط مستقيم.

عائدة ظاهرة:

أخرج الإمام أبو نعيم في "دلائل النبوة" بطريق محمد بن شهاب الزهري، عن أم سبيعة أسماء بنت أبي رهم، عن أمها: شهدت آمنة أم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في علتها التي ماتت فيها، ومحمد غلام يقع له خمس سنين عند رأسها، فنظرت إلى وجهه ثم قالت: [من الرجز]

يا ابن الذي من حومة الحِمَام	بارك فيك الله من غلام
فودي غداة الضرب بالسهم	نجا بعون الملك المنعم
إن صح ما أبصرت في المنام	بئاة من الإبل السوام
من عند ذي الجلال والإكرام	فأنت مبعوث إلى الأنام
تبعث بالتحقق والإسلام	تبعث في الحل وفي الحرام
فالله أنذاك عن الأصنام	دين أيبك البر إبراهيم

أن لا توالياها مع الأقوام^(۱).

(۱) أي كان أمرًا مبنياً على الظاهر، لا على الحقيقة وكشف الباطن. المصباحي.

إن في هذه الوصية لابنها الكريم عند مفارقتها للدنيا توحيداً ورداً للشرك، متجلياً بحمد الله تعالى الشمس، ومع هذا إقرار تام بدين الإسلام، وملة إبراهيم الطاهرة عليه الصلاة والتسليم، وماذا يدعى الإيمان الكامل.

ثم على ذلك فيها اعتراف برسالة محمد سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم، وذلك أيضاً مقرونٌ ببيان البعثة العامة، والله الحمد.

أقول: وكلمة [إن] ^٢، إن كانت للشك، فهو غاية المنتهى إذ ذاك، ولا تكليف فوقه، وإلا، فقد علم مجيئها أيضاً للتحقيق؛ ليكون كالدليل على ثبوت الجزاء وتحققه، كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لأُم المؤمنين رضي الله تعالى عنها: «رأيتك في المنام ثلاث ليال، يجيء بك الملك في سَرَقة من حرير، فقال لي: هذه امرأتك، فكشفت عن وجهك الثوب، فإذا أنت هي، فقلت: إن يكن هذا من عند الله يمضه» رواه الشيخان عنها - رضي الله تعالى عنها - ^٣.

ثم قالت: (كل حي ميت، وكل جديد بال، وكل كبير يفنى، وأنا ميتة وذكرى باقٍ، وقد تركت خيراً، وولدت طهراً) ثم ماتت ^٤.

(١) الحاوي للفتاوي (مسالك الحنفا في والدي المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم) (٢٢٢/٢).

(٢) في قولها: (إن صح ما أبصرت...).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٩٥) و(٥٠٧٨) و(٥١٢٥) و(٧٠١١) و(٧٠١٢)، ومسلم (٢٤٣٨).

(٤) الحاوي للفتاوي (مسالك الحنفا في والدي المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم)

صلى الله تعالى على ابنها الكريم وذويه وبارك وسلّم.

وهذه الفراسة الإيمانية منها والمقالة النورانية حقيقة بالتأمل. حيث قالت:

«أنا ميتة وذكري باقٍ».

آلاف بنات ملوك العرب والعجم، ذوات تيجان ضلن في التراب، لا أحد يعرف لهن اسمًا، ولكن السموات والأرض لا زالت ترتجُ بذكر هذه المرأة الطيبة الزكية في محافل الإنس والقدس، في المشارق والمغرب، ولا تزال ترتج إلى أبد الآباد، والله الحمد.

العبرة القاهرة

يحكي السيد الشريف المصري في حواشيه على «الدر»: (أن عالمًا مكث متفكرًا طوال الليل في مسألة الأبوين الكريمين، واختلاف العلماء، كيف تنطبق الأقوال، واستهوته الفكرة حتى مال على السراج، فاحترق البدن، فلما كانت صبيحة تلك الليلة أتاه رجل من الجند يسأله أن يضيفه، فتوجه إلى بيته، فمر في أثناء الطريق على رجل خضري قد جلس بباب خزانة تحت حانوت، بها موازينه وباقي آلات البيع، فقام هذا الرجل حتى أخذ بعنان دابة الشيخ، وقال له شعراً:

[من الكامل]

آمنتُ بأن أبا النبي وأمه أحياهما الحي القدير الباري

حتى لقد شهدا له برسالة صدق فتلك كرامة المختار
وبه الحديث ومن يقول بضعفه فهو الضعيف عن الحقيقة عاري

ثم قال: خذها إليك أيها الشيخ، ولا تسهر ولا تتعب نفسك متفكراً حتى يحرقك السراج، ولكن امض إلى المحل الذي أنت قاصده لتأكل منه لقمة حراماً، فبهت الشيخ لذلك، ثم طلب الرجل، فلم يجده، فاستخبر عنه جيرانه من أهل السوق، فلم يعرفه منهم أحد، وأخبروا بأنه لا عهد لهم برجل يجلس بهذا المحل أصلاً.

ثم إن الشيخ رجع إلى منزله، ولم يمض لدار الجندي؛ لما سمعه من مقالة هذا الأستاذ. أه بتصرف يسير^(١).

يا هذا؛ إن هذا العالم كان ببركة العلم ملحوظاً بعين العناية، فهده على يد ولي من الغيب، إياك أن تتورط في هذه الورطة، فتكون سبباً لإيذاء المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم - عياداً بالله - الذي ينجم منه ملاقات النار العظيمة، رزقنا الله عز وجل حباً صادقاً له صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهراً وباطلاً وحقيقة الآداب معه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وجنبنا أسباب المقت والحجاب والبراءة والعتاب، آمين آمين آمين يا أرحم الراحمين.

ارحم خوفنا يا أرحم الراحمين، ارحم عجزنا يا أرحم الراحمين، ارحم ضعفنا، تبرأنا من حولنا الباطل، وقوتنا العاطلة، والتجأنا إلى حولك العظيم

(١) الطحطاوي على الدر (باب نكاح الكافر) (٨٠ - ٨١).

وطولك القديم، وشهدنا بأن لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وصحبه وذويه أجمعين، آمين.

الحمد لله، قد تمت هذه الرسالة الموجزة في جلسات قلائل من أواخر الشوال المكرم، سنة ثلاث مائة وألف وخمس عشرة من الهجرة، وسميتها بمناسبة التاريخ:

«شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام عليه الصلاة والسلام»

والله سبحانه وتعالى أعلم.



رسالة

تحقيق أن أبا إبراهيم عليه السلام

(تارح) وليس (آزر)

تأليف

الشيخ الإمام تاج الشريعة

محمد أخترضا القادري الأزهرى

المفتي الأعظم بالهند

اعتنى بها وراجعها

شاه عالم الأزهرى

من أبناء الأزهر الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذه عجالة في آزر صدعت فيها بالحق المين، وزيفت بادئ ذي بدء ما يخالف الجمهور من رأي مهين، ولم أبال بما قيل وقيل؛ فراراً مني عن التقليد لتقديم وحديث، والتزاماً للدليل حيثما وجد: في التنزيل أو الحديث، أو عند أهل التأويل، العارفين بالغث والسمين، والدليل خير دليل، والله يقول الحق ويهدي السبيل، به أستعين ونعم المعين.

قال أحمد محمد شاكر: (نص «لسان العرب» في هذه المادة: و«آزر» اسم أعجمي، وهو اسم أبي إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وأما قوله عز وجل: **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ** ^(١)، قال أبو إسحاق: يقرأ بالنصب «آزر» فمن نصب.. فموضع خفض بدل «من أبيه»، و من قرأ «آزر» بالضم ... فهو على النداء، قال: وليس بين النسايين اختلاف أن اسم أبيه كان «تارح»، والذي في القرآن يدل على أن اسمه «آزر».

وقيل: «آزر» عندهم ذم في لغتهم: كأنه قال: وإذ قال إبراهيم لأبيه الخاطيء.

(١) [الأنعام: ٧٤]

وروي عن مجاهد في قوله: ﴿عَازَرَ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءِالِهَةً﴾^(١)، قال: لم يكن بأبيه، ولكن «آزر» اسم صنم.

وإذا كان اسم صنم ... فموضعه نصب، كأنه قالوا: وإذا قال إبراهيم لأبيه: أتخذ آزر لها، أتخذ أصناما آلهة.

وأبو إسحاق الذي قلده الجواليقي وصاحب «اللسان»؛ هو: أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري، المتوفى سنة (٣١١هـ)، وقد قلده عامة العلماء فيما زعم من أنه لا خلاف في أن اسم والد إبراهيم «تارح» أو «تارخ».

أقول^(٢): بل قد سبقه جماعة من الصحابة والتابعين، سردهم الإمام جلال الدين السيوطي عليه الرحمة في رسالته الحافلة «مسالك الحنفا»، فيها هو ذا قائلا ما نصه: (وهذا القول - أعني: أن آزر ليس أبا إبراهيم - ورد عن جماعة من السلف:

أخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف عن ابن عباس في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازَرَ﴾^(٣) قال: إن أبا إبراهيم لم يكن اسمه آزر، وإنما كان [اسمه]

(١) [الأنعام: ٧٤]

(٢) أي: إسناد الفقهاء المحققين والمدققين، سيدي وسندي، ذخري ليومي وغدي: الشيخ الكامل تاج الشريعة المفتي محمد أختر رضا القادري الأزهرى، المفتي الأعظم في الهند، أطال الله عمره وعم فيوضه.

(٣) [الأنعام: ٧٤]

تارح.

وأخرج ابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم من طرق بعضها صحيح عن مجاهد قال: ليس آزر أبا إبراهيم.

وأخرج ابن المنذر بسند صحيح عن ابن جريج في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾^(١) قال: ليس بأبيه: إنما هو إبراهيم بن تيرح - أو تارح - بن شاروخ بن ناحور بن فالخ أو فالغ.

وأخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح عن السدي أنه قيل له: اسم أبي إبراهيم آزر؟ فقال: بل اسمه تارح، وقد وجه من حيث اللغة بأن العرب تطلق لفظ الأب على العم إطلاقاً شائعاً وإن كان مجازاً^(٢).

أقول: وتعقيبه الحكاية لهذا القول عن أبي إسحاق الزجاج بقوله: (قد قلده عامة العلماء فيما زعم من أنه لا خلاف في أن اسم والد إبراهيم «تارح» أو «تارخ» يشعر بأنه قول لا دليل عليه كما هو ظاهر من تعبيره في صدر القول بقوله: قلده، وكما ينبئ عنه تعبيره بقوله فيما زعم، وهذه منه جراءة على السلف عظيمة وليس الأمر كما زعم.

ومن التنزيل العزيز شاهد لهؤلاء الأجلة الذين جاء ذكرهم فيما أثرنا عن الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى كما سنبينه إن شاء الله.

(١) [الأنعام: ٧٤]

(٢) «الحاوي للفتاوى» (مسالك الحنفيا) للسيوطي (٢ / ٢١٤).

ولنقدم قبل ذلك بحوثاً نستعين بها في إيضاح المطلوب فنقول:

قال الله تعالى: ﴿هُرِّمْنَاكَ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَاةٍ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^(١) الآية.

وقال عز وجل يحكي عن إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾^(٢) إلى قوله عز من قائل: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾^(٣).

ههنا أسئلة:

الأول: متى وقع استغفار إبراهيم لأبيه؟

الثاني: ومتى تبين له أنه عدو لله؟

الثالث: يخبر سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام عن إسكانه ذريته بمكة، ويتضمن هذا إخباراً عن مهاجره عليه السلام إلى مكة، ثم إنه عليه الصلاة والسلام يستغفر لنفسه ولوالديه كما حكى عنه سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾^(٤) الآية، وغير خاف أن كل هذه الأمور مترتبة بعضها قبل بعض، فلا بد من البحث عن الترتيب فيها، والتفتيش عن المتقدم منها والمتأخر،

(١) [إبراهيم: ٣٧]

(٢) [التوبة: ١١٤]

(٣) [إبراهيم: ٤١]

(٤) [إبراهيم: ٤١]

فإننا نسأل متى هاجر سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى مكة؟ ومتى تبرأ من أبيه؟ أبعده إلقاءه في النار وبعد هلاك أبيه تبرأ ثم هاجر إلى مكة؟ وإذا كان الأمر كذلك ... فمن ذلك الذي يستغفر له سيدنا إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - في قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾^(١) الآية؟ أهو نفس الذي تبرأ منه أم هو رجل آخر؟

ولا أظن أحدا يختار الشق الأول، فتعين الثاني، أعني: أن الذي استغفر له إبراهيم صلى الله تعالى عليه وسلم بعد مهاجره إلى مكة هو الرجل الآخر، وهو غير الذي تبرأ منه قبل مهاجره إلى مكة، وأن الذي استغفر له بعد مهاجره إلى مكة هو الأب الحقيقي.

أما الذي وقع منه الاستغفار له قبل أن يهاجر ... فهو غير الأب، وهو العم، وأطلق عليه الأب مجازا كما مر التصريح به عن الإمام جلال الدين، ومضت منه على ذلك شواهد.

مضى الإمام جلال الدين السيوطي في نفس الرسالة قائلا ما نصه: (فهذه أقوال السلف من الصحابة والتابعين في ذلك، ويرشحه أيضا ما أخرج ابن المنذر في «تفسيره» بسند صحيح عن سليمان بن سرد - الصحابي - قال: لما أرادوا أن يلقوا إبراهيم في النار... جعلوا يجمعون الحطب، حتى إن كانت العجوز لتجمع الحطب، فلما أن أردوا أن يلقوه في النار... قال: حسبي الله ونعم الوكيل، فلما

(١) [إبراهيم: ٤١]

ألقوه... قال الله: ﴿قُلْنَا يَنْتَازُ كُونِي بَرْدًا وَسَلْمًا عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١) فقال عم إبراهيم: من أجلي دفع عنه، فأرسل الله عليه شرارة من النار فوقعت على قدمه فأحرقته.

فقد صرح في هذا الأثر بعم إبراهيم.

وفيه فائدة أخرى: وهو أنه هلك في أيام إلقاء إبراهيم في النار، وقد أخبر الله سبحانه في القرآن بأن إبراهيم ترك الاستغفار له لما تبين له أنه عدو لله، ووردت الآثار بأن ذلك تبين له لما مات مشركا، وأنه لم يستغفر له بعد ذلك).

وبهذا حصل الجواب عما سألنا من قبل؛ أنهم متى وقع الاستغفار من سيدنا إبراهيم عليه السلام لأبيه، وأنه متى تبرأ منه، وبأن أنه ليس بأبيه، وإنما هو عمه أطلق عليه الأب مجازا، وظهر الترتيب بين إلقاءه - صلى الله على نبينا وعليه وسلم - في النار وبين هلاك آزر، وأن كل هذا حصل قبل هجرته إلى الشام ثم إلى مكة، وأنه كان يستغفر لآزر في حياته، فلما مات على الشرك تبين له أنه عدو لله فتبرأ منه، ثم إن مجيء قوله سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي﴾^(٢)، بعد آي مترتبة مشتملة على الإنباء عن إسكانه من ذريته بمكة وعلى الدعاء.. يفهم الترتيب، وأن الدعاء وقع منه بعد ما أسكن، كما هو ظاهر من الآيات التي تتلو قوله: ﴿

(١) [الأنبياء: ٦٩]

(٢) [إبراهيم: ٤١]

رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ ﴿٣٧﴾ الآية.

ويقول الإمام جلال الدين السيوطي ما نصه: (ثم هاجر إبراهيم عقب واقعة النار إلى الشام، كما نص الله على ذلك في القرآن، ثم بعد مدة طويلة من مهاجره دخل مصر، واتفق له فيها مع الجبار ما اتفق بسبب سارة، وأخدمه هاجر، ثم رجع إلى الشام، ثم أمر الله أن ينقلها وولدها إسماعيل إلى مكة، فنقلها ودعا فقال: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾^(٣٧) إلى قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾^(٣٨)، فاستغفر لوالديه، وذلك بعد هلاك عمه بمدة طويلة، فيستنبط من هذا: أن المذكور في القرآن بالكفر والتبري من الاستغفار له: هو عمه لا أبوه الحقيقي، فله الحمد على ما ألهم).

وإذ قد مضت الحوالة على نص القرآن في ما مر من الإمام السيوطي.

فحري أن نتلو من القرآن ما جاء فيه من البيان، يقول سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣٧﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَءَاتَيْنَاهُ أُجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ

(١) [إبراهيم: ٣٧]

(٢) [إبراهيم: ٣٧]

(٣) [إبراهيم: ٤١]

لَمَنْ الصَّالِحِينَ ﴿٧﴾ ﴿١﴾

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَاهُ لُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ ﴿٧﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۗ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴿٧﴾ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَبِيدِينَ ﴿٧﴾ ﴿٧﴾

يقول الإمام إسماعيل بن كثير: (لما هجر قومه في الله، وهاجر من بين أظهرهم، وكانت امرأته عاقرا لا يولد لها، ولم يكن له من الولد أحد، بل معه ابن أخيه لوط بن هاران بن آزر.. وهبه الله تعالى بعد ذلك الأولاد الصالحين، جعل في ذريته النبوة والكتاب، فكل نبي بعث بعده... فهو من ذريته، وكل كتاب نزل من السماء على نبي من الأنبياء بعده.. فعلى أحد نسله وعقبه، خلعة من الله وكرامة له حين ترك بلاده وأهله وأقرباءه، وهاجر إلى بلد يتمكن فيها من عبادة ربه عز وجل، ودعوة الخلق إليه.

والأرض التي قصده بالهجرة أرض الشام، وهي التي قال الله عز وجل: ﴿ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ ﴿٧﴾ ﴾، قاله أبي بن كعب، وأبو العالية، وقتادة، وغيرهم.

(١) [العنكبوت: ٢٦ - ٢٧]

(٢) [الأنبياء: ٧١ - ٧٣].

(٣) [الأنبياء: ٧١]

وروى العوفي عن ابن عباس: قوله: ﴿إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ ﴿٧١﴾ مكة ألم تسمع إلى قوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ ﴿١٦﴾ ﴿٣٠﴾.

وزعم كعب الأخبار أنها حران.

وقد قدمنا عن نقل أهل الكتاب: أنه خرج من أرض بابل هو وابن أخيه لوط، وأخوه ناحور، وامرأة إبراهيم سارة، وامرأة أخيه ملكا، فنزلوا حران، فمات تارخ أبو إبراهيم بها) ﴿٣١﴾.

هذه التصريحات من السيوطي وابن كثير بمرأي منك، ويستفاد منه أمور:

أحدها: أن أبا إبراهيم عليه السلام تارخ.

وثانيها: أنه ليس بأزر.

وثالثها: أن تارخ - وهو أبو إبراهيم - مات بعد ما هاجر عليه السلام

بحران.

ورابعها: يستفاد أنه هو الذي استغفر له ﷺ بعد مهاجره، كما يفهم بقريئة

الآيات المترتبة المشتملة على دعائه عليه الصلاة والسلام، المنتهية إلى قوله: ﴿رَبَّنَا

(١) [الأنبياء: ٧١]

(٢) [آل عمران: ٩٦].

(٣) «قصص الأنبياء» (١٤٨).

أَغْفِرْلِي ﴿١﴾.

وخامسها: يتحصل بهذا كله أن الذي تبرأ منه عليه الصلاة والسلام هو أزر الذي سماه القرآن.

وسادسها: أنه ليس بأبيه حقيقة وإن سماه في التنزيل أبا، وكفى بقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام في دعائه الذي مر آنفاً قرينة صارفة إلى المجاز. والجدير بالذكر: أن العلامة ابن كثير نفسه قال: (جمهور أهل النسب - منهم ابن عباس - على أن اسم أبيه «تارح»، وأهل الكتاب يقولون: «تارخ» بالخاء المعجمة)، وقد وقع منه في نسبه للوط عليه السلام فيما نقلنا عنه^(٢) ما يخالف ما مر منه أخيراً، وهو قوله: (ومات أبوه تارح)، وما اختاره حين نسب إلى إبراهيم عليه السلام؛ إذ يقول: (هو إبراهيم بن تارح بن ناحور)، ويخالف تصريحه بأنه قول الجمهور، فتنبه.

وسابعها: أن الجمهور - منهم جماعة من الصحابة والتابعين - على أن «تارح» أبو إبراهيم ﷺ، وأنه ورد التصريح به في طرق متعددة بعضها صحيح كما مر من السيوطي.

وثامنها: كثرة الطرق تورث الحديث قوة وإن كان الحديث ضعيفاً، فبالطرق المتعددة قد يترقى إلى درجة الحسن، بل وإلى الصحيح، فالحديث صحيح لغيره

(١) [إبراهيم: ٤١]

(٢) وهو قوله: (معه ابن أخيه لوط بن هاران بن أزر).

على الأقل، والقول بأنه «تارح» قوي وليس بضعيف.

كيف؟! وقد روي عن جماعة من الصحابة والتابعين بطرق متعددة وتلقي بالقبول، فإن لم يتم الإجماع على ذلك... فهو قول الجمهور بيقين، وقد تأيد بقرينة من القرآن، فهو بالقبول أحق، وتخطئة الجمهور في ذلك غير مرضي.

بهذا اندفع ما أوهمه الفاضل أحمد محمد شاكر من أنه قول بلا دليل، كما اندفع ما أثره عن الإمام الرازي من أنه قال: هذا ضعيف.

وليس في ذلك مخالفة لصريح القرآن، وقوله - نقلا عن الإمام الرازي -: (ولا عبرة بذلك في مقابلة صريح القرآن).. ممنوع، والقرآن ليس صريحا في ذلك، ولو كان الأمر كذلك لم يجترئ أحد من الصحابة والتابعين على مخالفته وتسمية أبيه «تارح» أو «تيرح»، ولم يقل أحد بأن «آزر» عم، لكن منهم من قال بذلك كما مر التصريح به في أثر هنالك، وتأولوا الأب بالعم، واستشهدوا له بشواهد من القرآن كما مر مفصلا، وقامت قرينة على ذلك من التنزيل، ومر بيانه بالتفصيل.

هذا... وفي «آزر» وجوه آخر ذكرها السيوطي وغيره في مختلف الأثر، فلا

صراحة في قوله تعالى: ﴿لَأَبِيهِ﴾^(١)، ولا دلالة في «آزر» على التعيين.

ولئن سلمنا ما ادعاه من الصراحة... قلنا: الصريح يرادف الظاهر ويكفيه

الظهور وليس ينفي الاحتمال، وهذا الإمام الرازي نفسه يقول في صدر هذا

(١) [الأنعام: ٧٤]

المبحث: (ظاهر هذه الآية يدل على أن اسم والد إبراهيم هو «آزر»، ومنهم من قال: اسمه «تارح»^(١)).

وهذا كما ترى يتضمن اعترافا بوجود الاحتمال ونفي القطع وانتفاء التعيين، على هذا: فمن قال: إن «آزر» ليس بأبيه؛ كابن عباس، ومجاهد، وابن جريج، والسدي، وسليمان بن سرد الذي مر عنهم التصريح بكون «آزر» عما... فقد ذهب إلى وجه يحتمله القرآن، وقد استأنس له بقرينة تؤيده، فكيف يعد ذلك مخالفة لصريح القرآن؟! وأنت خبير بأن هذا القول اشتهر عن ابن عباس وغيره ممن ذكرنا من الصحابة والتابعين، ولم ينقل عن أحد في زمنهم أنه خالفهم، فلا يبعد أن يكون إجماعاً سكوتياً على الأقل، فلا مرد لما مر من أنه قول الجمهور وجماعة من السلف والصحابة والتابعين، كما مر غير مرة.

وبهذا اندفع ما نقل عن الإمام الرازي من قوله؛ لأن ذلك الإجماع إنما حصل؛ لأن بعضهم يقلد بعضاً، وبالآخرة، يرجع ذلك الإجماع إلى قول الواحد والاثنتين، مثل قول وهب وكعب وغيرهما، وربما تعلقوا بما يجدونه من أخبار اليهود والنصارى.

أما قوله: (ولا عبرة بذلك في مقابلة صريح القرآن).. فلا مغمز في ذلك لو سلمنا ما ادعاه، ولا بأس بالتلقي لأخبار اليهود والنصارى إذا صدر عن تثبت وتبين، فعلم أنه ليس فيها مخالفة للقرآن والسنة، وهؤلاء الجلة قد كفونا المؤنة في

(١) «التفسير الكبير» للرازي (١٣ / ٣٧).

ذلك، فقبولهم حجة، كيف لا؟! وهم الحجة القدوة، وسبق لهم ولنا الإذن من الصادق الأمين عليه الصلاة والتسليم إذ يقول: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»^(١).

ثم إن الأستاذ أحمد محمد شاکر قال بعد ما سرد وجوهاً في (آزر) وقراءات مختلفة في الكلمة: (أما ما نسب إلى مجاهد من أن «آزر» اسم صنم.. فغير صحيح من جهة الإسناد والثبوت من جهة العربية بعيد، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: «وحكى الطبري من طريق ضعيفة عن مجاهد: أن آزر اسم الصنم، وهو شاذ»^(٢)، ووصفه إمام المفسرين ابن جرير الطبري في «تفسيره» بأنه قول من الصواب من جهة العربية بعد^(٣)، وذلك أن العرب لا تنصب اسماً بفعل بعد حرف الاستفهام، لا تقول: أخاك أكلت... إلخ)

أقول: قول الأستاذ أحمد محمد شاکر: (أما ما نسب إلى مجاهد أن آزر اسم صنم.. فغير صحيح... إلخ).. لا ينهض حجة لدفع الوجه المذكور، ولا دليلاً لتكذيب من أثار عن مجاهد القول المذكور.

والطبري الذي أثار عنه قول مجاهد في (آزر): إنه اسم صنم أورد لهذا طرقاً عدة، ومن الجدير أن نأتي بها عن الطبري نفسه، فهذا هو ذا قائلاً ما نصه:

(١) أخرجه البخاري «٣٤٦١»، والترمذي (٢٦٦٩)..

(٢) فتح الباري (٨ / ٤٩٩).

(٣) «تفسير الطبري» (٥ / ٣٠٣) الآية (٧٥) من سورة الأنعام.

(١) حدثنا محمد بن حميد وسفيان بن وكيع، قالوا: حدثنا جرير، عن ليث، عن مجاهد قال: (ليس آزر أبا إبراهيم).

(٢) حدثني الحارث، قال: حدثني عبد العزيز، قال: حدثنا الثوري، قال: أخبرني رجل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ قال: (آزر لم يكن بأبيه، إنما هو صنم).

(٣) حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا يحيى بن يمان، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: (آزر: اسم صنم).

(٤) حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن المفضل، قال: حدثنا أسباط، عن السدي قال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾^(٣) قال: اسم أبيه، ويقال: لا، بل اسمه تارح، واسم الصنم آزر، يقول: أتتخذ آزر أصنامًا آلهة^(٣).

هذه طرق عن مجاهد بمرأى منك، وغير خاف على أحد أن الضعيف يتقوى بكثرة الطرق، ثم إن مجاهدا كما ترى غير متفرد في هذا القول، بل تابعه السدي على ذلك، وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو قول سعيد بن المسيب، راجع «روح المعاني».

وهذا يعلم أن الإسناد متعاقد، تقوى بعضه ببعض، والمتن ثابت، فسقط

(١) [الأنعام: ٧٤]

(٢) [الأنعام: ٧٤]

(٣) «تفسير الطبري» (٥ / ٣٠٣).

قول الأستاذ أحمد محمد شاكر: (أما ما نسب إلى مجاهد من أن أزر اسم صنم.. فهو غير صحيح من جهة الإسناد والثبوت).

ومما لا يقضي منه العجب: أن الأستاذ نفسه حكى عن الطبري من قوله في أزر ما حكى، وأخل بالطرق التي أوردها الطبري نفسه عن مجاهد، ثم راح يحتج لتضعيفه وهو بصدد رده لما قيل في «أزر»: إنه اسم صنم، بقوله: (قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»): «وحكى الطبري من طريق ضعيفة عن مجاهد أن أزر اسم الصنم، وهو شاذ»^(١).

وأنت خير بأنه لم يرد ذلك عن مجاهد بطريق واحد، بل روي بطرق عدة، وكما روي عن مجاهد كذلك روي عن السدي، كما أسلفنا عن الطبري. والحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق، ويترقى إلى درجة الحسن، قال الإمام الهمام سيدي وجدي الشيخ أحمد رضا في رسالته الفذة "الهاد الكاف في حكم الضعاف": «الحديث إذا روي بطرق عدة وكانت كلها ضعيفة، فالضعيف لاجتماعه بالضعيف يتقوى، بل إذا لم يكن الضعف بغاية من الشدة والقوة، فالحديث بعد جبر النقصان يرتقى إلى درجة الحسن، ويحتج به مثل الصحيح في أحكام الحلال والحرام.

قال في "المراقبة": «تعدد الطرق يبلغ الحديث الضعيف إلى حد الحسن».

قال في آخر "موضوعات الكبيرة": «تعدد الطرق ولو ضعفت يرقى

(١) «فتح الباري» (٨ / ٤٩٩).

الحديث إلى الحسن».

قال المحقق على الإطلاق ابن الهمام في "فتح القدير": «لو تمّ تضعيف كلها، كانت حسنة؛ لتعدد الطرق وكثرتها».

وفيه: «جاز في الحسن أن يرتفع إلى الصحة إذا كثرت طرقه، والضعيف يصير حجة بذلك؛ لأن تعدده قرينة على ثبوته في نفس الأمر».

قال الإمام عبد الوهاب الشعراي قدس سره النوراني في "ميزان الشريعة الكبرى": «قد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه، وألحقوه بالصحيح تارة، وبالحسن أخرى، وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا من كتاب "السنن الكبرى" للبيهقي التي ألفها لقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم».

بل قال الإمام الجليل جلال الدين السيوطي في "التعقبات": «المتروك أو المنكر إذا تعددت طرقه ارتقى إلى درجة الضعيف الغريب، بل ربما ارتقى إلى درجة الحسن»^(١).

أقول: وبه يظهر الجواب عما قاله ابن حجر فيما مر من قوله: (من طريق ضعيفة عن مجاهد.. وهو شاذ)، وهو منع الدعوى بأنه شاذ، كيف؟! وقد روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما والسدي، وبه قال سعيد المسيب، وجاء على

(١) الهدا الكاف في حكم الضعاف، الإفادة الثانية عشرة، الحديث الضعيف يتقوى بتعدد الطرق فيصير حسنا، (ص ٨١).

موافقة الجمهور في قولهم: إن «أزر» ليس اسماً لأبي إبراهيم عليه السلام مع زيادة بيان، وعلى التنزل: فإن الشاذ غير المتروك والمنكر، وقد سمعت قريباً في المتروك والمنكر والضعيف الغريب أن كلا يترقى بما يعضده إلى درجة الحسن، فالمروي عن مجاهد على الأقل حسن، وازداد قوة إلى قوة بمجيئه عن غير واحدة بموافقه للجمهور، وبأنه قال به جماعة من أهل العلم، وهو وجه من الوجوه التي يتقوى بها الضعيف، كما سيأتي عن الشيخ الإمام أحمد رضا قدس سره: «الحديث يتقوى بعمل أهل العلم إن كان سنده ضعيفاً».

قال في "المرقاة": «رواه الترمذي وقال: «هذا حديث غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم»، قال النووي: «وإسناده ضعيف، نقله ميرك»، فكأن الترمذي يريد تقوية الحديث بعمل أهل العلم، والعلم عند الله تعالى، كما قال الشيخ محيي الدين بن العربي: (إني بلغني عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه من قال: لا إله إلا الله سبعين ألفاً، غفر الله تعالى له، ومن قيل له، غفر له أيضاً، فكنت ذكرت التهليله بالعدد المروي من غير أن أنوي لأحد بالخصوص، فحضرت طعاماً مع بعض الأصحاب وفيهم شاب مشهور بالكشف؛ فإذا هو في أثناء الأكل أظهر البكاء، فسألته عن السبب فقال: أرى أُمِّي في العذاب، فوهبت في باطني ثواب التهليله المذكورة لها، فضحك وقال: إني أراها الآن في حسن المآب، فقال الشيخ: فعرفت صحة الحديث بصحة كشفه، وصحة كشفه بصحة الحديث).

- إلى أن قال - نقلا عن "التعقبات" لجلال الدين السيوطي: «قد صرح غير واحد... إلخ»: «وقد صرح غير واحد بأن دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله».^(١)

في «مقدمة الإمام أبي عمرو بن صلاح»^(٢)، و«المقدمة الجرجانية»، و«شرح الألفية» للمصنف، و«تقريب النووي»^(٣)، وشرحه «تدريب الراوي»، واللفظ لهما: (يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد الضعيفة، ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف، والعمل به من غير بيان ضعفه في فضائل الأعمال وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام)^(٤).

ومن نقل عنه ذلك ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك، قالوا: (إذا روينا في الحلال والحرام.. شددنا، وإذا روينا في الفضائل.. تساهلنا).

هذا ويقول الأستاذ أحمد محمد شاكر ردا على القائلين بأن (آزر) وصف منادي بقوله كما يلي: (وأما من زعم أنه وصف.. فإنه إن صح ما قالوه.. كان وصفا لا يصدر من نبي لأبيه، وإبراهيم خليل الله يقول له أبوه: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ

(١) الهاد الكاف في حكم الضعاف، الإفادة الخامسة عشرة، الحديث يتقوى بعمل أهل العلم إن كان سنده ضعيفا، (ص ٨٥-٨٦).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢٨٦).

(٣) «التقريب» (ص ٣٩).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ٣٥٠).

عَنْ ءَالِهَتِي يَتَابِرَاهِمُ لِن لَمْ تَنْتَه لِأَرْحَمُنَكَ وَأَهْجُرُنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾^(١)، فيقول له إبراهيم: ﴿سَلَّمَ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ ﴿٤٧﴾^(٢)، أفمن يتأدب مع أبيه هذا الأدب في حدة الجدل والمناظرة، بعد التهديد من أبيه يعقل منه أن يبدأ أبيه إلى دينه قبل الجدل بالشتيم والسب... الخ).

أقول: هذا الذي قاله الأستاذ متجه لولا ما يعكر عليه من قوله في آخر الآية، وهناك من يعد هذا قرينة لما ذهب إليه من أن (آزر) عم، قاله الألوسي، ثم إنه لا يجدي الأستاذ نفعاً؛ لأنه تصدى للاستدلال وإقامة الحجة على ما ذهب إليه من أن (آزر) أب لإبراهيم عليه السلام، ولا يتم له ذلك إلا إذا رد ما جاء من الوجوه المخالفة له مقتفياً أثر المحدثين، ومنتهجاً منهجهم فيما يثبتون وما ينفون بتمييز المقبول من المردود.

وإذا لم يتأت هذا.. بقيت الوجوه المختلفة يزاحم بعضها بعضاً، وأدى الاختلاف إلى الاضطراب، فإما أن ترد كلها حيث لا ترجيح، وإما أن يصار إلى الترجيح، فما عليه الجمهور وفيهم جماعة من الصحابة والتابعين من أن (آزر) ليس اسماً لأبي إبراهيم عليه السلام، وإنما هو (تارح) هو القول الرجيح وهو في التوراة، صرح به الجمل في «حاشية على الجلالين».

وتأيد بما ذكرنا من قرينة التنزيل، وبقوله تعالى: ﴿وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّجْدِينَ

(١) [مريم: ٤٦]

(٢) [مريم: ٤٧]

﴿١﴾، يعني: تقلبك في أصلاب الآباء وأرحام الأمهات من آدم إلى نوح وإبراهيم وإلى من بعده، صلوات الله عليهم^(٢).

قال ابن عباس: (في أصلاب آدم ونوح وإبراهيم حتى خرجت)^(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَتَقَلُّبُكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾ ﴿١٣﴾

﴿٤﴾: (من نبي إلى نبي حتى أخرجك نبيا) أي: فمعنى ﴿فِي السَّجْدَيْنِ﴾ ﴿٥﴾

[الشعراء: ٢١٩]: في أصلاب الأنبياء والمرسلين من آدم إلى نوح وإلى إبراهيم

وإلى من بعده إلى أن ولدته أمه. «روح البيان»^(٦) وغيره، واللفظ للسمرقندي^(٧).

وأقول:

أولاً: قضية كلام الأستاذ: اشتراط صحة المصطلحة عند المحدثين بالقبول،

فكلامه مشعر بأن الصحيح هو المقبول، أما الضعيف أو الشاذ.. فمردود كما

يؤدي إليه كلام الأستاذ، وليس الأمر كما زعم، فلا الصحيح المصطلح يستلزم

(١) [الشعراء: ٢١٩]

(٢) «السمرقندي» (٢ / ٥٧٠).

(٣) «البحر المحيط» (٧ / ٤٧).

(٤) [الشعراء: ٢١٩]

(٥) [الشعراء: ٢١٩]

(٦) «روح البيان» (٦ / ٣١٣).

(٧) «السمرقندي» (٢ / ٥٧٠).

الثبوت في نفس الأمر، ولا الضعيف يقتضي الرد بمجرد أنه ضعيف، وغني عن البيان أن أئمة الشأن اتفقوا على قبول الضعيف في ما لا يتعلق بالأحكام.

ثانياً: قد مر من السيوطي التصريح بأنه روي عن مجاهد بطرق بعضها صحيح: (أن «آزر» ليس أبا إبراهيم)، وبغض النظر عن خصوص الأثر في (آزر) الذي جاء فيه عن مجاهد أنه اسم صنم، يكفينا ما مر عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما: (أن آزر ليس أبا إبراهيم).

ثالثاً: الأثر وإن كان ضعيفاً فله شاهد يعضده، وهو ما أثرته بنفسك من القراءات الشاذة: (أأزرأ تتخذ)^(١) حيث قلت: آزر أتتخذ.

رابعاً: وما حكيت عن الطبري في معرض الاستدلال لرد هذا المقال من قوله: (فإنه قول من الصواب من جهة العربية بعيد).. ممنوع، أما على ما أثرت بنفسك من القراءة؛ وهو قوله: (أأزرأ تتخذ).. فظاهر أن (آزر) ليس منصوباً بفعل ذكره بعده، والتقدير: (أتتخذ آزرًا)، أو (أتعبد آزرًا؟! تتخذ أصناماً آلهة؟!)^(٢)، فهو منصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور، وكذا على تقدير كون (آزر) منصوباً بغير حرف الاستفهام يقدر الناصب له قبل: ومتى أمكن

(١) وهي قراءة سيدنا ابن عباس رضي الله عنه، قال أبو حيان في «البحر» (٤ / ١٦٤): (وقرأ ابن عباس أيضاً «أأزرأ تتخذ» بهمزة استفهام وفتح الهمزة بعدها وسكون الزاي ونصب الراء منونة وحذف همزة الاستفهام من ﴿ أَتَتَّخِذُ ﴾ [الأنعام: ٧٤].

(٢) قال الزمخشري في «الكشاف».

تصحيحه عربية.. فلا وجه لرده، فدعوى أن قوله: (بأنه قول من الصواب من جهة العربية بعيد).. ممنوعة؛ لذلك حكاه فيها نقلته أنت عن «اللسان» مقراً عليه، وكذلك حكاه غير واحد عن مجاهد من غير أن يرده عليه من حيث العربية، وكأن الألويسي شعر بما قد يعتري بعض الناس من الوهم، لذلك نجده في «روح المعاني» جاء بما يزل الأوهام، ويصحح الكلام، فهذا هو ذا قائل ما نصه: (وجعل قوله سبحانه ﴿أَتَتَّخِذُ﴾^(١) إلخ تفسيراً وتقديراً بمعنى: أنه قرينة على الحذف، لا بمعنى التفسير المصطلح عليه في باب الاشتغال؛ لأن ما بعد الهمزة لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، كما تقرر عندهم)^(٢).

وقوله: (أما تأول الأب بالعم.. فإنه خروج باللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى معنى يكون به مجازاً من غير قرينة ولا دليل على إرادة المجاز، ولو ذهبنا لتأول النصوص الصريحة بمثل هذا.. بطلت دلالة الألفاظ على المعاني، ثم آيات القرآن متكاثرة في جدال إبراهيم لأبيه في الدين ودعائه إياه إلى الهداية وإبائه أبيه، من ذلك: قوله تعالى في (سورة التوبة): ﴿وَمَا كَانَ أَسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^(٣) وانظرا أيضاً سورة مريم «٤١ - ٥٠»، والأنبياء «٥١ - ٥٢»، والشعراء «٦٩ - ٨٦».. إلخ).

(١) [الأنعام: ٧٤]

(٢) «روح المعاني» (٧ / ١٩٤).

(٣) [التوبة: ١١٤]

أقول: قد أسلفنا القول في ذلك مفصلاً عن جلال الدين السيوطي، وقد ذكرنا القرينة من التنزيل قريباً، فليس هذا خروجاً باللفظ عن ظاهره من غير قرينة، بل عليه دليل من التنزيل، وجاءت أحاديث تفيد ما ذكرنا، وقد تكفل بتخريجها الحافظ المحدث جلال الدين السيوطي في «مسالك الحنفا»، ومنها: قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات»، وهذا منه صلى الله تعالى عليه وسلم تصريح بأن نسبه صلى الله تعالى عليه وسلم مطهر من عبادة الأصنام.

قال الجمل في «حاشيته على الجلالين»: «قرر في السير: أن جميع نسبه مطهر من عبادة الأصنام».

وقال الألوسي في «روح المعاني»: (الذي عول عليه الجمل الغفير من أهل السنة: أن «آزر» لم يكن والد إبراهيم عليه السلام وادعوا أنه ليس في آباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كافر أصلاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات»، والمشركون نجس، وتخصيص الطهارة بالطهارة من السفاح لا دليل له يعول عليه، والعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب).

وقد ألفوا في هذا المطلب الرسائل، واستدلوا له بما استدلوا، والقول بأن ذلك قول الشيعة كما ادعاه الإمام الرازي... ناشيء من قلة التتبع، وأكثر هؤلاء على أن «آزر» اسم لعم إبراهيم عليه السلام، وجاء إطلاق الأب على العم في

قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾^(١) وفيه إطلاق الأب على الجد أيضاً - إلى أن قال -: وأيد بعضهم أن أبا إبراهيم عليه السلام الحقيقي لم يكن كافراً، وإنما الكافر عمه بما أخرجه ابن المنذر في «تفسيره»^(٢).

بهذا حصل الجواب عما قال الأستاذ أحمد محمد شاكر، وقد قدمنا نحو هذا عن جلال الدين السيوطي، لكن لبعد المقام ناسب أن يعاد الكلام، فأتينا به لذلك ولما فيه من تغيير يسير وفائدة زائدة.

قال في «روح البيان» تحت قوله تعالى: ﴿ وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّجْدِينَ ﴾^(٣) [الشعراء: ٢١٩]: (هون عليه معاناة مشاق العبادات؛ لإخباره برؤيته له، ولا مشقة لمن يعلم أنه بم رأي من مولاه ومحبوبه، وإن حمل الجبال الرواسي يهون لمن حملها على شعرة من جفن عينه على مشاهدة ربه، ويقال: كنت بم رأي منا حين تقلبك في عالم الأرواح في الساجدين؛ بأن خلقنا روح كل ساجد من روحك، ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ ﴾ في الأزل مقالتك: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»؛ لأن أرواحهم خلقت من روحك ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ باستحقاقك لهذه الكرامة. أهـ.

(١) [البقرة: ١٣٣]

(٢) «روح المعاني» (٧ / ١٩٤ - ١٩٥).

(٣) [الشعراء: ٢١٩]

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾

﴿^(١)﴾: «من نبي إلى نبي حتى أخرجك نبيا» أي: فمعنى ﴿فِي السَّجْدَيْنِ﴾: في أصلاب الأنبياء والمرسلين من آدم إلى نوح وإلى إبراهيم وإلى من بعده إلى أن ولدته أمه. وهذا لا ينافي وقوع من ليس نبيا في آباءه؛ فالمراد: وقوع الأنبياء في نسبه.

واستدل الرافضة على أن آباء النبي عليه الصلاة والسلام كانوا مؤمنين؛ أي: لأن الساجد لا يكون إلا مؤمنا، فقد عبر عن الإيمان بالسجود، وهو استدلال ظاهري، وقول عليه السلام: لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات» لا يدل على الإيمان، بل على صحة أنكحة الجاهلية، كما قال عليه الصلاة والسلام في حديث آخر: «حتى أخرجني من بين أبي لم يلتقيا على سفاح قط»، وقد سبق نبذ من الكلام مما يتعلق بالمرام في أواخر «سورة إبراهيم»، وحق المسلم أن يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب نبينا عليه الصلاة والسلام، ويصونه عما يتبادر منه النقصان، خصوصا إلى وهم العامة.

فإن قلت: كيف نعتقد في حق آباء النبي عليه الصلاة والسلام؟

قلت: هذه المسألة ليست من الاعتقادات؛ فلا حفظ للقلب منها، وأما حظ

اللسان... فقد ذكرنا.

ذكر الحافظ السيوطي رحمه الله (١): أن الذي تلخص أن أجداده عليه السلام من «آدم» إلى «مرة بن كعب» مصرح بإيمانهم؛ أي في الأحاديث وأقوال السلف، وبقي بين «مرة» و«عبد المطلب» أربعة أجداد، ولم أظفر فيهم بنقل، و«عبد المطلب» الأشبه: أنه لم تبلغه الدعوة؛ لأنه مات وسد عليه الصلاة والسلام ثمان سنين، والأشهر: أنه كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام؛ أي: لم يعبد الأصنام كما سبق في «سورة براءة» (٢).

أقول: قد جاء بالوجه المذكور من بين الوجوه، وأشعر في البداية برده حيث قال: واستدل الرافضة: ونسبته هذا القول إلى الرافضة في محل المنع وقد نبه عليه الألوسي في «روح المعاني»، ويمنعه أيضًا ما جاء به في آخر الكلام عن الحافظ السيوطي مستندًا به ومقرا عليه، ولا يخفى ما في كلامه من تدافع حيث أوهم في البداية الرد وأفهم أخيرًا القبول كما لا يخفى.

أما قوله: (وهو استدلال ظاهري).. فلا غرو فيه، والنصوص تحمل على ظواهرها كما هو معلوم؛ فلا وجه للنكير.

قوله: (وقوله عليه الصلاة والسلام: «لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات» لا يدل على الإيمان.. فهو في محل المنع ومنعه الدلالة على الإيمان، وحصره الدلالة على صحة أنكحة الجاهلية لا يتم إلا بتخصيص

(١) في الحاوي للفتاوى (٢/ ٢١٨).

(٢) في روح «البيان» (٦/ ٣١٣).

الطهارة بما ذكر من المعنى، وهو صرف للفظ عن ظاهر العموم والعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، نبه على ذلك الآلوسى، واستدل بالحديث الحافظ السيوطي وغيره، وقد أقر صاحب «روح البيان» نفسه الحافظ السيوطي فيما ذهب إليه كما لا يخفى.

قال العلامة النيسابوري: (وقد احتج بالآية علماء الشيعة على مذهبهم أن آباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكونون كفارًا، قالوا: أراد ت قلب روحه من ساجد إلى ساجد، كما في الحديث المعتمد عليه عندهم: «لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات»، وناقشهم أهل السنة في التأويل المذكور، وفي صحة الحديث، والأصوب عندي: ألا نشتغل بمنع أمثال هذه الدعوى، ونسرح إلى بقعة الإمكان على أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول)^(١).

أقول: أما نسبتة هذا الوجه إلى علماء الشيعة.. فقد مر الجواب عنه، وظهر بما ذكرنا: أن من أهل السنة من اعتمد هذا الوجه وقبله، وأورد الحديث المذكور واحتج به، والحديث وإن كان ضعيفا قد يتقوى إذا قال به أهل العلم، كما مر عن «الهاد الكاف في أحكام الضعاف» للإمام أحمد رضا.

وأنت خير بأن آخر كلامه يشعر بميله إلى القبول لهذا الوجه، حيث يقول: (والأصوب عندي ألا نشتغل بمنع أمثال هذه الدعوى).

(١) «النيسابوري» (ص ٨٢).

قول الأستاذ^(١): (أما قول النسايين.. فإن هذه الأنساب القديمة مختلفة مضطربة، وفيها من الخلاف العجب! وقد روى ابن سعد في «الطبقات» بإسناده عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان إذا انتسب.. لم يجاوز في نسبه معد بن عدنان بن أدد، ثم يمस्क ويقول: (كذب النسابون؛ قال الله عز وجل: ﴿ وَقُرُونَا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ۗ ﴾^(٢)).

وذكر ابن سعد بعد ذلك أقوالاً في النسب إلى إسماعيل ثم قال: «وهذا الاختلاف، في نسبه يدل على أنه لم يحفظ، وإنما أخذ ذلك من أهل الكتاب، وترجموه لهم، فاختلفوا فيه، ولو صح ذلك.. لكان رسول الله ﷺ أعلم الناس به، فالأمر عندنا على الانتهاء إلى معد بن عدنان، ثم الإمساك عما وراء ذلك إلى إسماعيل بن إبراهيم»^(٣).

أقول: هذا صحيح فيما لا يمكن فيه التوفيق أو الترجيح، والسبيل في الترجيح ألا يعتمد على وجه من الوجوه، وأن يمस्क عن التعيين بغير حجة إذا أما وجد ترجيح؛ كأن يكون أحد الوجوه ذهب إليه الجمهور، أو أمكن لتوفيق

(١) هو الأستاذ: أحمد محمد شاكر

(٢) [الفرقان: ٣٨]

(٣) «طبقات ابن سعد» (١ / ٥٦)، «طبقات خليفة» (ص ٢٧)، «تاريخ دمشق» (٣ / ٥١ / ٥٩)، وأخرجه من حديث عمر رضي الله عنه موقوفاً ابن شبه في «أخبار المدينة» (١٣٥٧).

(٤) «طبقات ابن سعد» (١ / ٥٨).

بين قول وقول، كما أمكن في مسألتنا بحمل (آزر) على العم، وجعل تارح) أبا حقيقيا لإبراهيم عليه السلام... فالمصير إلى الترحيح والتوفيق لا محالة.

ثم إن قوله عليه الصلاة والسلام: «كذب النسابون» مجمل من حيث إنه لم يبين ما كذبوا فيه؛ فغير جائز أن يؤخذ بهذا على إطلاقه بحيث يتعارض مع ما صح عنه ﷺ، وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام في أحاديث عدة أوردتها السيوطي^(١) قوله المار قريبا: «لم أزل أنقل...» إلخ، وأيضا قوله: «فأنا من خيار إلى خيار».

فلا بد أن يحمل هذا على أقوال للنسابين جاءت تعارض أحاديثه عليه وسلم بحيث لا يمكن توجيهها أصلاً.

أمّا ما لم يعارض خبرا صحيحا.. فلا وجه لرده بمجرد أنه قول النسابين، و ما أوردته. هنا عن ابن سعد من حديث ابن عباس.. فيعارضه ما روى عن ابن عباس نفسه وقد تقدم، وهو معارض لما روي من قوله عليه الصلاة والسلام عن نفسه الزكية ما مر قريبا.

ثم إيرادك لقوله عليه الصلاة والسلام: «كذب النسابون» بعد ما ذكرت أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبه معد بن عدنان بن أدد.. إنما يدل على كذبهم فيما وراء معد بن عدنان بن أدد، فمن أين لك أن تستدل على كذبهم في نسب فوق إبراهيم عليه الصلاة والسلام؟! وأني يتم لك الاحتجاج لما

(١) «للفتاوى» (مسالك الحنفا) (٢/ ٢١١).

تدعيه بقول ابن سعد وهو يشير عليك بالإنصات إذ يقول: (فالأمر عندنا على الانتهاء إلى معد بن عدنان، ثم الإمساك عما وراء ذلك إلى إسماعيل)، فلو أنصت.. لكان خيرًا لك.

قوله: (وأما كتب أهل الكتاب.. فإن الله سبحانه وصف هذا القرآن فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾^(١) الخ.

أقول: نعم: وصف الله سبحانه وتعالى هذا القرآن بأنه مصدق لما بين يديه من الكتاب ومهيمن عليه، فذكر له وصفين، وهذان الوصفان مقترنان متلازمان، فهذا القرآن مصدق لغيره من الكتب الإلهية، ومهيمن ورقيب عليها. وإذا كان كذلك.. فلا بد أن يصدق بما جاء فيه ما لم يثبت ثبوتاً لا مرد له أنه من تحريفات المحرفين، وقد سمعت فيما مضى أنه في (التوراة) سمي أبو إبراهيم (تارح) وهذا لا يخالف القرآن؛ لما مر من التأويل الذي اقتضاه ضرورة المغايرة بين من استغفر له إبراهيم عليه السلام أيام حياته قبل مهاجره إلى الشام وتبرأ منه فلم يستغفر له بعد موته على الكفر، وبين من استغفر له بعد مهاجره إلى الشام، كما حكى كل هذا القرآن نفسه.

ما جئت به عن الطبري من قوله: (أولى القولين بالصواب عندي: قول من قال: هو اسم أبيه؛ لأن الله تعالى أخبر أنه أبوه، وهو القول المحفوظ من قول

أهل العلم دون القول الآخر الذي زعم قائله أنه نعت) ^(١)... فالجواب الجواب،
والدليل الدليل، ومضت قرينة التنزيل.

ثم إن الطبري نفى القول بأنه نعت، كما هو صريح المفاد من كلامه، ولم يأب
القول الذي زعم قائله بأن (آزر) عم إبراهيم عليه الصلاة والسلام أن يكون
محفوظاً، بل أشعر بمفهوم الحصر أن هذا القول أيضاً محفوظ، فحصره الصواب
فيما زعم ترجيح من غير بيان لمجح، ولا دفع لما يعارضه من قول، آخر، ويبدو
أنه غير جازم بهذا الذي ذكر، بل هو شك، كما يظهر من قوله: (وأولى القولين
بالصواب عندي)، ثم إتيانه هنا بأفعل التفضيل يشعر بأنه غير حاصل الصواب،
وإنما قال: (أولى القولين)، أي: أليق وأجدر بالصواب، وأفعل التفضيل ينبئ عن
المشاركة في الوصف كما هو ظاهر فلا حجة فيه لما تدعيه.

أما ردك القراءات التي ذكرها غير واحد من المفسرين مع أنها لا تنافي الذي
تصدّيت لتعيينه... فابتداع لم تسبق إليه، وجراءة لم تعهد إلا منك، وادعاؤك بأن
ما يخالفها من التأويل والتفسير باطل؛ إذ تقول: (فما خالفها من التأويل
والتفسير باطل).. فمنازعة لما مضوا عليه من الاحتجاج بالقراءات الشاذة
والوجوه المحتملة، وذهاب عن مفهوم المخالفة، فكل ما جاء مغايراً لما تعين في
زعمك فهو مخالف مردود وإن كان لا ينافيه كما هو الشأن ههنا، ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم.

(١) «تفسير الطبري» (٥ / ٣٠٤).

ثم لا يذهبن عنك أن الصحيح عند المحدثين قصارى ما يفيدُه هو صحة الإسناد وغلبة الظن بثبوت المتن، والصحيح في الفقه غير الصحيح في الحديث، والاحتجاج يستدعي عدم تعذر حمل اللفظ على حقيقته، ودفع ما يعارضه من الأدلة، وما إلى ذلك من أمور يحتاجها المجتهد، فكم من صحيح غير محتج به، وما دونه قد يحتج له لما يصح عند المجتهد مما يصحح له العدول إلى غيره من النقول، وجملة القول: أن الصحة عند الفقيه غيرها عند المحدثين، كما أفاده بما لا مزيد عليه شيخ مشايخنا شيخ الإسلام والمسلمين الإمام الجد الهمام أحمد رضا في رسالته «الفضل الموهبي في معنى إذا صح الحديث فهو مذهبي»، تغمده برحمته الملك المنعم.

والصريح باعتبار الحقيقة قد يزاحمه الصريح بالعرف والاستعمال، وهذا هو الشأن ههنا؛ فالأب صريح في الوالد باعتبار الحقيقة، اعترضه صريح العرف والاستعمال في معنى العم، وقد مر عن السيوطي أنه قال: (العرب تطلق لفظ الأب على العم إطلاقاً شائعاً وإن كان مجازاً).

بهذا القدر حصل الجواب عن قولك - بعد إيرادك الحديث عن البخاري عن النبي ﷺ قال: «ألم أقل لك: لا تعصني؟» فيقول أبوه: فالיום لا أعصيك.. إلى آخر الحديث -: «فهذا النص يدل على أنه اسمه العلم، وهو لا يحتمل التأويل ولا التحريف».

ودعوى: أنه لا يحتمل التأويل ولا التحريف... ممنوعة.

وقولك: (ولا التحريف) ظاهره إذا حملنا العطف على التفسير: أن التأويل والتحريف عندك شيء واحد، وهذا منك طعن لا في آحاد القائلين في هذا الزمان بأن (آزر) عم إبراهيم عليه الصلاة والسلام، بل سبب بلغت العلماء الناهيين من المتقدمين والمتأخرين، بل وتعدت إلى جمع من الصحابة والتابعين، والله المستعان، وقد انطوى هذا المقال على العجب العجاب؛ فينبغي في أن نكشف عنه الحجاب، مقالك هذا ينبئ عن تقسيم في النصوص، فهل من نص يحتمل التحريف؟!



۵۶ - كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

۹۷- بَابُ مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الْهَزِيمَةِ، وَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ وَاسْتَنْصَرَ

۲۹۳۰ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: الْحَرَانِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو

إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ: أَكُنْتُمْ فَرَزْتُمْ يَا أَبَا عُمَارَةَ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ، مَا وَلى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخْفَأُوهُمْ حُسْرًا لَيْسَ بِسِلَاحٍ، فَأَتَوْا قَوْمًا رُمَاءً، جَمَعَ هَوَازِنَ وَبَنِي نَصْرٍ، مَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، فَرَشَقُوهُمْ رَشَقًا مَا يَكَادُونَ يُخْطِطُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَالِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى بَعْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَابْنُ عَمِّهِ أَبُو سَفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَتَزَلَ وَاسْتَنْصَرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». ثُمَّ صَفَّ أَصْحَابَهُ. (۱)

قوله (خ): لَيْسَ بِسِلَاحٍ.....الخ.

(الشيخ الأزهرى): «اسم: ليس، مضمر، والتقدير: ليس أحدهم متلبسًا

بسلاح، ويروى ليس سلاح، بدون الباء، وسلاح مرفوع على أنه اسم: ليس

والخبر محذوف، أي: ليس سلاح لهم». عيني. (۲)

۱۳۰ - بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ (۳)

قوله (خ) بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ

(۱) صحيح البخارى [۱/ ۴۱۰]

(۲) عمدة القارى، الرقم/ ۲۹۳۰ [۱۴/ ۲۸۴]

(۳) صحيح البخارى [۱/ ۴۲۰]

(الشیخ الأزهری): یؤخذ منه جواز رفع الصوت بالذكر وهكذا استفاد الجواز تحت "باب التَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا"، وبما يتلوه تحت "باب التكبير إذا علا شرفاً" وكذا يتأيد الجواز بما أورده تحت "باب الرجز في الحرب ورفع الصوت".
على هذا ما عقده من الباب:

۱۳۱ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي التَّكْبِيرِ

۲۹۹۲ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ، هَلَلْنَا وَكَبَّرْنَا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَعَالَى جَدُّهُ».(۱)

بقوله (خ): بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي التَّكْبِيرِ

فإن المنهي عنه ينصرف إلى القدر الذي يمنع عن رفع الصوت وليس المراد النهي عن رفع الصوت بالذكر مطلقاً، ويؤيد ما قلنا قوله ﷺ في الحديث تحت "الباب" «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» أي: ارفقوا ولا تضروا أنفسكم برفع الصوت جداً - وهذا لا يقتضي المنع من رفع الصوت مطلقاً.

(۱) صحیح البخاری [۴۲۰ / ۱]

١٥٠ - باب قوله تعالى:

﴿فِيمَا مَنَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(١) فِيهِ حَدِيثُ ثُمَامَةَ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثَخَّنَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) يَعْنِي يَعْلَبَ فِي الْأَرْضِ
﴿ثُرَيْدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾^(٣) الْآيَةَ^(٤)

(الشيخ الأزهرى): وأما ما في الآية من ذكر المنّ أو الفداء وما روي في أسارى بدر فإن ذلك منسوخ بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾^(٥)، وقد روينا ذلك عن السدي وابن جريج وقوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٦) - إلى قوله تعالى -: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٧) فتضمنت الآيتان وجوب القتال للكفار، حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية والفداء بالمال أو بغيره ينافي ذلك، ولم يختلف أهل التفسير ونقله الآثار أن سورة براءة بعد سورة محمد فوجب أن

(١) [محمد: ٤]

(٢) [الأنفال: ٦٧]

(٣) [الأنفال: ٦٧]

(٤) صحيح البخارى [٤٢٣/١]

(٥) [التوبة: ٥]

(٦) [التوبة: ٢٩]

(٧) [التوبة: ٢٩]

يكون الحكم المذكور فيها ناسخاً للفداء المذكور في غيره (وقال قبله) وقال:
حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا أبو عبيد، قال أبو مهدي وحجاج كلاهما عن
سفيان: قال: سمعت السدي يقول في قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ قال هي
منسوخة نسخها قوله: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾.



٥٩ - كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ

٧- بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدٌ مُلْكُمْ: آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ فَوَافَقَتْ
إِحْدَ أَهْلِ الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

۵۹ - كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ

۷- بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

۳۲۲۴ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَشَوْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَادَةً فِيهَا ثَمَائِيلُ، كَأَنَّهَا ثَمْرُقَةٌ، فَجَاءَ فَقَامَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ، وَجَعَلَ يَتَغَيَّرُ وَجْهَهُ، فَقُلْتُ: مَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا بَالُ هَذِهِ الْوَسَادَةِ؟» قَالَتْ: وَسَادَةٌ جَعَلْتُهَا لَكَ لِتَضْطَجِعَ عَلَيْهَا، قَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ؟ وَأَنْ مَنْ صَنَعَ الصُّورَةَ يُعَذَّبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ يَقُولُ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» (۱).

(الشيخ الأزهرى): أخرج الإمام البخاري رضى الله تعالى عنه عدة أحاديث هنا يدل بعضها على امتناع الملائكة من دخول بيت فيه صورة، أو كلب، والمراد بها صورة ذي روح تكون في البيت غير مهانة بدليل ما مر في "باب الوطي من الصور" أخرج الأئمة الستة في كتبهم عن أبي طلحة الأنصاري، واسمه زيد بن سهيل أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة» (۲) انتهى

(۱) صحیح البخاری [۴۵۸/۱]

(۲) أخرجه البخارى فى صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا، الرقم / ۳۷۸۰ [۴ / ۱۴۷۰]، والمسلم فى صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، الرقم / ۵۶۳۶ [۶ / ۱۵۶]، والترمذى فى سننه، كتاب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا

اللفظ "لمسلم"، وزاد في "البخاري": «يريد صورة التماثيل التي فيها الأرواح» (١) ذكره في "المغازي" في "باب شهود الملائكة بدرًا" و"لمسلم" عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه تماثيل أو تصاوير» (٢) انتهى.

أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، عن عبد الله بن يحيى، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة ولا جنب» (٣) انتهى لم يذكر ابن ماجه في "الجنب" وزاد

كلب، الرقم / ٢٨٠٤ [٥ / ١١٤]، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب الصور في البيت، الرقم / ٣٦٤٩ [٢ / ١٢٠٣]، وابوداود في سننه، كتاب اللباس، باب في الصور، الرقم / ٤١٥٣ [٢ / ٤٧١]، والنسائي في سننه، كتاب الصيد والذبائح، باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب، الرقم / ٤٢٨٢ [٧ / ١٨٥]، وأحمد في سننه، الرقم / ١٦٣٤٥ [٢٦ / ٢٦٤]. كلهم عن "أبي طلحة" رضى الله عنه.

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا، الرقم / ٣٧٨٠ [٤ / ١٤٧٠]

(٢) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة، الرقم / ٥٦٦٧ [٦ / ١٦٢]

(٣) وأخرجه ابوداود في سننه، كتاب اللباس، باب في الصور، الرقم / ٤١٥٢ [٢ / ٤٧٠]، والنسائي في سننه، الرقم / ٢٦١ [١ / ١٤١]، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب الصور في البيت، الرقم / ٣٦٥٠ [٢ / ١٢٠٣]، وأحمد بن حنبل في مسنده، الرقم / ٦٣٢ [٢ / ٦٥]، و ابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب الصور

أحمد فيه «ولا صورة روح» (١). ويؤخذ منه الرخصة في اقتناء الصورة على وجه الإهانة لها وحرمة اتخاذها على وجه التعظيم والمنع من التوجه إليها وكراهية الصلاة إذا كانت بين يدي المصلي أو فوق رأسه في السقف، لأن ذلك تعظيم للصورة والتشبه والصورة مقيدة بغير المهانة قال في الفتح: قال القرطبي في المفهم: «إنما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة؛ لأن متخذها قد تشبه بالكفار لأنهم يتخذون الصور في بيوتهم ويعظمونها فكرهت الملائكة ذلك، فلم تدخل بيته هجرًا له لذلك»، (٢) وبما ذكرنا حصل علل ثلاث لكراهية الصورة. الأولى: ما جاء في الحديث مصرحًا من امتناع الملائكة، والعلتان بعدها، استتبطهما الفقهاء من الأحاديث هذا، وقد التزم بعض العلماء علة من هذه الثلاث، فأثبتها، وأبى أن يكون غيرها علة، والحق أن العلل الثلاث متلازمة، فامتناع الملائكة يأتي عن تعظيم الصورة، وتعظيم الصورة فيه تشبه بعبادة الوثن، أفاد هذا المعنى الإمام أحمد رضا قدس سره في "عطايا القدير" بما لا مزيد عليه. الأصل في صورة ذي الروح هو الرأس فما لا رأس له فليس بصورة.

والمصورين، [١٣ / ١٦٦]. كلهم عن "عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه".

(١) نصب الراية: [٢ / ٩٩-١٠٠] منه.

(٢) ذكره القرطبي في المفهم بلفظ «وإنما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه التمثال؛ لأن متخذها في بيته قد تشبه بالكفار الذين يتخذون الصور في بيوتهم، ويُعلّقونها، فكرهت الملائكة ذلك منه، فلم تدخل بيته هجرًا له، وغضبًا عليه». كتاب اللباس، ومن باب

قوله: « لا تدخل الملائكة بيده فيه كلب ولا صورة»، [٧ / ٤٦٧]

قال في الدر المختار: «(لو كانت صغيرة) لا تتبين تفاصيل أعضائها للناظر قائماً، وهي على الارض، ذكره الحلبي (أو مقطوعة الرأس أو الوجه) أو ممحوة عضو لا تعيش بدونه (أو لغير ذي روح لا يكره)» (١). أهـ

والحكم متحد فيما إذا محاً بعد ما صنعه أو لم يوجد رأساً. قال في رد المحتار: قوله: «أو مقطوعة الرأس أي سواء كان من الأصل أو كان لها رأس ومحي». (٢) قال الشيخ الإمام أحمد رضا رضى الله تعالى عنه أقول: وبالله التوفيق وبه الوصول إلى ذرى التحقيق: يجوز أن يتأتى هذا القول ممن لم يخدم الفقه والحديث ولم يتأت له النظر في مقاصد الشرع.

أولاً: هذه العبارة رأساً محل نظر في مقام التنقيح والعبد الضعيف راجع كل ما لديه من المتون والشروح والفتاوى ولم يجد سلفاً "لدر المختار" على هذا التعميم في بيان الحكم حتى أنه لا أثر له في "البحر" و"الدرر" اللذين هما

(١) الدر المختار [٦٩٩ / ١]

(٢) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٤٣٦ / ١]

(٣) لمحمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد الحصني الاصل، الدمشقي، الحنفي، المعروف الحصكفي (علاء الدين) (١٠٢٥ - ١٠٨٨ هـ) (١٦١٦ - ١٦٧٧ م)

معجم المؤلفين [٥٦ / ١١]

(٤) لزين الدين بن ابراهيم بن محمد بن محمد المصري، الحنفي، الشهير بابن نجيم، سنة الولادة ٩٢٦هـ / سنة الوفاة ٩٧٠هـ.

معجم المؤلفين [١٩٢ / ٤]

مأخذان لهذا الكتاب غالباً واقتصر في عامة الكتب مثل "البداية"^(٦) و"الوقاية"^(٧) و"النقاية"^(٨) و"الكنز"^(٩) و"الوافي"^(١٠) و"الغرر"^(١١) و"الإصلاح"^(١٢) و"الملتمنى"^(١٣)

(١) خسرو بن قراموز الرومي، الحنفي. (٨٨٥ هـ) توفي بالقسطنطينية. من مؤلفاته: حاشية على منتهى السؤل والامل في علمي الاصول والجدل، حاشية على شرح سعد الدين لاوائل مفتاح العلوم للسكاكي، حاشية على تفسير البيضاوي، درر الحكام شرح الغرر في الفقه، ورسالة في بيت المال وكيفية تصرفه وفي مصارفه العشرة. معجم المؤلفين [٤/٩٩].

(٢) لبرهان الدين على بن ابى بكر ابن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى الحنفى المتوفى سنة ٥٩٣ ثلاث وتسعين وخمسمائة "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" [٤/٥٧٠].

(٣) لصدر الشريعة عبيدالله بن مسعود بن محمود بن احمد بن عبيدالله البخاري، المحبوبي، الحنفي، (ت ٧٤٥هـ أو ٧٤٧هـ)

من تصانيفه: شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية الصدر الشريعة الاول، الوشاح في المعاني والبيان، تعديل العلوم في الكلام، التوضيح في حل غوامض التنقيح في اصول الفقه وكلاهما له، ومصنف في النحو، معجم المؤلفين [٦/٢٤٦]

(٤) لعبد الله بن احمد بن محمود النسفي، الحنفي (حافظ الدين، أبو البركات)، توفي في بلده ايدج. (ت ٧٠١ هـ) من تصانيفه: عمدة العقائد في الكلام وشرحها وسماها الاعتماد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل في التفسير، منار الانوار في اصول الفقه، الكافي في شرح الوافي، وكنز الدقائق وكلاهما في فروع الفقه الحنفي. معجم المؤلفين [٦/٣٢]

(٥) لعبد الله بن احمد بن محمود النسفي، الحنفي (حافظ الدين، أبو البركات)، توفي في بلده ايدج. (ت ٧٠١ هـ)

و"المنية"^(٣) و"نور الإيضاح"^(٤) و"الهداية"^(٥) و"شرح الوقاية"^(٦) و"البرجندي"^(٧)

(١) لأحمد بن سليمان ابن كمال باشا الحنفى (ت ٩٤٠هـ)

(٢) لأبراهيم الحلبي، الحنفى. (ت ٩٥٦هـ). معجم المؤلفين [٢٥ / ١]

(٣) لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري نزيل الحرمين المتوفى سنة ٧٠٥ خمس وسبعمئة.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون [٢١٠ / ٣]

(٤) لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي (٣)، الوفائي، الحنفى (أبو الاخلاص)، وتوفى

بالقاهرة في رمضان. (٩٩٤ - ١٠٦٩ هـ) (١٥٨٥ - ١٦٥٩ م)، من تصانيفه الكثيرة:

نور الايضاح، حاشية على كتاب الدرر والغرر لمنلا خسرو وكلاهما في فروع الفقه

الحنفى، السعادات في علمي التوحيد والعبادات، فتح الالطاف بجدول طبقات

مستحقي الاوقاف، اتحاف ذوي الاتقان بحكم الرهان، والاستفادة من كتاب الشهادة.

معجم المؤلفين [٢٦٥ / ٣]

(٥) لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، الحنفى (برهان الدين، أبو الحسن)

(٥٩٣ هـ)، من تصانيفه: شرح الجامع الكبير للشيباني، بداية المبتدي، الهداية وكفاية

المتتهي، التجنيس والمزيد، ومختار الفتاوى وكلها في فروع الفقه الحنفى.

معجم المؤلفين [٤٥ / ٧]

(٦) لصدر الشريعة الثاني - عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة

الاول احمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي البخاري الفقيه الحنفى المعروف بصدر

الشريعة الثاني توفى سنة ٧٤٧ سبع واربعين وسبعمئة. من تصانيفه اربعون حديثا

استنبط منها الاحكام واستشهد عليها بالآيات، شرح وقاية الرواية لبرهان الشريعة.

النقاية في مختصر الوقاية. الوشاح في المعاني والبيان. راجع: هدية العارفين في أسماء

المؤلفين وآثار المصنفين [٢٢٢ / ٢]

و"التبيين"^(٦) و"الكافي"^(٧) و"الدرر"^(٨) و"الإيضاح"^(٩) و"مجمع الأنهر"^(١٠) و"مراقي الفلاح"^(١١) و"فتح القدير"^(١٢) و"العناية"^(١٣) و"الخانية"^(١٤) و"خزانة

(١) لعبدالعلي بن محمد بن حسين البرجندي (أو) البرجندي الحنفي. من تصانيفه: شرح المجسطى، وحواشي على شرح ملخص الجعميني وشرح النقابة مختصر الوقاية، كتاب البرجندي. معجم المطبوعات [٥٤٧ / ١]

(٢) لعثمان بن علي الزيلعي (فخر الدين). قدم القاهرة، وتوفي بها في رمضان. (٧٤٣ هـ)، من تصانيفه: شرح كنز الدقائق وسماه بتبيين الحقائق في عدة مجلدات، شرح الجامع الكبير للشيباني، شرح المختار للموصلي وكلها في فروع الفقه الحنفي. معجم المؤلفين [٦ / ٢٦٣ /

(٣) لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، الحنفي (حافظ الدين، أبو البركات)، توفي في بلده ايدج. (ت ٧٠١ هـ)

(٤) لخسرو بن قراموز الرومي، الحنفي. (٨٨٥ هـ) توفي بالقسطنطينية

(٥) لأحمد بن سليمان ابن كمال باشا الحنفي (ت ٩٤٠ هـ)

(٦) لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده، سنة الوفاة ١٠٧٨ هـ من آثاره: حاشية على انوار التنزيل للبيضاوي في التفسير، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر في فروع الفقه الحنفي. معجم المؤلفين [١٧٥ / ٥]

(٧) لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي، الوفائي، الحنفي (أبو الاخلاص)، وتوفي بالقاهرة في رمضان. (١٠٦٩ هـ)

من تصانيفه الكثيرة: نور الايضاح، حاشية على كتاب الدرر والغرر لمنلا خسرو وكلاهما في فروع الفقه الحنفي، السعادات في علمي التوحيد والعبادات، فتح الالطاف بجدول طبقات مستحقي الاوقاف، تحاف ذوي الاتقان بحكم الرهان، والاستفادة من كتاب

المفتين^(٤) و"الهندية"^(٥) حتى الإمام محمد محرر المذهب في "الجامع الصغير"^(٦) اقتصر على ذكر الرأس فقط.

حاصل ما قالوا «أن الصورة إذا كانت بدون الرأس أو قطع رأسها فلا كراهة»، وزاد في "الخلاصة"^(٧) ثم تبعًا "للخلاصة" في "تنوير الأبصار"^(٨)

الشهادة، معجم المؤلفين [٢٦٥ / ٣]

(١) للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بـ: ابن الهمام الحنفي المتوفى ٨٦١هـ

(٢) لمحمد بن محمد بن محمود بن احمد البابري، الرومي، الحنفي، ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة، وتوفي بمصر في ١٩ رمضان، (٧٨٦ هـ)، وحضر السلطان فما دونه جنازته. من تصانيفه الكثيرة: العناية في شرح الهداية في فروع الفقه الحنفي، السراجية في

الفرائض، حاشية على الكشاف للزنجشيري في التفسير، معجم المؤلفين [٢٩٨ / ١١]

(٣) للحسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الاوزجندي، الفرغاني، الحنفي، المعروف بقاضي خان (فخر الدين، أبو المفاخر، أبو المحاسن). توفي في منتصف رمضان. (٥٩٢ هـ)، من تصانيفه: الفتاوى في اربع مجلدات، المحاضر، شرح ادب القاضي للخصاف، شرح الزيادات للشيباني، وشرح الجامع الصغير للشيباني في فروع الفقه الحنفي. معجم

المؤلفين [٢٩٧ / ٣]

(٤) لحسين بن محمد السمعاني السيقاني (ت ٧٤٥هـ).

(٥) للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند

(٦) لمحمد بن الحسن الشيباني.

(٧) لطاهر بن أحمد البخارى (٥٤٢هـ).

و"الحلية"^(٦) و"البحر الرائق" و"جامع الرموز"^(٧) و"الغنية"^(٨) و"الصغيري"^(٩) و"الشرنبلالية"، وعبد الحليم على "الدرر". الوجه لأن محور الوجه كقطع الرأس ولم يتعرض في "ذخيرة العقبي"^(١٠) والشلبي على "الزيلعي" وحسن عجمي على "الدرر" وسعدي أفندي على "العناية" والمسكين على "الكنز"^(١١) حتى السيد أبو السعود الأزهرى الآخذ كثيرًا عن "الدر المختار" (لم يتعرض أحد منهم) لزيادة الوجه أصلاً

(١) لمحمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن محمد بن ابراهيم بن محمد الخطيب، التمرتاشي، ولد بغزة هاشم، ٩٣٩ - ١٠٠٤ هـ، وتوفي بها في اواخر رجب. (١٥٣٣ - ١٥٩٦ م)، من تصانيفه: تنوير الابصار وجامع البحار وشرحه وسماه منح الغفار، اعانة الحقير لذا الفقير وكلاهما في فروع الفقه الحنفي، الفوائد المرضية في شرح القصيدة اللامية في العقائد. معجم المؤلفين [١٩٦ / ١٠]

(٢) يعنى: حلبة المجلى شرح منية المصلى، لابن أمير حاج (ت ٨٧٩هـ).

(٣) لمحمد بن حسام الدين الخراساني، القهستاني، الحنفي (شمس الدين) (ت ٩٦٢ هـ)، من تصانيفه: جامع الرموز، في شرح النقاية، جامع المباني في شرح فقه الكيداني، وشرح مقدمة الصلاة وكلها في فروع الفقه الحنفي. معجم المؤلفين [١٧٩ / ٩]

(٤) لابراهيم الحلبي، الحنفي. (ت ٩٥٦ هـ). معجم المؤلفين [٢٥ / ١]

(٥) لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري نزيل الحرمين المتوفي سنة ٧٠٥ خمس وسبعائة.

(٦) ليوسف بن جنيد التوقاتي المشهر بأخى زاده (ت ٩٠٥).

(٧) لمحمد ملا مسكين، الهروي، المعروف بملا مسكين (معين الدين)، (٩٥٤ هـ) معجم

المؤلفين [١٢٣ / ١١]

أقول: وذكر الوجه ليس زيادة في الحقيقة لأن الرأس كثيرًا ما يطلق على الوجه، وإبانة العنق إنما يطلق عليها قطع الرأس فالمقصود إفادة أن المحو أيضًا مثل القطع وعبارته:

«إن كان مقطوع الرأس لا بأس به ولو محى وجه الصورة فهو كقطع الرأس»^(١).

ثم أقول: وسائر الأعضاء ليست في معنى الوجه والرأس وإن كانت مماثلة في كونها مدارًا للحياة فإن الوجه هو الأصل في صورة الحيوان (ذي الروح) ولهذا إنما سمي أبو هريرة رضي الله تعالى عنه هذا (أي الوجه) صورة ولا شك أنهم يقولون للوجه صورة والمصورون به يكتفون وملوك النصارى الذين يبغون صورهم في العملة يقتصرون غالبًا على الوجه ولا شك أن عامة مقاصد التصوير تحصل بالوجه وإنما الشيء بمقاصده. روى الإمام الأجل أبو جعفر الطحاوي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «الصورة الرأس فكل شيء ليس له رأس فليس بصورة»^(٢) (عطايا القدير معربًا).^(٣)

وأخرج عدة أحاديث تدل على تحريم فعل التصوير لذي روح بكل حال

(١) خلاصة الفتاوى، كتاب الصلاة، الفصل الثاني، الجنس فيما يكره في الصلاة، (١/٥٨).

(٢) ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب،

الرقم/٦٤٤٢ [٤/٢٨٧]

(٣) العطاية القدير في حكم التصوير، المندرجة في "العطاية النبوية في الفتاوى الرضوية"

[٢٤/٥٧٨-٥٧٩]، ملتقطا

قال في رد المحتار: «ظاهر كلام النووي في شرح مسلم: الإجماع على تحريم تصوير الحيوان، وقال: وسواء صنعه لما يمتهن أو لغيره فصنعتة حرام بكل حال، لأن فيه مضاهاة لخلق الله، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو إناء أو حائط وغيرها». أهـ»

أما ما ورد من قوله إلا رقمًا في ثوب برواية ابن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ فإنها يدل على الرخصة في ثوب مصور وظاهر الحديث إطلاق الرخصة ولكنه معارض للحديث الذي قد تقدم في باب التصاوير برواية ابن عباس عن أبي طلحة نفسه فإنه كغيره من الأحاديث مطلق في المنع عن كل ثوب فيه الصورة فهو مجمول على ما كان قبل النهي ويدل عليه حديث أبي هريرة في "السنن" وصححه "الترمذي" و"ابن حبان" ولفظه «أتاني جبريل عليه السلام فقال لي أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل» (١). أهـ وما ذكره في فتح الباري نقلًا عن القرطبي من قوله «ظاهر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الماضي قيل إن الملائكة لا تمتنع من دخول البيت الذي فيه صورة إن كانت رقما في الثوب، وظاهر حديث عائشة المنع ويجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز وهو لا ينافي الكراهة. قلت: وهو جمع حسن، لكن الجمع الذي دل

(١) رد المحتار باب مكروهات الصلاة ص (٦٤٧) منه

(٢) فتح الباري، [١٠ / ٢٩٢] ملتقطا.

عليه حديث أبي هريرة أولى منه، والله تعالى أعلم»^(١).

أقول: قد قدمنا أنه معارض لما روى ابن عباس - رضي الله عنهما - عن أبي طلحة نفسه وظاهره بإطلاقه المنع كحديث عائشة - رضي الله عنها -، وقد تقدم عن "فتح الباري" نفسه قوله ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي والنهي لا يجمع الجواز فالجمع الذي دل عليه حديث أبي هريرة هو المتعين.

أقول: هذا كلام لا يلائم بظاهره ما صرحت به الأحاديث من المنع عن تصوير الحيوان وما تقدم من حكاية الإجماع على حرمة فعل التصوير وإن صنعه حرام كل حال سواء صنعه لما يمتهن أو لغيره وأنت خير بأن حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - الدال على المنع وعدم الرخصة في الرقم في الثوب ليس حديثاً واحداً وإنما هي أحاديث عدة منها ما جاء فيه أنه ﷺ هتك الستر ومنها ما فيه الأمر بنزعه ومنها ما ورد فيه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم وقف بالباب ولم يدخل وأنها عرفت في وجهه ﷺ الكراهية مما يدل على تعدد القصة وأطلق المنع في كل ذلك كما أطلق زيد بن خالد المنع ولم يستثن رقماً في ثوب وأبي بسر أن يكون قد سمعه قال: إلا رقماً في ثوب حين قال: له عبید الله ألم تسمع كما في "فتح الباري".

وأيضاً روى البخاري رضي الله تعالى عنه عن أم المؤمنين عائشة «أَنَّ ابْنَ

(١) فتح الباري، [١٠/٢٩٢]

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَبْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيْبٌ إِلَّا نَقَضَهُ»^(١)، وهذا الحديث أيضًا لا استثناء فيه للرقم في الثوب بل يشمل هذا الثوب الذي فيه الصورة لأن قوله: ما رأى شيئًا فيه تصاليب. وقع فيه لفظه "شيئًا" في حيز النفي، فتعم كل شيء، صورة من ثوب، أو غيره، والأحاديث التي جرى فيها ذكر القرام، والستر، والدرنوك، تدل على المنع عن ثوب فيه صورة، وعند "النسائي" من حديث علي رضي الله تعالى عنه، عن علي، قال: صنعت طعامًا فدعوت النبي ﷺ فجاء فدخل فرأى سترًا فيه تصاوير فخرج وقال: «إن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه تصاوير»^(٢). ومن حديث عائشة: عن عائشة قالت: «خرج رسول الله ﷺ خرجة ثم دخل، وقد علق راما فيه تماثيل أولات الأجنحة قال، فلما رآه قال: انزعيه»^(٣) وهذا أيضًا يدل بخصوصه على المنع عن ثوب فيه صورة ويصرح بأن المراد بالصورة صورة الحيوان، فكل هذه الأحاديث تعارض حديث زيد بن خالد هذا، وقد جاء في "فتح الباري" ما نصه: «وقع عند النسائي من وجه آخر عن بسر بن سعيد عن عبيدة بن سفيان قال: "دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد نعوذ فوجدنا عنده نمرقتين فيهما تصاوير. وقال أبو سلمة: أليس حدثنا" فذكر الحديث، فقال زيد: "سمعت

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب اللباس، باب نقض الصور، الرقم/ ٥٩٥٢ [٥]

/ ٢٢٢٠.]

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب التصاوير، الرقم/ ٥٣٥١ [٨/ ٢١٣]

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب التصاوير، الرقم/ ٥٣٥٢ [٨/ ٢١٣]

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إلا رقما في ثوب»^(١). أهد وعند النسائي أيضاً عن عبيد الله بن عبد الله: «أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعوده فوجد عنده سهل بن حنيف فأمر أبو طلحة إنساناً ينزع نمطاً تحته فقال له سهل لم تنزع قال: لأن فيه تصاوير، وقد قال فيها رسول الله ﷺ: ما قد علمت قال ألم يقل إلا ما كان رقماً في ثوب قال بلى ولكنه أطيب لنفسي»^(٢).

أقول: هاتان روايتان مختلفتان عن بسر بن سعيد، وعن عبيد الله بن عبد الله، فإن لم تتعدد القصة فهذا صريح اضطراب في الحكاية عن زيد بن خالد مزيداً على معارضته لما أسلفنا من الأحاديث، فلا سبيل إلى الأخذ به على ظاهره، ولا بد من حمله على محمل صحيح لا يتعارض مع الصحيح رواية ودراية، الصريح في إطلاق المنع، فإن يحمل هذا على ما قبل النهي كما هو صريح المفاد من حديث أبي هريرة، وأما أن يحمل على صورة غير ذي روح كما قال الإمام النووي ونقله عنه في "الفتح".

لا يدل قوله إلا رقماً في ثوب على تصوير الحيوان بأي حال هذا وقد جاء في العيني شرح البخاري ما نصه: «وإما نهى الشارع أولاً عن الصور كلها وإن كانت رقماً لأنهم كانوا حديثي عهد بعبادة الصور، فنهى عن ذلك جملة، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك أباح ما كان رقماً في ثوب لضرورة إلى إيجاد الثياب، فأباح ما

(١) فتح الباري، [١٠ / ٣٩٠]

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب التصاوير، الرقم / ٥٣٤٩ [٨ / ٢١٣]

يمتهن، لأنه يؤمن على الجاهل تعظيم ما يمتهن وبقي فيما لا يمتهن»^(١).

ولا يجوز أن يظن بالإمام العيني أن يقول بالرخصة في فعل التصوير لذي الروح كيف، وهو القائل وقد دل حديث الباب على أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أو لا، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة خلافاً لمن استثنى النسيج وادعى أنه ليس بتصوير غير أن قوله: «للضرورة إلى إيجاد الثياب» لم يخلو ظاهره عن إيهام إباحة فعل التصوير للحيوان ومن ثم ناقض قوله: هذا ما قد تقدم عنه في المنع فوجب أن يؤخذ هذا على معنى أن الشرع أوجد الناس مطلوبه بالرخصة في استعمال الممتهن في المعنى وبهذا نأخذ ما كان فيه من تصاوير من بساط يبسط أو فراش يفرش أو وسادة فلا بأس بذلك إنما يكره من ذلك في الستر وما ينصب، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا (كذا في عطايا التقدير للإمام المجدد الشيخ أحمد رضا، معرباً).

ولا يخفى أن هذا يدل على الرخصة في استعمال ما يمتهن خاصة وأنت خير بأنه قد استحدث صور من استعمال أشياء فيه الصور، والاحتفاظ بها وللناس فيها حوائج فيتخرجون بترك الإهانة وهم ملجأون إلى الاحتفاظ بها وإمساك الصورة على وجه الحفظ، وترك الإهانة محذور وفي التحرز عنه حرج عظيم، ولم نر في كتب من سبق من تعرض لهذا حتى جاء الإمام المجدد أحمد رضا قدس

(١) عمدة القاري، كتاب اللباس، باب كراهية الصلاة في التصاوير، [٢٢ / ٧٤]

سره، فأوجد الناس حلاً ومخرجاً لها هو ذا يقول في رسالته الفذة "عطايا القدير في حكم التصوير".

أقول - وبالله التوفيق - ونكتة أخرى بديعة يجب التنبه لها. هنا أربع صور:

الأولى: الاستهانة بالصورة كأن تكون بحال توطأ ويمشون عليها ويضعون عليها القدم هذا أي اتخاذ الصورة مهانة مباح ولا يمنع مثل هذه الصور الملائكة وإن حرم الاصطناع والأمر به كما في الحلية والبحر وغيرهما.

والثانية: اتخاذ شيء فيه صورة بغير إهانة ولكن ترك الإهانة لا يكون لأجل الصورة، بل بسبب آخر كأن يحتفظ بالروبية ولا يلقيها على الأرض لأن ذلك ليس للصورة ولكنه من أجل المال لو لم تكن الصورة في النقد أمسكت (الروبية) كذلك على وجه الحفظ هذا مباح لحال الضرورة - وكان لا يقصد تكريم الصورة في (إمساك) الروبية. وغير ذات صورة ليست برائجة. وإن محيت الصورة منها لم تقبل. «والضرورات تبيح المحظورات» كذلك الصور في دمغة وطابع بريد إن كانت صغيرة بحيث لا تبدو تفاصيل أعضائها للقائم إذا وضعت على الأرض كالأشرفي (الدينار الهندي) حيث يباح إمساكه كذلك، لأن صورته صغار أما إمساك أشياء ذات صور، بدون الضرورة فمندرج في الكراهة، وإن كان فيها ترك الإهانة مكن وجه آخر ولكن لزم (ترك الإهانة) بالنسبة إلى الصورة أيضاً وقد أمرنا بإهانتها - قد تقدم من العناية: «نحن أمرنا بإهانتها»^(١)

(١) العناية شرح الهداية على هامش فتح القدير: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، [١]

وفي ترك الإهانة ترك للأمر ولا ضرورة جالبة للحكم بالإباحة فالصور في السكين وغيرها مندرجة في نفس هذا الحكم ولكنها إن كانت كبيرة يمحوها أو يلصق كاغدة وغيرها وإلا تكره وهذا فيما إذا كان للمقتني حاجة إلى ذلك الشيء ولا يكون مقصوده الصورة وإلا دخل في الصورة الثالثة.

الصورة الثالثة: أن يكون ترك الإهانة لأجل الصورة ولكن لا يقصد تعظيمًا خاصًا للصورة كنصب الجهال الصور على الجدران للزينة فإنه يحرم ويمنع الملائكة عليهم الصلاة والسلام حيث قصدوا إكرام نفس الصورة (أي تحقق قصد إكرام الصورة في ضمن نصبها على الجدران) وإن لم يشعروا به، بل حصل إكرامها بالفعل) وإن لم يحسبونها معظمة ومستحقة للاحترام.

الصورة الرابعة: أن لا يكون ترك إهانة فحسب بل يعظمون الصورة ويحترمونها قصدًا ويحسبونها معظمة في الدين ويقبلونها إجلالاً ويضعونها على الرؤوس ويمسونها بالعيون ويقومون بين يديها مكفوفًا أيديهم، ويمثلون لها قيامًا إذا جيء بها، ويحنون رؤوسهم إذا رأوها إلى غير ذلك من أفعال التعظيم.

هذا أخص من الكل وأشد حراماً قطعاً وقييداً إجماعاً، وأشد كبيرة ملعونة وهي خلف صريح عبادة الوثن بخطوة، لا يستطيع مسلم أن يستحله بحال وإن كانت مقطوعة أو صغيرة أو مستورة كل هذه القيود إنما كانت منتهية إلى الصورة الثالثة ولا قيد في شديد الحرمة لتعظيم صورة ذي روح ولا يتصور خلاف مسلم

بل يكاد أن تكون حرمتها الشديدة من ضروريات هذه الملة الحنيفية فاستحسانه بل استحلاله يخشى فيه أمر عظيم والعياذ بالله تعالى. (عطايا القدير معرباً)

ثم الرخصة المستفادة من جعل الستر الذي كان فيه الصورة وسادة يعارضها الحديث المخرج عن عائشة رضى الله تعالى عنها في باب كراهية القعود على الصور فإنه يدل ظاهراً على أنه ﷺ لم يستعمل ما عملت منه الوسادة أصلاً ولذا قال الإمام ابن حجر في فتح الباري وأصاب فيما قال رحمه الله ما نصه:

«وظاهر حديثي عائشة هذا والذي قبله التعارض لأن الذي قبله يدل على أنه ﷺ استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة وهذا يدل على أنه لم يستعمله أصلاً» ولا مغمز في هذا وإن رده الإمام العيني حيث يقول ما نصه:

«قال بعضهم: وظاهر حديثي عائشة هذا والذي قبله التعارض، لأن الذي قبله يدل على أنه ﷺ، استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة، وهذا يدل على أنه لم يستعمله أصلاً.

قلت: لا تعارض بينها أصلاً لأن هذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً من حديث عائشة كما ذكرنا الآن وفيه: فجعلته مرفقتين فكان يرتفق بهما في البيت، فهذا يدل على أنه استعمل ما عملت منها وهما مرفقتان، غاية ما في الباب أن

(١) عمدة القارى، كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصور، الرقم/ ٥٩٥٧ [٢٢]

البخاري لم يرو هذه الزيادة والحديث حديث واحد، وقد ذهل هذا القائل عن رواية مسلم فلذلك قال بالتعارض.^(١)

فإن الإمام ابن حجر لم يدع التعارض حقيقة، وإنما قال: ظاهر حديثي عائشة إلى آخره وهو كما قال. أقول: وكان الأولى أن يأتي العلامة العيني بشاهد من نفس الجامع الصحيح لنفي التعارض بدلاً مما جاء به عن مسلم، وهو عند البخاري في "كتاب المظالم" عن عائشة: «أنها اتخذت على سهوة لها سترًا فيه تماثيل فهتكه النبي ﷺ قالت: فاتخذت منه نمرقتين فكانتا في البيت نجلس عليها زاد أحمد في مسنده فلقد رأيته متكئًا على إحدهما وفيها صورة».^(٢)

وبهذا ظهر أن الحديث واحد عن عائشة كما قال الإمام العيني واتفق عليه الشيخان وإن البخاري روى الحديث بالوجهين، فإنه رواه هنا بحذف الزيادة ورواه هناك بالزيادة فسقط ما قاله العلامة العيني من أن البخاري لم يرو الزيادة.



(١) فتح الباري، بلفظ «وظاهر حديثي عائشة هذا والذي قبله يدل على أنه صلى الله عليه وسلم استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة، وهذا يدل على أنه لم يستعمله أصلاً»، كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصور،

الرقم/٥٩٥٧ [١٠/٣٩٠]

(٢) نصب الراية [٢/٦٢]

عطايا التقدير في حكم التصوير

١٣٣١هـ

تصنيف

شيخ الإسلام والمسلمين الإمام

أحمد درضا آخاان الحنفى القادرى
(١٢٧٢-١٣٤٠هـ)

تعريب وتحقيق

الشيخ الإمام تاج الشريعة العلامة المفتي

محمد اختر رضا القادرى الأزهرى

مفتى الديار الهندية

خرج أحاديثها وضبط نصوصها

محمد إمام الدين القادرى الأزهرى

من أبناء الأزهر الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل الإمام المهام جدي الشيخ أحمد رضا -رضي الله تعالى عنه- عما اعتاده الناس من اتخاذ صور المعظمين، واقتناءها في البيوت، والتبرك بها، وصورة السؤال كما يلي:

السؤال:

ما يقول علماء الدين، والمفتيون بالشرع المتين، في هذه الحادثة أنه يباع في بلدة "أحمد آباد" في هذه الأيام صور من فوتوغراف برويتين، وأصل النموذج مرسل إليكم لاحظوها هذه الصورة للشيخ إبراهيم البغدادي، عم فيضه الصوري والمعنوي، صاحب سجادة خانقاه شيخ الأشياخ حضرة الغوث الأعظم قدس سره العزيز. أهالي أحمد آباد وغيرهم، يقتنون هذه الصورة على وجه التبرك، أيحرم اتخاذها في البيوت أم لا؟ وهل تدخل ملائكة الرحمة بيتاً فيه هذه الصورة أم لا؟ وهل تنزل البركة باقتناء هذه الصورة أم لا وهل يجوز وضع صورة الشيخ نصب العين، وتثبيت الحالة البرزخية لتهيئة (تصور الشيخ) في الشريعة والطريقة أم لا؟ بينوا بياناً شافياً وتؤجروا أجراً وافياً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجواب:

الحمد لله الخالق البارئ المصور الذي صورنا فأحسن صورنا، وخلق وحده العالم نقيره وقطميره، وقضى بالعذاب وشديد العقاب على الذين يضاھون خلق الله، فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا شعيرة، والصلاة والسلام على من أتى بمحق الأوثان، وحرم التصوير صغيره وكبيره وجعله كبيرة، وعلى آله وصحبه وابنه الأكرم الغوث الأعظم وسائر حزبه صلاة وسلامًا توازيان عزه وتوقيره، رب إني أعوذ بك من همزات الشياطين، وأعوذ بك رب أن يحضرون.

العياذ بالله عز وجل من مكر إبليس! إنما ابتدأ عبادة الوثن في العالم بأن الناس صوروا الصلحاء واتخذوا صورهم في البيوت والمساجد وحسبوا تأييد لذة العبادة ثم نفس هذه الصور صارت معبودة على مر الأيام، أورد "مسلم" و"البخاري" في "صحيحيهما" عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَدْرُنَّ أَهْلَكُمْ وَلَا تَدْرُنَّ وِدًّا وَلَا سُوءًا وَلَا يَخُوتَ وَيَعُوقَ وَشَرًّا﴾ قال: «كانوا أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصبا،

وسموها بأسمائهم ففعلوا فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسخ العلم
عبدت»^(١).

وروى "عبد بن حميد" في "تفسيره" عن أبي جعفر بن المهلب قال: «وكان
ود رجلاً مسلماً، وكان محبباً في قومه، فلما مات عسكروا حول قبره في أرض بابل
وجزعوا عليه، فلما رأى إبليس جزعهم عليه تشبه في صورة إنسان، ثم قال: أرى
جزعكم على هذا فهل لكم أن أصور لكم مثله، فيكون في ناديكم فتذكرونه به؟
قالوا: نعم فصور لهم مثله، فوضعوه في ناديهم وجعلوا يذكرونه فلما رأى ما بهم
من ذكره قال: هل لكم أن أجعل لكم في منزل كل رجل منكم تمثالا مثله،
فيكون في بيته فتذكرونه؟ قالوا: نعم فصور لكل أهل بيت تمثالا مثله فأقبلوا
فجعلوا يذكرونه به قال: وأدرك أبنائهم فجعلوا يرون ما يصنعون به، وتناسلوا
ودرس أمر ذكرهم إياه حتى اتخذوه إلهاً يعبدونه من دون الله، قال: وكان أول ما
عبد غير الله في الأرض ود الصنم الذي سموه بود»^(٢).

وأيضاً عند "البخاري" و"مسلم" عن أم المؤمنين الصديقة رضي الله تعالى
عنها: «لما اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم، ذكرت بعض نسائه كنيسة رأيتها
بأرض الحبشة، يقال لها مارية وكانت أم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهما أتتا

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة نوح { إنا أرسلنا {،

الرقم / ٤٦٣٦ [٤ / ١٨٧٣]

(٢) ذكره الإمام السيوطى في الدر المنثور [٨ / ٢٩٤]

أرض الحبشة فذكرتا من حسنهما وتصاوير فيها فرفع رأسه فقال أولئك إذا مات منهنم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ثم صوروا فيه تلك الصورة أولئك شرار الخلق عند الله» (١).

وفي "المرقاة شرح المشكاة": «صوروا فيه تلك الصور أي صور الصلحاء تذكيراً بهم، وترغيباً في العبادة لأجلهم، ثم جاء من بعدهم، فزين لهم الشيطان أعمالهم، وقال لهم سلفكم يعبدون هذه الصور، فوقعوا في عبادة الأصنام، قال رسول الله ﷺ فيما روي عنه متواتراً: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة» (٢).

رواه الأئمة "أحمد" و"الستة" و"الطحاوي" عن أبي طلحة، (٣)

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب الجنائز، باب بناء المسجد على القبر، الرقم/ ١٢٧٦ [١ / ٤٥٠]، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، الرقم/ ٥٢٨ [١ / ٣٧٥]

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، كتاب اللباس، باب التصاوير، (٨ / ٢٨٢)

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرأ، الرقم/ ٣٧٨٠ [٤ / ١٤٧٠]، والمسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة، الرقم/ ٥٦٣٦ [٦ / ١٥٦]، والترمذى في سننه، كتاب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب، الرقم/ ٢٨٠٤ [٥ / ١١٤]، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب الصور في البيت، الرقم/ ٣٦٤٩ [٢ / ١٢٠٣]، وأبوداود في سننه، كتاب اللباس، باب

و"البخاري"، و"الطحاوي" عن ابن عمر وابن عباس، و"مسلم" و"ابن ماجه" و"الطحاوي" عن أم المؤمنين الصديقة، و"أحمد" و"مسلم" و"النسائي" و"الطحاوي" و"ابن حبان" عن أبي هريرة، و"الإمام أحمد" و"الدارمي" و"سعيد بن منصور" و"أبو داود" و"النسائي" و"ابن ماجه" و"ابن خزيمة" و"أبو يعلى" و"الطحاوي" و"ابن حبان" و"الضياء"

في الصور، الرقم / ٤١٥٣ [٢ / ٤٧١]، والنسائي في سننه، كتاب الصيد والذبائح، باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب، الرقم / ٤٢٨٢ [٧ / ١٨٥]، وأحمد في مسنده، الرقم / ١٦٣٤٥ [٢٦ / ٢٦٤]، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب، الرقم / ٦٩٣٢ [٤ / ٢٨٥]. كلهم عن طريق "أبي طلحة" رضى الله عنه.

(١) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، الرقم / ٥٦٤٢ [٦ / ١٥٨]، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب الصور في البيت، الرقم / ٣٦٥١ [٢ / ١٢٠٤]، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب، الرقم / ٦٩١٧ [٤ / ٢٨٢]. كلهم عن طريق "أم المؤمنين الصديقة".

(٢) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، الرقم / ٥٦٦٧ [٦ / ١٦٢]، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب، الرقم / ٦٩٤٧ [٤ / ٢٨٧]. كلاهما من طريق: "أبي هريرة رضى الله عنه".

و"الشامي" و"أبو نعيم" في "الحلية" عن أمير المؤمنين علي^(ع)، و"الإمام مالك" في "الموطأ" و"الترمذي" و"الطحاوي" عن أبي سعيد الخدري^(ع)، و"أحمد" و"الطحاوي" و"الطبراني" في "الكبير" عن أسامة بن زيد^(ع)، و"الطحاوي" عن

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، الرقم / ٢]٦٣٢ [٦٥ / ٢]، و الدارمي في سننه، الرقم / ٢]٢٦٦٣ [٣٦٩ / ٢]، وأبوداود في سننه، كتاب اللباس، باب في الصور، الرقم / ٢]٤١٥٢ [٤٧٠ / ٢]، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب الصور في البيت، الرقم / ٢]٣٦٥٠ [١٢٠٣ / ٢]، وأبو يعلى في مسنده، الرقم / ١]٣١٣ [٢٦٥ / ١]، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب، الرقم / ٤]٦٤٠٨ [٢٨٢ / ٢]، وابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب الصور والمصورين، [١٣ / ١٦٦٦]. كلهم عن طريق "عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه".

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ - برواية يحيى الليثي -، باب ما جاء في الصور والتماثيل، كتاب الاستئذان، الرقم / ٢]١٧٣٤ [٩٦٥ / ٢]، والترمذي في سننه، كتاب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب، الرقم / ٢]٢٨٠٥ [١١٥ / ٥]. كلاهما عن طريق: "أبي سعيد الخدري رضي الله عنه".

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، الرقم / ٢]١٧٧٢ [١٠٧ / ٣٦]، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب، الرقم / ٤]٦٤١٦ [٢٨٣ / ٢]، والطبراني في المعجم الكبير، الرقم / ١]٣٨٧ [١٦٢ / ١]. كلهم عن طريق: "عن أسامة بن زيد رضي الله عنه".

أبي أيوب الأنصاري^(١) -رضي الله تعالى عنهم-، وقد فصلناها في فتاوانا.

وكون الصورة لمعظم في الدين، لا يجوز أن يكون عذراً ينجي من ذلك الوبال العظيم، بل أشد وبالاً ونكالاً؛ لأن تلك الصورة تعظم، وتعظيم الصورة الحيوانية تشبه عبادة الوثن، وكأنه صريح مخالفة للملة الإسلامية. آنفاً قد سمعت الحديث أولئك الرجال إنما كانوا يتخذون صوراً لأولياء ومن أجل ذلك قال فيهم ﷺ «صوروا فيه تلك الصور أولئك شرار خلق الله». ومن أعظم في الدين من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأي نبي هذا شيخ الأنبياء، خليل المتفرد بالكبرياء، سيدنا إبراهيم على ابنه الكريم وعليه أفضل الصلاة والتسليم، الذي هو أفضل وأعلى بعد نبينا ﷺ من العالمين. كانت الكفرة نقشوا صورته وصور سيدنا إسماعيل ذبيح الله، والسيدة البتول مريم عليهم الصلاة والسلام، على جدار الكعبة، لما فتحت مكة بعث عليه الصلاة والسلام سيدنا عمر مقدماً فمحاها بأمره عليه الصلاة والسلام ولما دخل الكعبة وجد بقية آثار لبعض الصور فدعا بالماء، وغسلها بنفسه الذكية، ودعا على من صنعها بقوله: «قاتلهم الله». (٢)

هذا معنى ما روى "البخاري" في "صحيحه"، و"الإمام الطحاوي" عن

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب،

الرقم / ٦٤٣٨ [٤ / ٢٨٧]. عن طريق: "أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب من كبر في نواحي الكعبة، الرقم /

١٥٢٤ [٢ / ٥٨٠]. عن طريق ابن عباس رضي الله عنه.

ابن عباس، و"الإمام أحمد"، و"أبو داود"، عن جابر بن عبد الله، وعمر بن شيبه، و"الإمام الطحاوي"، عن أسامة بن زيد -رضي الله تعالى عنهم- كما فصلناه في فتاوانا.

بحث نفيس من الشيخ أحمد رضا خان يتعلق بقول "الدر المختار" وتحقيق

ما هو الأصل في الصورة

لعله أن يخطر ببال أحد في بادي النظر أن هذه الصورة لذلك النحل الممدوح إنما تبلغ الصدر، والإنسان لا يعيش بهذا المقدار من الجسم، وفي "الدر المختار": ما معناه أنه لو محى من الصورة عضو لا حياة بدونه، فإن تلك الصورة مستثناة من المنع، حيث قال: «(أو كانت صغيرة) لا تتبين تفاصيل أعضائها للناظر قائماً، وهي على الأرض، ذكره "الخلبي" (أو مقطوعة الرأس أو الوجه) أو مححوة عضو لا تعيش بدونه (أو لغير ذي روح) لا يكره.»^(١)

والحكم اتحد فيما إذا مح بعد ما صنعه أو لم يوجد رأساً.

في "رد المحتار": قوله: «أو مقطوعة الرأس أي سواء كان من الأصل أو كان لها رأس ومحى».

أقول: وبالله التوفيق وبه الوصول إلى ذرى التحقيق: يجوز أن يتأتى هذا القول ممن لم يخدم الفقه والحديث ولم يتأت له النظر في مقاصد الشرع.

أولاً: هذه العبارة رأساً محل نظر في مقام التنقيح، والعبد الضعيف راجع

(١) الدر المختار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [١ / ٦٩٩].

كل ما لديه من المتون والشروح والفتاوى ولم يجد سلفاً "للدرد المختار"^(١) على هذا التعميم في بيان الحكم حتى أنه لا أثر له في "البحر"^(٢) و"الدرد"^(٣) اللذين هما مأخذان لهذا الكتاب غالباً واقتصر في عامة الكتب مثل "البداية"^(٤) و"الوقاية"^(٥) و"النقاية" و"الكنز"^(٦) و"الوافي"^(٧) و"الغرر" و"الإصلاح"^(٨)

(١) لمحمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد الحصري الاصل، الدمشقي، الحنفي، المعروف الحصكفي (علاء الدين) (١٠٢٥ - ١٠٨٨ هـ) (١٦١٦ - ١٦٧٧ م) معجم المؤلفين [١١ / ٥٦]

(٢) لزين الدين بن ابراهيم بن محمد بن محمد المصري، الحنفي، الشهير بابن نجم، سنة الولادة ٩٢٦هـ / سنة الوفاة ٩٧٠هـ. معجم المؤلفين [٤ / ١٩٢]

(٣) خسرو بن قراموز الرومي، الحنفي. (٨٨٥ هـ) توفي بالقسطنطينية. من مؤلفاته: حاشية على منتهى السؤل والامل في علمي الاصول والجدل، حاشية على شرح سعد الدين لاوائل مفتاح العلوم للسكاكي، حاشية على تفسير البيضاوي، درر الحكام شرح الغرر في الفقه، ورسالة في بيت المال وكيفية تصرفه وفي مصارفه العشرة. معجم المؤلفين [٤ / ٩٩].

(٤) لبرهان الدين علي بن ابى بكر ابن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى الحنفي المتوفى سنة ٥٩٣ ثلاث وتسعين وخمسةائة "إيضاح المكنون في الذليل على كشف الظنون" [٤ / ٥٧٠]

(٥) لصدر الشريعة عبيدالله بن مسعود بن محمود بن احمد بن عبيدالله البخاري، المحبوبي، الحنفي، (ت ٧٤٥هـ وأو ٧٤٧هـ)

من تصانيفه: شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية الصدر الشريعة الاول، الوشاح في

و"الملتقى"^(٤) و"المنية"^(٥) و"نور الإيضاح"^(٦) و"الهداية"^(٧) و"شرح الوقاية"^(٨)

المعاني والبيان، تعديل العلوم في الكلام، التوضيح في حل غوامض التنقيح في اصول

الفقه وكلاهما له، ومصنف في النحو، معجم المؤلفين [٢٤٦ / ٦]

(١) لعبد الله بن احمد بن محمود النسفي، الحنفي (حافظ الدين، أبو البركات)، توفي في بلده

ايذج. (ت ٧٠١ هـ) من تصانيفه: عمدة العقائد في الكلام وشرحها وسماها الاعتقاد،

مدارك التنزيل وحقائق التأويل في التفسير، منار الانوار في اصول الفقه، الكافي في شرح

الوافي، وكنز الدقائق وكلاهما في فروع الفقه الحنفي. معجم المؤلفين [٣٢ / ٦]

(٢) لعبد الله بن احمد بن محمود النسفي، الحنفي (حافظ الدين، أبو البركات)، توفي في بلده

ايذج. (ت ٧٠١ هـ)

(٣) لأحمد بن سليمان ابن كمال باشا الحنفي (ت ٩٤٠ هـ)

(٤) لابراهيم الحلبي، الحنفي. (ت ٩٥٦ هـ). معجم المؤلفين [٢٥ / ١]

(٥) لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري نزيل الحرمين المتوفي سنة ٧٠٥ خمس وسبعماية.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون [٢١٠ / ٣]

(٦) لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي (٣)، الوفاي، الحنفي (أبو الاخلاص)، وتوفي

بالقاهرة في رمضان. (٩٩٤ - ١٠٦٩ هـ) (١٥٨٥ - ١٦٥٩ م)، من تصانيفه الكثيرة:

نور الايضاح، حاشية على كتاب الدرر والغرر لمنلا خسرو وكلاهما في فروع الفقه

الحنفي، السعادات في علمي التوحيد والعبادات، فتح الالطاف بجدول طبقات

مستحقي الاوقاف، تحاف ذوي الاتقان بحكم الرهان، والاستفادة من كتاب الشهادة.

معجم المؤلفين [٢٦٥ / ٣]

(٧) لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، الحنفي (برهان الدين، أبو الحسن)

٥٩٣ هـ)، من تصانيفه: شرح الجامع الكبير للشيباني، بداية المبتدي، الهداية وكفاية

و"البرجندي"^(١) و"التبيين"^(٢) و"الكافي"^(٣) و"الدرر"^(٤) و"الإيضاح"^(٥) و"مجمع

المتهي، التجنيس والمزيد، ومختار الفتاوى وكلها في فروع الفقه الحنفي.

معجم المؤلفين [٤٥ / ٧]

(١) لصدر الشريعة الثاني - عبید الله بن مسعود بن تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الاول احمد بن جمال الدين عبید الله المحجوبى البخارى الفقيه الحنفي المعروف بصدر الشريعة الثاني توفي سنة ٧٤٧ سبع واربعين وسبعائة. من تصانيفه اربعون حديثا استنبط منها الاحكام واستشهد عليها بالآيات، شرح وقاية الرواية لبرهان الشريعة. النقاية في مختصر الوقاية. الوشاح في المعاني والبيان. راجع: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين [٢٢٢ / ٢]

(٢) لعبدعلي بن محمد بن حسين البرجندي (أو) البرجندي الحنفي. من تصانيفه: شرح المجسطى، وحواشي على شرح ملخص الجعمنى وشرح النقابة مختصر الوقاية، كتاب البرجندي. معجم المطبوعات [٥٤٧ / ١]

(٣) لعثمان بن علي الزيلعي (فخر الدين). قدم القاهرة، وتوفي بها في رمضان. (٧٤٣ هـ)، من تصانيفه: شرح كنزالدقائق وسماه بتبيين الحقائق في عدة مجلدات، شرح الجامع الكبير للشيباني، شرح المختار للموصلي وكلها في فروع الفقه الحنفي. معجم المؤلفين [٦ / ٢٦٣]

(٤) لعبد الله بن احمد بن محمود النسفي، الحنفي (حافظ الدين، أبو البركات)، توفي في بلده ايدج. (ت ٧٠١ هـ)

(٥) لخسرو بن قراموز الرومي، الحنفي. (٨٨٥ هـ) توفي بالقسطنطينية

(٦) لأحمد بن سليمان ابن كمال باشا الحنفي (ت ٩٤٠ هـ)

الأنهر^(١) و"مراقى الفلاح"^(٢) و"فتح القدير"^(٣) و"العناية"^(٤) و"الحنانية"^(٥)

(١) لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليوبى المدعو بشيخى زاده، سنة الوفاة ١٠٧٨هـ من آثاره: حاشية على انوار التنزيل للبيضاوى فى التفسير، مجمع الأنهر فى شرح ملتقى

الابحر فى فروع الفقهاحنفى. معجم المؤلفين [١٧٥ / ٥]

(٢) لحسن بن عمار بن على الشرنبلالى، الوفائى، الحنفى (أبو الاخلاص)، وتوفى بالقاهرة فى رمضان. (١٠٦٩هـ)

من تصانيفه الكثيرة: نور الايضاح، حاشية على كتاب الدرر والغرر لمنلا خسرو وكلاهما فى فروع الفقه الحنفى، السعادات فى علمى التوحيد والعبادات، فتح الالطاف بجدول طبقات مستحقى الاوقاف، اتحاف ذوى الاتقان بحكم الرهان، والاستفادة من كتاب

الشهادة، معجم المؤلفين [٢٦٥ / ٣]

(٣) للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى ثم السكندري المعروف بـ: ابن الهمام الحنفى المتوفى ٨٦١هـ

(٤) لمحمد بن محمد بن محمود بن احمد البابرتى، الرومى، الحنفى، ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة، وتوفى بمصر فى ١٩ رمضان، (٧٨٦هـ)، وحضر السلطان فما دونه جنازته. من تصانيفه الكثيرة: العناية فى شرح الهداية فى فروع الفقه الحنفى، السراجية فى

الفرائض، حاشية على الكشاف للزحشرى فى التفسير، معجم المؤلفين [٢٩٨ / ١١]

(٥) للحسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الاوزجندى، الفرغانى، الحنفى، المعروف بقاضى خان (فخر الدين، أبو المفاخر، أبو المحاسن). توفى فى منتصف رمضان. (٥٩٢هـ)، من تصانيفه: الفتاوى فى اربع مجلدات، المحاضر، شرح ادب القاضى للخصاف، شرح الزيادات للشيبانى، وشرح الجامع الصغير للشيبانى فى فروع الفقه الحنفى. معجم

المؤلفين [٢٩٧ / ٣]

و"خزانة المفتين"^(١) و"الهندية"^(٢) حتى الإمام محمد محرر المذهب في "الجامع الصغير"^(٣) اقتصر على ذكر الرأس فقط.

حاصل ما قالوا «أن الصورة إذا كانت بدون الرأس أو قطع رأسها فلا كراهة»، وزاد في "الخلاصة"^(٤) ثم تبعًا "للخلاصة" في "تنوير الأبصار"^(٥) و"الحلية"^(٦) و"البحر الرائق" و"جامع الرموز"^(٧) و"الغنية"^(٨) و"الصغيري"^(٩)

(١) حسين بن محمد السمعانى السيقانى (ت ٧٤٥هـ).

(٢) للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند

(٣) لمحمد بن الحسن الشيبانى

(٤) لطاهر بن أحمد البخارى (٥٤٢هـ).

(٥) لمحمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن محمد بن ابراهيم بن محمد الخطيب، التمرتاشي، ولد بغزة هاشم، ٩٣٩ - ١٠٠٤ هـ، وتوفي بها في اواخر رجب. (١٥٣٣ - ١٥٩٦ م)، من تصانيفه: تنوير الابصار وجامع البحار وشرحه وسماه منح الغفار، اعانة الحقير لذا الفقير وكلاهما في فروع الفقه الحنفي، الفوائد المرضية في شرح القصيدة اللامية في العقائد. معجم المؤلفين [١٠ / ١٩٦]

(٦) يعنى: حلبة المجلى شرح منية المصلى، لابن أمير حاج (ت ٨٧٩هـ).

(٧) لمحمد بن حسام الدين الخراساني، القهستاني، الحنفي (شمس الدين) (ت ٩٦٢ هـ)، من تصانيفه: جامع الرموز، في شرح النقاية، جامع المباني في شرح فقه الكيداني، وشرح مقدمة الصلاة وكلها في فروع الفقه الحنفي. معجم المؤلفين [٩ / ١٧٩]

(٨) لابراهيم الحلبي، الحنفي. (ت ٩٥٦ هـ). معجم المؤلفين [١ / ٢٥]

(٩) لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري نزيل الحرمين المتوفي سنة ٧٠٥ خمس وسبعائة.

و"الشرنبالية". وعبد الحليم على "الدرر"، أَوْجَهَ؛ لأن محو الوجه كقطع الرأس، ولم يتعرض في "ذخيرة العقبى"^(١)، والشليبي على "الزيلعي" وحسن عجمي على "الدرر" وسعدي أفندي على "العناية" والمسكين على "الكنز"^(٢) حتى السيد أبو السعود الأزهرى الآخِذُ كثيرًا عن "الدر المختار" (لم يتعرض أحد منهم) لزيادة الوجه أصلاً

أقول: وذكر الوجه ليس زيادة في الحقيقة لأن الرأس كثيرًا ما يطلق على الوجه، وإبانة العنق إنما يطلق عليها قطع الرأس فالمقصود إفادة أن المحو أيضًا مثل القطع وعبارته:

«إن كان مقطوع الرأس لا بأس به ولو محى وجه الصورة فهو كقطع الرأس»^(٣).

ثم أقول: وسائر الأعضاء ليست في معنى الوجه والرأس، وإن كانت مماثلة في كونها مدارًا للحياة، فإن الوجه هو الأصل في صورة الحيوان (ذي الروح)، ولهذا إنما سمي أبو هريرة رضي الله تعالى عنه هذا (أي الوجه) صورة، ولا شك أنهم يقولون للوجه صورة، والمصورون به يكتفون، وملوك النصرارى الذين

وسبعائة.

(١) ليوسف بن جنيد التوقاتي المشهر بأخى زاده (ت ٩٠٥).

(٢) لمحمد ملا مسكين، الهروي، المعروف بملا مسكين (معين الدين)، (٩٥٤ هـ) معجم

المؤلفين [١٢٣/١١]

(٣) خلاصة الفتاوى، كتاب الصلاة، الفصل الثانى، الجنس فيما يكره في الصلاة، (١/٥٨).

يغون صورهم في العملة يقتصرون غالباً على الوجه، ولا شك أن عامة مقاصد التصوير تحصل بالوجه، وإنما الشيء بمقاصده. روى الإمام الأجل أبو جعفر الطحاوي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «الصورة الرأس فكل شيء ليس له رأس فليس بصورة»^(١).

وإنما عبارة "الهداية" ناظرة إلى هذه الوجهة حيث قال: «إذا كان التمثال مقطوع الرأس فليس بتمثال»^(٢). أهـ

بل هذا نص الإمام الكبير في "الجامع الصغير" كما يلي:

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم «إذا كان رأس الصورة مقطوعاً فليس بتمثال»^(٣).

لا جرم أن صرح الإمام النسفي في "الوافي" «بأن الصورة إذا كان رأسها غير مقطوع، فالكراهة غير مدفوع وهذا نصه لو كان فوق رأسه في السقف أو بين يديه أو بحذاءه صورة غير مقطوع رأسها كره»^(٤).

وظاهر أنه يصدق على صورة تبلغ إلى الصدر أو نصف القامة أن رأسها غير مقطوع فالحكم بالمنع غير مدفوع والله تعالى أعلم.

(١) ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب،

الرقم/٦٤٤٢ [٤/ ٢٨٧]

(٢) الهداية، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/ ١٢٢)

(٣) الجامع الصغير - [ص ٨٧]

(٤) الكافي شرح الوافي، كتاب الصلاة، باب في الإمام أين تستحب له أن يقوم، (ص ١١).

ثانيًا: لاحظ نفس قول الدر المختار الذي أقره المحشون وتبعه الخادمي في حاشيته على الدر: حيث قال: «مقطوعة الرأس والمراد ممحوة عضو لا تعيش بدونه كالوجه»^(١).

وإن لم يجد الفقير^(٢) هذا التعميم في بيان المسألة ولكنه استشعر الإشارة إليه في كلام "الفتح" ضمن دليل على مسألة إذ قال: «لو قطع يديها أو رجلها لا ترتفع الكراهة لأن الإنسان قد تقطع أطرافه وهو حي»^(٣).

واستنبط العلامة "الطحطاوي"^(٤) ذلك التعميم من هذا (أي من قوله في الفتح) حيث كتب في حاشيته على مراقي الفلاح. ما نصه: «أفاد بهذا التعليل أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تعيش معها مطلقًا»^(٥).

أقول: في هذا الاستنباط نظر لا يخفى، فإن حاصل كلام "الفتح" أن هذا مكروه لكونه على حالة يعاش معها، وكل ما كان كذا فهو مكروه، ولا يلزم منه، أن كل ما هو مكروه، فهو كذا، فإن الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها، ووجدت نظيره في "الهداية" «إذ قال الطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله أنت طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي، لأن هذه الألفاظ

(١) حاشيته الدر على الغرر، كتاب الصلاة، باب ما يفصد الصلاة (ص ٧٠)..

(٢) يعنى: الإمام أحد رضا خان القادري الحنفى رضى الله عنه.

(٣) شرح فتح القدير [١/ ٤١٦]

(٤) حاشية الطحطاوي على المراقى، فصل في اتخاذ السترة، [ص ١١٣]

(٥) حاشية الطحطاوي على المراقى [ص ٢٤٥]

تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً وأنه يعقب الرجعة بالنص ولا يفتقر إلى النية، لأنه صريح فيه لغلبة الاستعمال^(١). أهـ

أقول: فمناط الصراحة هو غلبة الاستعمال كما أفاد آخرًا فما لم يستعمل في غير الطلاق كان أولى بالصراحة فيه فلذا علل الصراحة به في الألفاظ الثلاثة وهو لا يفيد أن ما يستعمل في غيره نادرًا لا يكون صريحًا فيه وبالجملة هو تعليل بما يتضمن العلة مع شيء زائد يفيد من باب أولى كذا ههنا مناط المنع هو الرأس ولو وحده فإذا كان جميع ما يحتاج إليه للحياة باقياً تضمن العلة مع شيء زائد أفاد المنع بالأولى فلا تدافع بين كلامي "الهداية" أولاً وآخرًا، وقد كان أفاد هذا في "الفتح" نفسه إذ قال: «ما غلب استعماله في معنى بحيث يتبادر حقيقة أو مجازاً صريح فإن لم يستعمل في غيره فأولى بالصراحة فلذا رتب الصراحة في هذه الألفاظ بقوله فكان صريحاً على الاستعمال في معنى الطلاق دون غيره»^(٢). أهـ

ثم زعم التدافع مع أنه قد اندفع بما قرر والله الحمد ويجوز أن تبدو إشارة على هذا النهج في بحث وقع في كلام تلميذه "الإمام ابن أمير الحاج" وكذلك جوابه حيث يقول: «أما قطع الرأس عن الجسد بخيط مع بقاء الرأس على حاله فلا ينفي الكراهة، لأن من الطير ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك كذا ذكره وهو قاصر على الطير والظاهر أن الكراهة لا تنتفي في غيره من الحيوانات

(١) الهداية، كتاب الطلاق، باب ايقاع الطلاق، (٢/ ٣٣٩).

(٢) شرح فتح القدير [٤ / ٣]

بهذا الصنيع كما لا ينتفي فيه فيحتاج الغير إلى توجيه غير هذا ولعل الأولى أن يقال لأن الحيوان الحي قد يجعل على رقبتة شيء ساتر لها من خيط أو غيره لغرض من الأغراض فيكون هذا بمنزلته فلا تزول به الكراهة ثم لم أفق على أنه لو فصل بين نصفه الأعلى والأسفل بخيط حتى صار كأنه مقطوع شطرين هل تزول الكراهة والظاهر أنها لا تزول كما في الرأس لنحو ما ذكرنا آنفاً في الرأس ولا سيما في الأدمي فإن ذلك يكون فيه بمنزلة شد الوسط والله تعالى أعلم» (١).

أقول: والإتيان بلفظ الظاهر في الموضوعين من شدة ورعه رحمه الله تعالى وإلا فالحكم مقطوع به فيهما ولا يتوهم أحد أن لو ربط خيط في عنق صورة الإنسان أو بهيمة أو في وسطها ذهب الحكم الشرعي وجاز اقتناؤها ثم ليس حاصله إلا مثل ما في "الفتح" أن كل ما لا ينافي الحياة لا ينفي الكراهة ولا يلزم منه أن كل ما ينافي الحياة ينفي الكراهة كما لا يخفى، ألا ترى أن كل ما لا ينافي الإنسانية لا ينفي الحيوانية إذ لو نفى الحيوانية لنافى الإنسانية وليس أن كلما ينافي الإنسانية ينافي الحيوانية كالصهيل والنهيق والنبیح، فإن كل ذلك ينافي الإنسانية، ولا ينافي الحيوانية، لا عجب أن يكون المدقق "العلائي" أضاف التعميم بعد ما رأى عبارات في "الفتح" و"الحلية" مع أنها لا تفيد العموم، نعم؛ وجد الفقير إشارة إليه في كلام الإمام أبي جعفر الطحاوي، حيث قال رحمه الله تعالى: بعد ما احتج على من قال بكراهة الصورة مطلقاً ولو لغير حيوان كشجر مثلاً بأحاديث فيها

(١) الحلية، فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٢/ ١٧٤ ق [مخطوطة].

الأمر بقطع رأس التماثيل ما نصه: «فلما أبيحت التماثيل بعد قطع رأسها الذي لو قطع من ذي روح لم يبق دل ذلك على إباحة تصوير ما لا روح له وعلى خروج ما لا روح لمثله من الصور مما قد نهى عنه في الآثار التي ذكرنا في هذا الباب فقد روي عن عكرمة في هذا الباب أيضًا ما حدثنا محمد بن النعمان -فذكر سنده- عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: الصورة الرأس». (١) إلى آخر ما تقدم هذا غاية إبداء سند لقول "الدر".

أقول: وإن كان آخر كلام الطحاوي واستناده بحديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-، يشعر بأن عدم بقاء الرأس مدار لإخراج الصورة من المنع، وهذا ما ينبغي لأن الشرع حكم بالمنع على تمثال ظاهر غير ممتهن، فالمنع باق ما دام التمثال ظاهرًا بدون إهانة، نعم، إذا لم يبق التمثال أو كان مهانًا لا يبقى المنع لأن مناط المنع انتفى، وفيما إذا قطع الرأس لا يبقى التمثال كما مر من حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- ونص "الهداية" وقول الإمام الأعظم نفسه بخلاف سائر الأعضاء فإنه ما دام الوجه باقياً (فالتمثال موجود) وإن انعدم غيره من الأعضاء ولهذا اقتصر سيدنا جبرئيل عليه الصلاة والسلام في الحديث الآتي، واكتفى محرر المذهب الإمام محمد في "الجامع الصغير" وفي جملة "كتب المذهب" المذكورة متونًا وشروحًا وفتاوى، كذلك على نفي الرأس والله تعالى

(١) ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب،

أعلم.

على كل حال؛ إن تمشى على ذلك النهج من اعتبار التعميم المار في "الدر المختار" فأقول وبالله التوفيق: لا حياة في الصورة بأي حال ولا تستوعب الصورة في حال جميع الأعضاء التي نيط بها الحياة وهذا ظاهر في الصورة العكسية -أي- (الحاصلة من جهاز التصوير المعروف بكميرة) وإن كانت تبلغ كل القامة وإنما تأتي بعكس السطح الأعلى من جانب واحد. لو وجد في الطول نصف الجسم لا مجرد نصف السطح كانت الحياة مستحيلة في العادة وأيضاً في التمثال لا توجد الأعضاء الباطنة مثل القلب والكبد والعروق وخذ صورة خاصة طبية تظهر فيها الأوردة والعصب وجميع ما ظهر وما بطن فمن أين الدم في الأوردة. المقصود أن الصورة لا يمكن أن تستوعب جميع ما به الحياة والفرق إنما هو بالحكاية وفهم الناظر إن دلت الحكاية على الحياة في المحكي عنه يعني خيل إلى الناظر كأنه يرى ذا الصورة الحي فإن تلك الصورة لذي روح وإن لم تحك الحياة وعلم الناظر بملاحظتها أنها ليست صورة حي وإنما هي صورة ميت عديم الروح فإن تلك الصورة لغير ذي روح.

عند أبي داود في "سننه" والترمذي والنسائي في "سننه" وابن حبان في "صحيحه" وفي "شرح معاني الآثار" للإمام الطحاوي و"المستدرک" للحاكم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل عليه السلام فقال لي أتيتك البارحة فلم

يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة و مر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتين منبوذتين توطنان و مر بالكلب فليخرج»، ففعل صلى الله عليه وسلم (١).

انظروا إنما قال جبريل عليه الصلاة والسلام مر بقطع رؤوس تلك التماثيل حتى تكون هيأتها مثل الشجر ولا تبقى الصورة الحيوانية وصريح مفاد هذا أنه لا يزول المنع والبأس بدون قطع الرأس لأنها لا يجوز بدون ذلك مثل الشجرة ولا تخرج من كونها صورة حيوانية وإن تنزل فلا بد من أن تجعلها بحيث تبدو صورة غير ذي روح وتفهم منها حالة انعدام الحياة ولهذا قال العلامة السيد "الطحطاوي" شرحاً لنفس هذا القول من "الدر" بعينه.

«قوله لا تعيش بدونها إنما لا تكره الصلاة إليها لأنها صورة ميت وهو لا

يعبد» (٢). أهـ

(١) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب اللباس، باب في الصور، الرقم/٤١٥٨ [٢ / ٤٧٢]، والترمذى في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب، الرقم/٢٨٠٦ [٥ / ١١٥]، والنسائى في سنن الكبرى، كتاب الزينة، باب التصاوير، الرقم / ٩٧٩٣ [٥ / ٥٠٤]، وابن حبان في صحيحه كتاب الحظر والإباحة، باب الصور والمصورين، الرقم/٥٨٥٤ [١٣ / ١٦٥]، والطحطاوى في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب، الرقم/ ٦٤٤٠ [٤ / ٢٨٧].

(٢) حاشية الطحطاوى على الدرالمختار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، (١/ ٢٤).

أقول: والأولى «وهي لا تعبد» لأن المشركين إنما يعبدون الميت قال تعالى:

﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١]، نعم: لا يصورونهم صورة ميت بل حي.

ولا شبهة في أن الصور العكسية وإن بلغت نصف القامة أو الصدر بل ولو كان صورة الوجه فحسب لا تكون مثل الشجر ولا تدل على موت ذي الصورة بل تجلى يقيده صورة حي ولا يتبادر ذهن الناظر منها إلا إلى حالة الحياة لذي الصورة ولا يخال أحد أنها صورة ميت وإنما كان مدار الحكم على هذا المتبادر لا على حياة أو موت في الحقيقة حيث لاحظ للصورة منه ألا ترى أن سلاطين النصارى يأمرون بنقش أمثال هذه الصورة الناقصة. على العملة (السكة) لو استشعرت منها حالة موت لما أراد وأن يبرز في العملة صور جيفهم فعبارة الدر المختار هذه لا تنفي المنع من هذه الصور أنصافاً.

تلك العبارة إنما تحمل على صورة تجعل بالكسر والقطع على حالة لا تحكى حال حياة (لذي الصورة) كل من يراها يعلمها صورة ميت فاقد للروح.

أقول: ولا عجب الآن أن يحصل فرق في الأعضاء التي تدور عليها الحياة بانعدامها أصلاً أو بإعدامها بالنقض والإبطال باعتبار كون المعنى المقصود بحكاية حالة الحياة عرفاً مفهوماً أو غير مفهوم في بعض الأحوال. بخلاف الوجه إذا لم يجعل رأساً أو جعل ثم قطع ففي هذه الصورة لا حكاية للحياة على كل حال كما لا يخفى فليتأمل وبالله التوفيق.

ثالثاً: نأتي بتوفيق الله عز وجل بتحقيق يتحلى به جميع العلل والأحكام لهذا

المبحث وأصولها وفروعها.

علل مشايخنا الكرام كراهة الصلاة والمنع في الصور الممنوعة لمشابهة عبادة الصنم وحصرها في "الهداية" صراحة في هذا.

«حيث قال لا بأس بأن يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق لأنهما لا يعبدان وباعتباره تثبت الكراهة»^(١). في "فتح القدير" قوله وباعتباره تثبت الكراهة قدم المعمول لقصد إفادة الحصر»^(٢). في "تبيين الحقائق" «لا تعبد إذا كانت صغيرة بحيث لا تبدو للناظر والكراهة باعتبار العبادة فإذا لم يعبد مثلها لا يكره»^(٣). وعلل المنع في ما إذا كانت الصورة في ثياب المصلي بأن هذه الحالة تشبه حامل الصنم كما هو مصرح في "الهداية" و"الكافي" و"التبيين" واللفظ "للهداية" «لو لبس ثوباً فيه تصاوير يكره لأنه يشبه حامل الصنم والصلاة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكروه»^(٤). وهذا لا ينافي ذلك الحصر الذي ذكر قبل هذا في الهداية لأن مشابهة حامل الصنم حين الاشتغال بالعبادة مشابهة لعبادة الصنم ولكن من نفس هذه الكتب يفهم علتان سوى ما ذكر في تعليل المسائل.

(١) الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/١٢٢).

(٢) شرح فتح القدير [١/٤١٤]

(٣) تبيين الحقائق، كتاب الطهارة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [١/١٦٦]

(٤) الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/١٢٢).

إحداهما: أن الملائكة لا تدخل محلاً فيه صورة ممنوعة وأي ما موضع لا يدخله ملائكة الرحمة فهو شر موضع، والثانية: تعظيم الصورة. في "الهداية": «يكره أن يكون فوق رأسه في السقف أو بين يديه أو بحدائه تصاوير أو صورة معلقة لحديث جبرئيل أنا لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة»^(١). أهـ وزاد في "الكافي" ما نصه: «وبيت لا تدخل فيه الملائكة شر البيوت»^(٢). وجمع الإمام الزيلعي بين العلتين حيث قال: «لقوله ﷺ لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة ولأنه يشبه عبادتها فيكره»^(٣). أهـ. وأيضاً في الكتب الثلاثة:

«لو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو بساط مفروش لا يكره لأنها تداس وتوطأ بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على السترة لأنه تعظيم لها»^(٤). أهـ هذا لفظ "الهداية" ولفظ "الكافي" و"التبيين" «أو كانت الصورة على الستر»^(٥) أعني بدون التاء وهو أولى كما لا يخفى.

والمحقق الكمال ابن الهمام أفاد أن كراهة الصورة الممنوعة التي تكون في البيت على وجه الإكرام تسري إلى الصلاة وإن لم يكن في ذلك تشبه بعبادة الوثن.

(١) المرجع السابق.

(٢) الكافي شرح الوافي، كتاب الصلاة، باب ما يكره في الصلاة، ١/ ٩٧ [مخطوطة].

(٣) تبيين الحقائق، كتاب الطهارة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [١/ ١٦٦]

(٤) الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/ ١٢٢).

(٥) تبيين الحقائق، كتاب الطهارة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [١/ ١٦٧]

حيث قال: «لو كانت الصورة خلفه أو تحت رجله ففي شرح عتاب لا تكره الصلاة ولكن تكره كراهة جعل الصورة في البيت للحديث إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة إلا أن هذا يقتضي كراهة كونها في بساط مفروش وعدم الكراهة إذا كانت خلفه وصريح كلامهم من الأول خلافه وقوله -أي صاحب الهداية- أشدها كراهة أن تكون أمام المصلي إلى أن قال ثم خلفه يقتضي خلاف الثاني أيضاً لكن قد يقال كراهة الصلاة تثبت باعتبار التشبه بعبادة الوثن وليسوا يستدبرونه ولا يطئون فيها ففيما يفهم مما ذكرنا من الهداية -أي من الكراهة إذا كانت خلف المصلي- نظر وقد يجاب بأنه لا يعد في ثبوتها في الصلاة باعتبار المكان كما كرهت الصلاة في الحمام على أحد التعليلين وهو كونها مأوى الشياطين.... فإن قيل فلم لم يقل بالكراهة إن كانت تحت القدم وما ذكرت يفيدها لأنها في البيت.... وبه يعترض على المصنف أيضاً حيث كان دليله عاما لجميع الصور وهو يقول لا يكره كونها في وسادة ملقاة إلى آخر ما ذكر فالجواب لا يكره جعلها في المكان كذلك لتعدي إلى الصلاة وحديث جبريل مخصوص بذلك.»^(١) أهـ ملخصاً.

و استظهر تلميذه ابن أمير الحاج التعليل: بامتناع الملائكة عن الدخول. في "الحلقة" وأنكر كون التشبه مداراً للمنع نعم اعتبره موجباً لزيادة الكراهة. وهذا نصه: «فإن قيل إن كانت العلة في الكراهة كون المحل الذي تقع فيه

(١) شرح فتح القدير [٤١٥/١]

الصلاة لا تدخله الملائكة حينئذ لأن شر البقاع بقعة لا تدخله الملائكة فينبغي أن تكره الصلاة في بيت فيه الصورة سواء مهانة أو غير مهانة فإن ظاهر نص الصحيحين عن النبي ﷺ لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة يقتضي أنه لا تدخل الملائكة هذا البيت أيضاً (أي: ما فيه الصور مهانة) لأن النكرة في سياق النفي عامة غاية الأمر أن كراهة الصلاة فيما إذا كانت الصورة في موضع سجوده أو أمامه أو فوقه أشد وإن كانت علة الكراهة التشبه بعبادة الصورة فلا تكره إذا لم تكن أمامه ولا فوق رأسه لأن التشبه لا يظهر إلا إذا كان أحد هذين الوجهين فالجواب الذي يظهر أن العلة هي الأمر الأول وأما الثاني فعلاوة تفيد أشدية الكراهة غير أن عموم النص المذكور مخصوص بإخراج ما تقدم إخرجه من الكراهة^(١). ملخصاً.

وبناء على هذا اعترض على الدليل الذي أفاده في "الهداية"^(٢) و"الكافي"^(٣) و"التبيين"^(٤) وعامة المشايخ الكرام لنفي الكراهة عن صغار الصور وأقره شيخه

(١) الحلبة "فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٢/ ق ١٧٣ [مخطوطة].

(٢) الهداية "كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل، الجزء الأول، ص ٧٩

[المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق محمد عدنان درويش، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي

الأرقم].

(٣) الكافي شرح الوافي "كتاب الصلاة، باب ما يكره في الصلاة، ١/ ق ٩٧.

(٤) تبين الحقائق "كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل، الجزء الأول،

ص ١٦٦ [الزيلي (ت ٧٤٣هـ)، كوئته: دار الإضاءة العربية].

(أي الدليل لنفي الكراهة) المحقق على الإطلاق فقال: «أما عدم الكراهة إذا كانت الصورة صغيرة لا تظهر للناظر على بعد فقالوا لأنها لا تعبد والكراهة إنما كانت باعتبار تشبه العبادة»^(١) وقد عرفت ما في هذا.

وتبعه البحر المراد به العلامة زين بن نجيم صاحب "البحر الرائق" تبع ابن أمير الحاج في "البحر" بل جزم بما استظهره.

فقال: «وإنما لم تكره الصلاة في بيت فيه صورة مهانة على بساط يوطأ أو مرفقة يتكأ عليها مع عموم الحديث من الملائكة لا تدخله وهو علة الكراهة لأن شر البقاع بقعة لا تدخلها الملائكة لوجود مخصص - إلى أن قال - إلا أن تكون صغيرة لأن الصغار جداً لا تعبد فليس لها حكم الوثن فلا تكره في البيت والكراهة إنما كانت باعتبار شبه العبادة كذا قالوا وقد عرفت ما فيه»^(٢). أهـ

قال: في "منحة الخالق" «ما فيه أي من أن العلة ليست التشبه بل العلة عدم دخول الملائكة عليهم السلام»^(٣). اهـ

أقول: كل كلامه ههنا مأخوذ عن "الخلية" وإن لم يعزه إليها ولم يقدم ما قدم هو لنفي عليية التشبه من لزوم أن لا تكره إذا لم تكن أمامه ولا فوقه، فلم يستقم

(١) فتح القدير "كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي

إلخ، ١/ ٣٦٣ [الكمال ابن المهام (ت ٨٦١هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي].

(٢) البحر الرائق، كتاب اتصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢ / ٢٩٠، ٣٠٠]

(٣) منحة الخالق "كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢ / ٥٠ [ابن عابدين

(ت ١٢٥٢هـ)، (هامش البحر الرائق)، كوئته: مكتبة رشيدية].

له قوله قد عرفت ما في هذا.

فائدة: (من العلامة الأزهرى مد ظله العالى) ونبهني حضرة الشيخ المفتي

القاضي عبد الرحيم إلى هذا الأمر وهو تغير العرف وعادة الكفرة في صغار الصور، فإنهم يتخذون في الحفلات والسيارات الصغيرة صوراً لأوثانهم صغاراً جداً فينبغي أن تكره أيضاً، وكم من حكم يختلف باختلاف الزمان، وينبغي أن تكره الصلاة إذا كانت أمثال هذه الصور الصغار بين يدي المصلي إذا كان قريباً منها، نعم؛ إذا كان على بعد منها بحيث لا تبدو للناظر ففي هذه الصورة لا تكره الصلاة؛ فإنها لا تعد أمام المصلي شرعاً كما يستفاد من قولهم في صغار الصور لا تظهر للناظر على بعد، ثم أنه قد تقرر أن الشيء إذا كان موصوفاً بصفة كانت الصفة علة لحكم ينسحب على الشيء كما في قولك إذا جاءك العالم فأكرمه فما قيد به الصور الصغار من أنها لا تبدو للناظر على بعد فإن هذا الوصف (أعني عدم كونها مرئية من بعد) فإن هذا الوصف علة لعدم الكراهة وحيث ما وجدت العلة تحقق الحكم المعلول بها. على هذا ينبغي أن لا تكره الصلاة أمام الصور الكبار إذا كان المصلي على حافة لا تترأى له تلك الصور، وهو يصلي صلاة الخاشعين شاخصاً ببصره إلى موضع سجوده، ونظير هذا مرور الناس بين يدي المصلي في المسجد الكبير والصحراء فهنالك بنى جواز المرور على أن يمر المرء على مسافة من المصلي بحيث لا يقع بصره على المار إذا كان يصلي صلاة الخاشعين، وغالباً تحقق هذه الصورة من نصب الصور في المحطة وغيرها من

أمكنة شتى لذلك ينبغي أن لا تكره الصلاة هنالك بما ذكر من الشرط ولم أره منقولاً وليحرر وليتأمل. (انتهى كلام العلامة الأزهرى. المترجم)

ثم إن المحقق "الحلبى" مال إلى العلتين الباقيتين أعني التشبه والتعظيم في أثناء كلامه حتى عد صورة تشبه وشبهة تعظيم مما يوجب الكراهة و"البحر" تبعه كذلك.

و وهذا نص "الحلبة" بعد ما قدمنا عنها وذكر الأحاديث المخصصة قال: نعم على هذا يقال ينبغي أن لا يكره الصلاة على بساط فيه صورة وإن كانت في موضع السجود لأن ذلك ليس بمانع من دخول الملائكة كما أفادته هذه النصوص فإن قلت الكراهة في هذه الصورة إنما هي معللة قلت يمكن أن يقال وجود التشبه المذكور في هذه الصورة ممنوع فإن عباد التماثيل والصور لا يسجدون عليها وإنما ينصبونها ويتوجهون إليها بل الذي ينبغي أن يكره على هذا ما إذا كانت الصورة أمامه لا في موضع سجوده اللهم إلا أن يقال أنها إذا كانت أمامه في موضع سجوده تكون في الصلاة صورة التشبه بالعبادة لها في حالة القيام والركوع ثم في حالة السجود عليها أن لم يوجد التشبه بعبادتها فهو لا يعرى عن نوع شبه بتعظيم الصور لأن ذلك يشبه في الصورة الخضوع لها وتقبلها ولا بأس بهذا التوجيه وإن لم يذكره. (١)

وأقر العلامة الشامي العلتين التشبه والتعظيم وعد التعليل بامتناع الملائكة

(١) "الحلبة"، فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٢/ق ١٧٣، ملقطاً.

مما لا ينبغي قال: أولاً تبعاً "للهداية" وغيرها. «علة كراهة الصلاة بها التشبه»^(١) ثم حرر بعد أقوال ما يلي «قد ظهر من هذا أن علة الكراهة في المسائل كلها إما التعظيم أو التشبه على خلاف ما يأتي»^(٢) ثم قال بعد صفحة ملخصاً للكلام المذكور من "الحلية" و"البحر".

«أقول: الذي يظهر من كلامهم، أن العلة إما التعظيم أو التشبه كما قدمناه، والتعظيم أعم؛ كما لو كانت عن يمينه أو يساره أو موضع سجوده فإنه لا تشبه فيها بل فيها تعظيم، وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة، ولهذا تفاوتت رتبها كما مر وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره، فعدم دخول الملائكة إنما هو حيث كانت الصورة معظمة، وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم أولى من التعليل بعدم الدخول لأن التعظيم قد يكون عارضاً لأن الصورة إذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمنع من الدخول، ومع هذا لو صلى على ذلك البساط وسجد عليها تكره لأن فعله ذلك تعظيم لها، والظاهر أن الملائكة لا تمتنع من الدخول بذلك الفعل العارض»^(٣).

والعجب أن العلامة القوام الكاكي في "معراج الدراية" فرض انتفاء التعظيم والتشبه ومع ذلك قال بالكراهة في بعض الأحوال: في الدر المختار: »

(١) رد المختار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/٤٣٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) رد المختار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/٤٣٦).

(واختلف فيما إذا كان) التمثال (خلفه، والأظهر الكراهة)^(١). أه قال في رد المحتار: «لكنها فيه أيسر لأنه لا تعظيم فيه ولا تشبه. معراج»^(٢)

ووجه العلامة الشامي لهذا النفي بما نصه: «قلت وكأن عدم التعظيم في التي خلفه وإن كانت على حائط أو ستر، أن في استدبارها استهانة لها فيعارض ما في تعليقاتها من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فإنها مستهانة من كل وجه»^(٣). أه

أقول: وأعجب من ذلك أنه بعد ما وجه الكراهة بالرغم من انتفاء الوصفين بما ذكر كتب متصلًا بما قدم ما نصه: «قد ظهر من هذا أن علة الكراهة في المسائل كلها التعظيم والتشبه»^(٤). أه وهل هو إلا تفريع على النقيض.

هذه أقوال ذات ألوان سبعة ظاهرًا وأنا أقول: وبالله التوفيق وبه الوصول إلى ذرى التحقيق:

إفادات المشايخ الكرام المذكورة في "الهداية" وما تبعه من الكتب حق وصحيحة قطعًا ومن كل غبار نجيحة، لا علة سوى التشبه بلا مزية والتعظيم علة بلا شك وامتناع الملائكة علة من غير ريب ومنشأ اختلافات المتأخرين رغم

(١) الدر المختار [١/٦٩٨]

(٢) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/٤٣٥).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

الفرق في هذه الأمور الثلاثة والحال أنها متلازمة.

وكون التشبه بالعبادة لا يتصور بغير تعظيم بديهي لأن العبادة غاية التعظيم، وما معنى شائبة العبادة حيث لا يوجد بوجه شائبة تعظيم. من أجل ذلك لو كانت الصورة في بساط مفروش، ولم يكن ذلك البساط مصلى ولم يسجد المصلي على الصورة فلا كراهة أصلاً لاجتماع من أئمتنا حيث لم يوجد وجه من تعظيم، فالتشبه بالعبادة كان هو العلة لم يتحقق كما تقدم عن الكتب الثلاثة ومثله في سائرهن. كذلك تعظيم الصورة يستلزم التشبه بالعبادة لأن التعظيم يجمع الأمرين إذ كان أعلاه عبادة كان في أدنى درجته (أي التعظيم) مشابهة العبادة.

أقول: هذا أعني كون أدنى التعظيم يشبه العبادة لأن الصورة لا علاقة لها بالله عز وجل، والمستحق حقاً لكل تعظيم هو الجليل العظيم حقاً عز وجل جلاله، وتعظيم المعظمين ديداً لنسبتهم إليه وعلاقتهم به عز وجل، وهو في غاية العظمة فغاية التعظيم إنما تليق به، وسائر المعظمين المتسبين إليه يستحقون بقدر نسبتهم، فهذه التعظيمات من قبيل إعطاء كل ذي حق حقه، بل تعظيم له حقيقة لذلك قال سيد العالمين أعظم المعظمين ﷺ:

«إن من إجلال الله إكرام ذي الشبهة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه (الغالي فيه المجاوز حده)، والجافي عنه (أصل الجفاء ترك الصلة والبر وجفاه أبعده وأقصاه)، وإكرام ذي السلطان المقسط». رواه أبو داود بسند حسن عن أبي

موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه^(١).

ولكن ما ليس له علاقة بذلك العظيم الحقيقي ليس حرّياً بالتعظيم أصلاً وبعد هذا إن وقع له (للذي لا علاقة له بالله عز وجل) قليل تعظيم وجدت منه رائحة الاستقلال. لأن علاقة التبعية منتفية (في هذه الحالة) لا جرم لا مفر من التشبه بالعبادة. ولذلك قال الإمام فخر الإسلام: في شرح "الجامع الصغير" «إمسك الصورة على سبيل التعظيم ظاهراً مكروه لأن ذلك يشبه عبادة الصنم». أهـ نقله عنه في "الحلبة"^(٢) كذلك امتناع الملائكة إنما يكون عن الدخول في بيت فيه صورة متخذة على وجه التعظيم وإلا فلا.

ورد في هذا نص صريح في الحديث المذكور عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه حيث بين أمين الوحي السبب في عدم دخوله بأن الصورة كانت منقوشة في القرام. وقال: والتمس تفادياً له أن يقطع فيجعل وسادتين منبوذتين توطآن فلو بقي الامتناع بعد فماذا حصل التفادي.

فانتفى قول العتابي فيما كانت تحت قدميه أنها تكره كراهة جعلها في البيوت لأجل الحديث وقد تقدم عن الفتح أنه خلاف صريح كلامهم وأقول: بل خلاف صريح كلام محرر المذهب «محمد» حيث قال في "موطأه" بعد ما روى

(١) أخرجه ابو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، الرقم/٤٨٤٣ [٢]

[٦٧٧/

(٢) "الحلبة"، فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٢/ق ١٧٣.

حديثاً في المعنى «وبهذا نأخذ. ما كان فيه من تصاوير من بساط يبسط أو فراش يفرش أو وسادة فلا بأس بذلك. إنما يكره من ذلك في الستر وما ينصب نصباً وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا»^(١). أه وقد روى الطبراني في "الأوسط" عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم «أنه رخص فيما كان يوطأ وكره ما كان منصوباً»^(٢) أصاب

في رد "المحترار" إذ يقول: «عدم دخول الملائكة إنما هو حيث كانت الصورة معظمة»^(٣).

وفي المرقاة شرح المشكاة: «قال الخطابي: إنما لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور، وأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصورة التي تمتهن في البساط والوسادة وغيرهما، فلا يمنع دخول الملائكة بيته قال النووي: والأظهر أنه عام في كل كلب وصورة، وإنهم يمتنعون من الجميع لإطلاق الأحاديث ولأن الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحت السرير كان له فيه عذر ظاهر لأنه لم يعلم به، ومع هذا امتنع جبرئيل عليه الصلاة والسلام من دخول البيت وعلله

(١) أخرجه مالك في الموطأ (برواية محمد بن الحسن)، كتاب السير، باب التصاوير والجرس

وما يكره منها، الرقم/ ٩٠٣ [٣/ ٣٧٩]

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط [٦/ ٣١]

(٣) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (١/ ٤٣٦).

بالجرو»^(١). أهـ ما نقله القاري مقرًا عليه.

أقول: ما قاله الإمام النووي - رحمه الله تعالى ورحمنا به - محتمل في الكلب على نزاع ظاهر فيما استدل له به وإن تبعه فيه الشيخ في "أشعة اللمعات" ورجع آخرًا إلى استثناء كلب محل اقتناؤه وذلك لأنه كم من فرق بين ما رخصه الشرع لحاجة وبين ما وقع من غير المرخص بدون علم وما مثله إلا كنجاسة معفوة شرعًا وأخرى كثيرة صلى معها من دون علم بها أما ما ذكر في الصورة فلا يصرح حديث جبرئيل المذكور وأيضًا أخرج البخاري والإمام أحمد عن أم المؤمنين «أنها كانت اتخذت على سهوة لها سترًا فيه تماثيل فهتكه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قالت فاتخذت منه نمرقتين فكانتا في البيت نجلس عليها»^(٢) زاد أحمد «فقد رأيتُه متكئًا على إحدهما وفيها صورة»^(٣). أهـ وما كان رسول الله ﷺ ليترك في البيت شيئًا يمنع دخول جبرئيل عليه الصلاة والتسليم بل في حديثها رضي الله تعالى عنها عند الطحاوي «قالت: اشتريت نمرقة فيها تصاوير فلما دخل علي رسول الله ﷺ فرآها تغير ثم قال يا عائشة ما هذه فقلت نمرقة اشتريتها لك تقعد عليها قال إنا لا ندخل بيتًا فيه تصاوير»^(٤) فالحق أن الامتناع مختص بغير

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، كتاب اللباس، باب التصاوير، [٣٢٣ / ٨]

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب المظالم، باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو

تخرق الزقاق، الرقم / ٢٣٤٧ [٨٧٦ / ٢]

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، الرقم / ٢٦١٠٣ [٤٣ / ٢٠٩]

(٤) أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الصور تكون في الثياب،

المهانة والله تعالى أعلم.

فظهر أن العلل الثلاث متلازمة والتعليل بالثلاثة صحيح ويسوغ الحصر في كل واحد منها ولباب التحقيق أن أصل العلة هو التعظيم والتشبه إنما يأتي من التعظيم ومن أجل التعظيم يمتنع ملائكة الرحمة من الدخول لذلك أحلت صور الإهانة، بأن تكون في بساط يجلس عليه، وتوطأ أي الصورة بوضع القدم عليها في حالة القيام هذا تقرير لكلام المشايخ والله الحمد.

ثم أقول: وإذا كان كل تعظيم تشبهاً بعبادة الصورة وكل تشبه بالعبادة موجب لنفور الملائكة قطعاً فالتفرقة بالعارض واللازم لا أصل لها، وإنما عرض التعظيم في التعليق (للصور) والنصب بهذا الفعل (يعني التشبه) ليس أنه كان عارضاً للصورة نفسها فالمصلي إذا جعل الصور في بساط مفروش بموضع سجوده وسجد عليها كان هذا مثل التعليق والنصب ومنع عند ذلك دخول الملائكة لأن امتناعهم كان لأجل التعظيم والتعظيم قد وجد.

فما استظهره الشامي غير ظاهر فإن فرق بأن جعلها في المفروش إهانة لها فتعارض تعظيم السجود عليها فذلك أمر آخر غير كون التعظيم عارضاً وستعلم ما فيه بعون الله تعالى، أما قول "الحلية" «ذلك ليس بمانع من دخول الملائكة»، كما أفادته هذه النصوص، فأقول: لم تفد النصوص أن مجرد جعلها في فراش أو وسادة يخرجها عن منع الملائكة بل قيده بقوله منبذتين توطأن

و"للنسائي" في رواية «تجعل بساطاً يوطأ»^(١) وللطبراني في "الأوسط" «رخص فيما كان يوطأ»^(٢) فمن جعلها في بساط ثم علقه على الجدار كالأستار أو وضعه على الرأس حرم قطعاً ومنع الملائكة من الدخول، فكذا من جعلها في بساط ثم سجد عليها، وبالجمله القصد هو الامتihan المطلق ولم يحصل ألا ترى إلى ما في "البحر" عن "المحيط" «إذا كانت في موضع قيامه أو جلوسه لا يكره لأنها استهانة بها وكذلك على الوسادة إن كانت قائمة يكره لأنه تعظيم لها إن كانت مفروشة لا تكره»^(٣). أهـ وإلى ما في "الحلية" من "شرح الجامع الصغير" للإمام البزدوي «يكره ما يكون على الوسائد الكبار أي لانتصابه بكبها وكذلك كل شيء ينصب فيصير تعظيماً له فأما إذا كانت تحقيراً له فلا بأس كالبساط المفروش والوسادة الملقاة لأن في ذلك استهانة بالصورة». أهـ وقد تقدم معناه عن "الهداية" و"الكافي" و"التبيين".

ثم أقول: إنما تكره الصورة خلف المصلي فيما إذا كانت منصوبة أو معلقة أو منقوشة في الجدار أو ملصقة في مرآة وهذا تعظيم قطعاً فانتفى قول المعراج «لا تعظيم فيه ولا تشبه» كما تقدم وليت شعري إذا انتفيا فما الموجب للكرهية، فإن ميل إلى التمسك بامتناع الملائكة، قلنا إذ لا تعظيم فلا امتناع.

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، ذكر أشد الناس عذاباً، الرقم/ ٥٣٦٥ [٨]

[٢١٦/

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، الرقم/ ٥٧٠٣ [٣١/ ٦]

(٣) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢٩/ ٢]

ثم أقول: أيما شيء أمر الشرع بتعظيمه وأوجب إهانتته لو عاملته معاملة فيها تعظيم له من جهة وإهانة من جهة أخرى فهو حرام ممنوع، ولا يسوغ أن نقول: تساوي التعظيم والإهانة بعد ما تعارضا.

إذ لا يجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام واعتبر هذا بمن يقبل الوثن ويضربه بالنعل فهل يقال تكافأ التقييل والضرب فيجوز؟ كلا! بل يحرم لأنه خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

لذلك كره محرر المذهب الإمام محمد في "كتاب الأصل" «الصورة في السجادة مطلقاً، لأن السجادة معظمة وكون الصورة فيها تعظيم لها ولم يبال بأن السجادة تفرش على الأرض والافتراش إهانة للصورة ويوضع القدم عليها وهذا منتهى الإهانة». فالوجه أن التعظيم مكروه مطلقاً وإن استصحب إهانة كما أن إهانة المعظمين في الدين حرام مطلقاً وإن كان معه ألف تعظيم. في "الهداية": «أطلق الكراهة في الأصل لأن المصلى معظم»^(١).

في العناية: «ومعناه أن البساط الذي أعد للصلاة معظم من بين سائر البسط، فإذا كان فيه صورة كان نوع تعظيم لها ونحن أمرنا بإهانتها فلا ينبغي أن يكون في المصلى مطلقاً سجد عليها أو لم يسجد»^(٢).

(١) الهداية، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [١ / ١٢٢]

(٢) العناية شرح الهداية على هامش فتح القدير، كتاب الصلاة، (فصل) (ويكره للمصلى أن يعبد بثوبه أو بجسده، (١ / ٣٦٣).

ومثله في "التبيين" وغيره فانتفى ما وجه به العلامة الشامي عدم التعظيم فيها إذا كانت خلفه على ستر أو حائط واستقر عرش التحقيق على تلازم العلل الثلاث والله الحمد.

ثم أقول - وبالله التوفيق - : التشبه نوعان:

الأول: العام الذي يتأتى بإمسك الصورة الممنوعة على وجه التعظيم مطلقاً، كما تقدم تحقيقه والتصريح به عن الإمام فخر الإسلام.

والآخر: الأخص الذي يظهر زيادة على هذا بفعل أو هيئة للمصلي مثلاً الإتيان بأفعال الصلاة بجعل الصورة نصب العين وهذا أشد وأخبث وهذا أخص لا محالة من نفس التعظيم وعليه يصدق قول "الشامي": «التعظيم أعم» وقول "الحلية": «أن ليس مداراً بل يوجب الزيادة» وحيث يوجد هذا النوع تكره الصلاة كراهة تحريم وإلا فإمسك الصورة في البيت على وجه التعظيم ممنوع قطعاً.

في "الحلية" و"البحر" و"رد المحتار": «هذه الكراهة كراهة تحريم». زاد في "البحر": «ينبغي أن يكون حراماً لا مكروهاً إن ثبت الإجماع أو قطعية الدليل لتواتره».

وعن هذا يتأتى في الصلاة كراهة تنزيهه. في العناية:

«لأن تنزيه مكان الصلاة عما يمنع دخول الملائكة مستحب»^(١). أه وفي

(١) العناية شرح الهداية على هامش فتح القدير، كتاب الصلاة، (فصل) (ويكره للمصلي أن

حاشية العلامة سعدي أفندي «فتكون الكراهة تنزيهية»^(١). أه هذه هي الكراهة التي اعتبرها المحقق (ابن الهمام) سارية من المكان إلى الصلاة. وبتقريرنا هذا ظهر أن ما أطلق في الكتب من لفظة «كره» في حق الصلاة في مسألة الصورة المراد به الأعم من كراهة التحريم والتنزيه.

وعليه يستقيم قول الشامي: «ظاهر كلام علمائنا أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره إبقاءه وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت»^(٢). أه وإلا فعلة كراهة التحريم في الصلاة هو التشبه الخاص وفي الإبقاء هو التعظيم وقد اعترف أنه أعم من التشبه وانتفاء الأخص لا يوجب انتفاء الأعم.

أقول: وقد ظهر بما قررنا أن السؤال الذي ذكره المحقق لم يكن واردًا من أصله فإن المنتفي عند الاستدبار هو التشبه الخاص ولا تنحصر الكراهة فيه.

وأقول: ظهر أيضًا أن الجواب الذي أبداه ليس مما أبداه، بل هو مفاد كلام المشايخ وتعليقهم بامتناع الملائكة.

وأقول: ظهر أيضًا أن السؤال الذي أورد المحقق "الخلبي" على مسألة

يعبث بثوبه أو بجسده، (٣٦٣/١)

(١) حاشية السعدي جلي على العناية، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها،

(٣٦٣/١)

(٢) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، (٤٣٧/١).

السجود على التصوير لم يكن واردًا أيضًا لأنه إن انتفى فيه [التشبه] فالتشبه الخاص [أي: إن فرضنا صدق الانتفاء فهو انتفاء التشبه الخاص] بل لا نسلم انتفاءه أيضًا فإن السجود على التصوير يشبه عبادته قطعًا كما نص عليه في "الكافي ولفظه": «السجود عليها يشبه عبادة الأوثان». وفي "التبيين" ونصه: «السجود عليها يشبه عبادتها فيكره»^(١) فانتنى ما ذكر العلامة الشامي «أن لا تشبه فيه».

أقول: وظهر أيضًا إن تنزلنا وسلمنا انتفاء الخاص أن الجواب الذي أبداه في "الحلية" وظن أنهم لم يذكروه كلامهم محيط به كما علمت والله الحمد.

أقول: وبتحقيقنا هذا يحصل التوفيق في مسألتين:

الأولى: كراهة الصلاة حيث كانت الصورة خلفا فمن أثبت وهم الأكثرين وجعله في التنوير، الأظهر، أثبت كراهة التنزيه، ومن نفى وهو الذي مشى عليه صدر الشريعة في "شرح الوقاية" وجزم به في متنه "النقاية" واعتمده في الغاية كما في "التبيين" والدرر" والإمام العتابي كما في "الفتح" وتبعه ابن كمال باشا في "الإيضاح" نفى كراهة التحريم.

والثانية: الصلاة على سجادة فيها تصاوير إذا لم يسجد عليها، نفى الإمام محمد الكراهة في "الجامع الصغير" «وأثبتها في "الأصل" والكل صحيح بالتوزيع أي يكره تنزيهاً لا تحريماً والوجه فيها وجود التشبه العام دون الخاص

(١) تبيين الحقائق، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، كتاب الصلاة، [١ / ١٦٧]

وذلك ظاهر في الأولى، أما الثانية فلأن وضع التصوير في المصلي تعظيم له كما سمعت وكل تعظيم له تشبه بعبادته كما علمت وكل صلاة كان معها التلبس بهذا التشبه كرهت ولا ينافيها وجود الاستهانة بوجه آخر كما قدمنا فانتفى ما ذكر ههنا في "الحلية" حيث قال قلت يلزم على هذا أن يكون ما في الأصل موضوعاً في المصلي لا غير وما في "الجامع" فيما عداه وفيه ما لا يخفى^(١). أهـ

أقول: بل كلاهما في المصلي ولا بعد فيه والتطبيق ما ذكرنا قال: -رحمه الله تعالى^(٢)- «والأحسن أن يقال ظاهر الكتابين التعارض فيما عدا موضع السجود فيما أن يكون ما في الجامع من القيد المذكور قيداً اتفاقياً وإما أن يكون ما في الجامع^(٣)» أهـ يريد أن التوفيق إما بإرجاع ما في "الجامع" إلى ما في الأصل من إطلاق الكراهة سواء كانت في محل السجود أو غيره والتقييد بكونها فيه وقع وفقاً أو بإرجاع ما في الأصل إلى ما في الجامع بحمل المطلق على المقيد.

أقول: وكأنه عند هذا التحرير لم يتيسر له مراجعة "الجامع الصغير" فإن عبارته لا تحتل ما ذكر من إلغاء القيد وإنما كان مساعه لو كان منطوقه كراهة الصلاة مقيداً بكون الصورة في محل السجود، فكان يفيد عدم الكراهة في غيره بطريق المفهوم، فيقال إن القيد اتفاقي، وليس كذلك بل أصل منطوقه ما ينافي

(١) التعليق المجلى كما في منية المصلي على هامش منية المصلي، بحوالة الحلية، (ص ٣٦٥)

(٢) المراد به هنا: صاحب الحلية.

(٣) "الحلية"، فصل فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، ٢/ق ١٧٣ ملتقطاً.

الأصل أعني عدم الكراهة، فأين المساع لما ذكروا؛ هذا نص "الجامع": «لا بأس أن يصلي على بساط فيه تصاوير ولا يسجد على التصاوير»^(١). أه قال: -رحمه الله تعالى- وهذا أولى (أي الثاني) لأنه لا يظهر وجه القول بكراهة الصلاة على بساط كبير فيه صورة تحت قدم المصلي وهو لازم الأول بخلاف الثاني^(٢).

أقول: قد أفدناك الوجه فتشكر، ثم لا وجه يظهر لتقييده بالكبير بعد فرض الصورة تحت القدم والله تعالى أعلم وتبعه "البحر" في هذا البحث كله غير أنه قال: «أطلق الكراهة في الأصل فيما إذا كان على البساط المصلي عليه صورة لأن الذي يصلي عليه معظم فوضع الصورة فيه تعظيم لها بخلاف البساط الذي ليس بمصلي»^(٣). أه فحمل البساط على السجادة كما حملنا ثم تبع "الحلية" فقال: «وتقدم عن "الجامع الصغير" التقييد بموضع السجود فينبغي أن يحمل إطلاق الأصل عليه وإنها إذا كانت تحت قدميه لا يكره اتفاقاً»^(٤). أه

أقول: قوله و«إنها» معطوف على قوله «أن يحمل» داخل تحت ينبغي فهو بحث منه بناء على ما حمل عليه كلام الأصل، وقد علمت ما فيه بل تكره في

(١) الجامع الصغير كتاب الصلاة، باب في الإمام أين يستحب له أن يقوم وما يكره له أن

يصلي إليه، [ص ٨٦]

(٢) التعليق على المجلي كما في منية المصلي على هامش منية المصلي، بحوالة الحلية، مكروهات

الصلاة، (ص ٣٦٥)

(٣) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢ / ٣٠]

(٤) المرجع السابق.

المصلى مطلقاً، وإن كانت تحت القدم وما في " الدر " وغيره « لا يكره لو كانت تحت قدميه أو محل جلوسه لأنها مهانة »^(١). أهد مخصوص بغير السجادة بدليل الدليل وقد نقلوا قاطبة عن الأصل إطلاق المرسل في المصلى، وما عللوا به شامل لكل صورة كما لا يخفى، نعم، في بساط غيره لا يكره إذا صلى عليه ولم يسجد عليها وإن لم تكن تحت قدميه بل ولو كانت أمامه لوجود الإهانة مطلقاً مع عدم التعظيم بوجه قال في " الحلية " نقلاً عن " شرح الجامع الصغير " لفخر الإسلام « لا يكره أن يصلي دون وسادة عليها تصاوير »^(٢).

أقول: هو نص نفس " الجامع الصغير " ثم المراد بالوسادة الصغيرة دون كبيرة تورث الصورة انتصاباً كما تقدم ثم لا يخفى عليك أن التوفيق الذي ذكره " الفقير " أولى مما اختاره هذا المحقق، لأن فيه إهمال أحدهما في بعض متناولاته وفيما ذكرت أعمال كليهما في كله، فانظر إلى كثرة الفوائد في كلام المشايخ - رحمهم الله تعالى - وهكذا كلامهم إذا أمعن فيه النظر وساعد التوفيق من اللطيف الخبير عز جلاله والله الحمد.

ثم أقول: وبه أستعين: العلة؛ وإن نقحت على وجه أحسن، ولكن بقي بعض تنقيح عظيم، إذا كانت علة الكراهة التشبه بالعبادة سواء كان التشبه أعم أو أخص فلا بد أن تكون الصورة من جنس ما يعبد المشركون لأن ما لا يعبد

(١) الدر المختار [١/٦٩٨]

(٢) التعليق على المجلى كما في منية المصلى على هامش منية المصلى، بحوالة الحلية، (ص ٣٦٣)

المشركون ليس في حكم الوثن حتى يكون في إبقائه على وجه التعظيم أو في الصلاة إليه تشبه بعبادة الوثن والعياذ بالله ولذلك يعللون الكراهة بالعبادة وعدمها بعدمها حيث يقولون المشركون لا يعبدونه فلا كراهة. مثلاً:

(١) صورة صغيرة لا تبدو تفاصيل أعضائها للناظر إذا وضعت على الأرض لا تورث الكراهة لأنه ليس عادة المشركين عبادة مثل هذه الصورة الصغيرة. في "الهداية" و"الكافي" و"التبيين": «لو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبدو للناظر لا يكره لأن الصغار جداً لا تعبد»^(١).

وفي فتح القدير:

«فليس لها حكم الوثن فلا تكره في البيت»^(٢). أهد وفي ذلك آثار مأثورة عن ساداتنا الصحابة أمير المؤمنين الفاروق الأعظم، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، ونعمان بن مقرن، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وأبي موسى الأشعري -رضي الله تعالى عنهم- وسيدنا النبي دانيال عليه الصلاة والسلام كما بينها في "الحلية".

(٢) مقطوعة الرأس ومحوه الوجه لا تكره لأنها لا تعبد ولا يكفي محو الحاجب والعين ولا قطع الأربع من اليدين والرجلين لنفي الكراهة. في "التبيين" و"البحر": «مقطوعة الرأس لا تكره لأنها لا تعبد بدون الرأس

(١) الهداية: (١/١٢٢)

(٢) شرح فتح القدير [١/٤١٥]

عادة ولا إعتبار بإزالة الحاجبين أو العينين لأنها تعبد بدونها»^(١).

قال في "الهداية": «محو الرأس ليس بتمثال لأنه لا يعبد بدون الرأس»^(٢).

وفي "العناية": «أنه لا يعبد بلا رأس فكان كالجهادات»^(٣).

وفي "الخلاصة" و"الفتح" و"الحلية" و"البحر" واللفظ له: «لا اعتبار بقطع اليدين أو الرجلين»^(٤). أهـ وكذا هو في "الخلاصة" ثم "الحلية" بحرف التردد ولفظ المحقق «لو قطع يديها ورجليها لا ترفع الكراهة»^(٥). أهـ أعني بحرف الجمع وهو المراد.

وحرر في "الغنية" معللاً كلتا المسألتين أي الصغيرة ومقطوعة الرأس لأنها لا تعبد فانتفى التشبه الذي هو سبب الكراهة^(٦).

(٣) لا كراهة فيما إذا كان الشمع أو المصباح أو القنديل أو اللبنة أو مصباح الغاز أو الفانوس أمام المصلي لأنها لا تعبد. ولو كانت النار المتهبة أو تنور من

(١) تبين الحقائق، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، كتاب الصلاة، [١ / ١٦٦]، البحر

الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢ / ٣٠]

(٢) الهداية (١ / ١٢٢)

(٣) العناية شرح الهداية على هامش فتح القدير، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة،

(١ / ٣٦٣)

(٤) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢ / ٣١]

(٥) شرح فتح القدير [١ / ٤١٦]

(٦) غنية المستملى شرح منية المصل، كراهة الصلاة، (ص ٣٥٩)

جمرة أو وطيس أو موقد أو كان أمام المصلي في الصلاة كرهت لأن المجوس تعبدها.

في "العناية" بعد العبارة التي ذكرت آنفاً:

«فصار كالصلاة إلى شمع أو سراج في أنها لا يعبدان ويكره لو كان بين يديه كانون فيه جمر أو نار موقدة»^(١).

في "الفتح" تحت مسألة الشمع:

«لأنهم لا يعبدونه بل الضرام جمرًا ونارًا»^(٢).

وفي "تبين الحقائق" و"البحر الرائق": قال: - رحمه الله تعالى - «أو شمع أو سراج لأنها لا يعبدان والكراهة باعتبارها وإنما يعبدها المجوس إذا كانت في الكانون وفيها الجمر أو في التنور فلا يكره التوجه إليها على غير ذلك الوجه»^(٣).
أهـ

أقول: "البحر" تبع "التبيين" في قوله: «والكراهة باعتبارها»^(٤)، فرجع إلى الصواب.

(١) العناية شرح الهداية على هامش فتح القدير، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، (٣٦٣/١)

(٢) شرح فتح القدير [٤١٦/١]

(٣) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٣٤/٢]

(٤) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٣٤/٢]

وفي الكافي: «أن قطع الرأس فلا بأس به لأنه لا يعبد بلا رأس ولهذا لو صلى إلى تنور أو كانون فيه نار كره لأنه يشبه عبادتها وإلى قنديل أو شمع أو سراج لا، لعدم التشبه»^(١).

وفي "الهندية" نقلاً عن "المحيط" للإمام شمس الأئمة السرخسي: «من توجه في صلاته إلى تنور، فيه نار تتوقد، أو كان فيه نار، يكره، ولو توجه إلى قنديل، أو إلى سراج، لم يكره»^(٢).

وفي "الفتاوى" للإمام الأجل قاضي خان: «يكره أن يصلي وبين يديه تنور، أو كان فيه نار موقدة؛ لأنه يشبه عبادة النار، وإن كان بين يديه سراج، أو قنديل، لا يكره؛ لأنه لا يشبه عبادة النار»^(٣).

وكذلك في "خزانة المفتين" نقلاً عن "الخانية" إلى قوله.... لا يكره.

أقول: هذه نصوص الأئمة الأجلة فسقط ما في "القنية" «أن المجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة»^(٤). أهـ وإن تبعه في "الدر" التمرتاشي ثم السيد

(١) الكافي شرح الوافي، كتاب الصلاة، باب ما يكره في الصلاة، ١/ق ٩٧.

(٢) الفتاوى الهندية، كتاب الصلاة، الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، [١

/١٠٨]

(٣) فتاوى قاضي خان، كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة وما يكره في الصلاة،

(٥٧/١)

(٤) القنية المنية، كتاب الكراهية، باب كراهية في الوضوء وكيفية الصلاة، (ص ٤٩).

أبو السعود الأزهرى ثم السيد الطحطاوي في "حاشية المراقي" و"الدر"، ولفظه: «لأن المجوس لا يعبدون الذهب بل الجمر». (١) أه ومثله في "مجمع الأنهر" وأشار إليه "الشرنبلالي" في "مراقبه" ثم "الزاهدي" نفسه أظهر ضعفه إذ قال: بعده حتى قيل: «لا تكره إلى النار الموقدة» (٢). أه

أقول: إن كان صحيحًا، أنهم لا يعبدونها فما معنى تعبير هذا القيل بقيل إلا أن يقال إن الموقدة قلما تخلو عن جمر وفيه نظر، بل لا تشتمل عليه إلا قريب الانتهاء ثم ربما تكون الموقدة من حشيش ونحوه ولا جمر ثمة والله تعالى أعلم.

(٥ / ٤) لا يكره أن يكون أمام المصلى مصحف شريف، أو سيف وغيره، لأن هذه الأشياء لا تعبد كما في الكتب الثلاثة وعامة الكتب ولفظ الإمام الزيلعي: «إنهما لا يعبدان، وباعتبارها تثبت الكراهة وفي استقبال المصحف تعظيمه وقد أمرنا به» (٣).

أقول: ذلك هو الفرق النفيس الذي أسلفه الفقير (٤) في صدر الكلام. ولفظ البحر: «أما المصحف فلأن في تقديمه تعظيمه، وتعظيمه عبادة

-
- (١) الدرر الحكام شرح غرر الأحكام، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، (١ / ١١٠)، حاشية الطحطاوي على المراقي، كتاب الصلاة فصل فيما لا يكره للمصلي، [ص ٢٤٨]
 - (٢) القنية المنية، كتاب الكراهية، باب كراهية في الوضوء وكيفيات الصلاة، (ص ٤٩).
 - (٣) تبيين الحقائق، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، كتاب الصلاة، [١ / ١٦٧]
 - (٤) المراد به: الشيخ الإمام أحمد رضا خان القادري الحنفى رضى الله عنه.

والاستخفاف به كفر فانضمت هذه العبادة إلى عبادة أخرى فلا كراهة^(١). أه
فاحفظه فإنه ينفعك.

(٦) قياساً على الصورة الصغيرة، نفوا الكراهة عن المستورة، لأنها مثل الصغيرة في عدم الظهور كما تكون الصورة في روية موضوعة في كيس، أو صرة، وكما تكون في بعض القلانس التركية من صنع النصارى صور في الداخل، ففي هذه الأحوال لا تكره الصلاة، لأن إمساك الصور الممنوعة في حرز ممنوع وإن أمسكها مغلقة في صندوق ولم يفتح ولم تكره الصلاة ثمة.
وفي "المحيط" و"الخلاصة" و"الحلية" و"البحر":

رجل في يده تصاوير وهو يؤم الناس لا تكره إمامته لأنها مستورة بالثياب فصار كصور في نقش خاتم وهو غير مستين^(٢). أه ولفظ "الخلاصة": «إذا كانت في يده، (وفي نسخة على يديه) وهو يصلي لا بأس به؛ لأنها مستورة بثيابه، وكذا لو كان على خاتمه^(٣). أه عزا في "الحلية" العبارة الأولى "للمحيط" و"الخلاصة" معاً وفرق في "البحر" فأحسن وقال: تحت قول "المحيط" وهو يفيد أن المستين في الخاتم تكره الصلاة معه^(٤). أه

(١) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٣٤ / ٢]

(٢) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢٩ / ٢]

(٣) خلاصة الفتاوى، كتاب الصلاة، باب الجنس فيما يكره في الصلاة، [٥٨ / ١]

(٤) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢٩ / ٢]

أقول: العادة أن الخاتم لا يكون عليها إلا غير مستيين بل لعل الخاتم لا يحتمل إلا إياه فقول "المحيط" «وهو غير مستيين» لبيان العلة الجامعة بين نقش الخاتم والمستور قال: في "البحر": «ويفيد أنه لا يكره أن يصلي ومعه صرة، أو كيس، فيه دنانير، أو دراهم، فيها صور صغار لاستتارها»^(١). أهـ واعترضه في "النهر" «بأن عدم الكراهة في الصغار غنى عن التعليل بالاستتار، بل مقتضاه ثبوتها إذا كانت منكشفة، وسيأتي أنها لا تكره الصلاة، لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت لخبر أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة»^(٢). أهـ نقله في "المنحة" مقرراً عليه.

أقول: وهو كما قال: وكأن زيادة الصغار وقع وفاقاً؛ فإن المعهود في الدراهم والدنانير هي الصغار، «لكن» في قوله: «لكن ما قد علمت أن الصغار لا تكره في البيت» أيضاً كما مر تصريحه عن "الفتح" وقد تضافروا على نقل آثار فيها عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وقد قدمنا عن "الإمام فخر الإسلام" «أن إمساك الصورة على سبيل التعظيم ظاهراً مكروه»... الخ فقيده بلا ظاهر فغيره لا يورث كراهة لا في الصلاة ولا في الإمساك قال "البحر": «ويفيد أنه لو كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب ساتر له لا يكره أن يصلي فيه لاستتارها

(١) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢٩ / ٢]

(٢) منحة الخالق على بحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، [٢٧ / ٢]

بالثوب الآخر والله تعالى سبحانه أعلم»^(١). أهـ

أقول: ولا قرّة عين فيه لمن يمسك التصاوير في صندوقه للنظر فيه متى شاء فإنها وإن كانت مستورة ما دامت في الصندوق لكنه يفتحه ويخرجها فتظهر فيأتي التحريم والإمساك لأمر ممنوع ممنوع كمن أمسك امرأة ليفجر بها فهو في إثم الفجور حين لا يفجر لأن الأعمال بالنيات نسأل الله السلامة، بل لو أمسكها ولم يقصد النظر فيها متى شاء كان فيه حفظ ما فيه الفساد، فكان كإمساك آلة اللهب لمن لا يضرب، قال الإمام الأجل قاضي خان في "فتاواه": «لو أمسك شيئاً من هذه المعازف والملاهي يكره ويأثم وإن كان لا يستعملها، لأن إمساك هذه الأشياء يكون للهو عادة»^(٢). أهـ

(٧) لا بأس إذا كان صور القمر والشمس والنجوم والشجر بين يدي المصلي لأن المشركين وإن عبدوا هذه الأشياء لكنهم لا يعبدون صورها. و"معبد سومنات"^(٣) ولو كان معبداً للقمر ولكنه كان فيه وثن حسبوه صورة روحانية للقمر ولم يكن صورة شكل هلالى أو قمري أو بدري. في "رد المحتار" عن "الدراية شرح الهداية": «إن قيل: عبد الشمس والقمر

(١) البحر الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢٩ / ٢]

(٢) فتاوى قاضي خان، كتاب الحظر والإباحة، فصل في التسييح والتسليم... إلخ، [٤

[٤٣٧ /

(٣) معبد الهندوس: الذين كانوا يعتقدون أنه يجي ويُميت.

والكواكب والشجرة الخضراء قلنا عبد عينه لا تمثاله» (١). أهـ

أقول: وبه ظهر بطلان ما بحث "القاري" في "المرقاة" إذ قال ما عبد من دون الله «ولو كان من الجمادات كالشمس والقمر ينبغي أن يحرم تصويره» (٢). أهـ وهو ما ترى بحث غريب ساقط لا دليل عليه، ولا أثر له في كلام الأئمة، بل يخالف لإطلاقات جميع كتب المذهب متوناً وشروحاً وفتاوى، والله الموفق. هذا. ثم قال "العلامة الكاكي": «فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الأشياء. قال الشامي: أي لأنها عين ما عبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورتها» (٣). أهـ

أقول: تفرع عجيب وبحث غريب، فالمسافرون في القفار والبحار ربما لا يجدون ملجأً من استقبال الشمس في العصر، والقمر فيها، أو في المغرب، أو في العشاء، ولا محيد لهم عن استقبال الكواكب في العشاء، وأين يهرب المصلي في الغياض! والرياض عن استقبال شجرة خضراء، بل ربما لا يجد له سترة غيرها، فيلجأ عليها بحكم الشرع، وروى "الإمام أحمد" و"أبو داود" عن "المقداد بن الأسود" -رضي الله تعالى عنه- قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى عمود، ولا عود، ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن والأيسر، ولا

(١) رد المحتار، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [١ / ٤٣٦]

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، كتاب اللباس، باب التصاوير، [٨ / ٢٣٧]

(٣) رد المحتار، بحواله معراج الدرابة، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها،

يصمد له صمدا»^(١). ثم إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إنما نهى عن الصلاة حين تشرق الشمس وحين تستوي وحين تتدلى للغروب ولم يقيده بكونها قبالة المصلي، بل أينما كانت ولو وراء ظهره ولو في غيم غليظ وعلله بأنها تكون إذ ذاك بين قرني الشيطان لا بأنها عبت من دون الرحمن والقمر والنجوم تغني عن السترة "فلا بى داود" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى غير سترة فإنه يقطع صلاته الكلب والحمار والخنزير واليهود والمجوسى والمرأة ويجزي عنه إذا مروا بين يديه على قذفة بحجر»^(٢) و"للطحاوي" «يكفيك إذا كانوا منك قدر رمية»^(٣) وفي "الهندية" عن "التتارخانية" «إن كانت القبور وراء المصلي لا يكره فإنه إن كان بينه وبين القبر مقدار ما لو كان في الصلاة ويمر إنسان لا يكره فهنا أيضًا لا يكره»^(٤). أهـ

أما الشجر فأقول: كونهم عبدوا نوعًا أو شخصًا من الشجر يستلزم كراهة الاستقبال إلى ذلك النوع أو الشخص بخصوصه لا إلى كل شجرة وليس ذلك

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، الرقم / ٢٣٨٢٠ [٣٩ / ٢٤٣]، وابدوداود في سننه، كتاب

الصلاة، باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه؟، الرقم / ٦٩٣ [١ / ٢٤١]

(٢) أخرجه ابدوداود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة، الرقم ٧٠٤ [١ / ٢٤٥]

(٣) أخرجه الطحاوى شرح معاني الآثار كتاب الصلاة، باب المرور بين يدي المصلي هل

يقطع عليه ذلك صلاته أم لا؟، الرقم / ٢٦٣٦ [١ / ٤٥٨]

(٤) الفتاوى الهندية كتاب الصلاة، الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره، [١

مثل التمثال فإن الحكم متعلق بنفسه من دون نظر إلى كونه صورة ما عبده أولاً كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى بخلاف الأعيان فلا يعتبر فيها الجنس بل خصوص ما عبد على وجه عبد ألا ترى إلى ما مر من الفرق بين تنور فيه نار وبين شمس وسراج. أولاً ترى أن النبي ﷺ كان يستتر في صلاته براحلته ولم يمنعه عن ذلك كونها من جنس الحيوان الذي يعبد منه المشركون نوع البقر وعبدوا شخص عجل السامري. أخرج "الشيخان" عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما «أن النبي ﷺ كان يعرض راحلته فيصلي إليها»^(١) وفي "الفتح": «إن استتر بظهر جالس كان سترة وكذا الدابة واختلفوا في القائم»^(٢). أه وفيه وفي "الهندية عن النهاية" «قالوا حيلة الراكب أن ينزل فيجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير هي سترة فيمر»^(٣). أه فالذي تحرر بها تقرر كراهة استقبال خصوص حيوان أن شجر أخضر يعبد المشركون إن نوعاً فنوعاً أو شخصاً فلذلك المشخص عيّد دون غيره من نوعه بشرط أن لا يكون بينه وبين المصلي أكثر مما يؤثم المار. هذا ما ظهر لي وأرجو أن يكون صواباً إن شاء الله تعالى والله تعالى أعلم.

ظهر بجميع هذه المسائل أن التشبه لا بد له أن يكون ذلك الشيء من جنس

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، أبواب سترة المصلي، باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل، الرقم / ٤٨٥ [١ / ١٩٠]، والمسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب

سترة المصلي، الرقم / ٥٠٢ [١ / ٣٥٩]

(٢) شرح فتح القدير [١ / ٤٠٦]

(٣) شرح فتح القدير [١ / ٤٠٦]

ما يعبد المشركون.

أقول: ومن ههنا تنشأ أسئلة عدة:

الأول: أما الأعيان فظاهر معناه (أي التشبه) أن يكون عين ذلك الشيء نوعاً أو شخصاً يعبد المشركون، ولكن لا يوجد هذا المعنى أبداً في الصورة. صورة الشمس والقمر لا يكره اقتناؤها في البيت ولا تكره الصلاة إذا كانت تلك الصورة بين يدي المصلي مع أنها معبودان باطلان. وحرم اقتناء صورة كل إنسان وحيوان وتكره الصلاة من أجلها مع أن المشركين لا يعبدون كل صورة فما منشأ هذا وما تقدم من أن الشمس والقمر يعبد العين منهما لا الصورة ههنا يرد (هذا السؤال) بالأولى فإنه لا يعبد عينه ولا صورته. إن قيل ذلك المذكور لا روح له وهذا ذو روح قلنا: هذا هو السؤال إذا كان المدار على العبادة فصورة المعبود الباطل كيف لا تكون ممنوعة وموجبة للكراهة. ولماذا يحرم صورة ذي روح غير معبود ويوجب الكراهة.

الثاني: استثنى مقطوع الرأس وممحو الوجه، لأنه لا يعبد وظاهر أن هذا النفي ليس نفي إمكان حيث لا يستبعد من وقاحة المشركين عبادة شيء فضلاً أن يكون مستحيلاً إذ أنهم يعبدون البذر (الذكر) والفرج فما يمنعهم من عبادة صورة تشمل معها بقية البدن وإن انعدم الرأس.

بل المراد نفي العادة إذ ليس دأبهم عبادة جسم بدون الرأس وقد مر من

"تبيين الحقائق" و"البحر الرائق" ما نصه: «لأنها لا تعبد بدون الرأس عادة»^(١).

الآن توجه سؤال واضح أنه لم لم تجز صورة قطعت أطرافها الأربعة من اليدين والرجلين؟ إذ ليس من دأبهم عبادة مثل هذه المضغعة بل يتوجه نفس هذا السؤال فيما إذا محي الحاجبان والعينان لأن كون ذلك معبودًا لهم عادة في محل المنع إن قلتم لا تبقى الحياة بدون الرأس والوجه وتمكن الحياة بدون سائر الأعضاء (سوى الوجه والرأس).

قلنا إذا كان المدار على الحياة دون عادة العبادة هذا خلف. وإنما أخذوا الحياة لأن أصل مناط المنع (أي كون الصورة تعبد عادة) منفي بدون الحياة لا لأن الحياة أصل المناطق حتى لو كانت الحياة باقية استمر الحكم (بالمنع) ثابتًا وإن انتفى كونها معبودة عادة.

الثالث: فرقوا بين مقطوع الرأس وبين مقطوع الأطراف بالموت والحياة (أي اعتبروا الحياة في مقطوع الرأس ولم يعتبروها في مقطوع الأطراف) فما الفرق بين الصورة الصغيرة وبين المقطوعة الأطراف؟ كلتاها قابلتان للحياة وكلتاها لا تعبدان عادة، بل لماذا صلحت الصورة الكبيرة للاستثناء (من المنع) بمجرد كونها مستورة أفاد (في الصورة الكبيرة) التغير الخارجي بقدر كذا حيث تبدلت هيئة واحدة ولم يفد هذا التغير العظيم من قطع الأربع من اليدين والرجلين من

(١) تبيين الحقائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [١ / ١٦٦]، البحر

الرائق، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، [٢ / ٣٠]

الأصل مع أن الستر يحتمل إكرام الصورة أيضًا. وقطع الأيدي والأرجل صريح إهانة.

(السؤال الرابع): ما الفرق حيث يحرم اقتناء صورة زيد وشاة مثلاً في البيت بغير إهانة والمشركون لا يعبدون زيداً ولا شاة ولا صورتيهما. ولا يحرم اقتناء بقرة في البيت بغير إهانة وهي معبودة باطلة لهم وعقلها ليس للإهانة بل لحفظها وكم من بقرة وثور يقتنى غير معقود.

إن قلت اقتناء البقرة من أجل اللبن ولا غرض صحيح في اقتناء الصورة. قلنا: الفرض الصحيح على أربع مراتب الضرورة، والحاجة، والمنفعة، والزينة، إن كانت البقرة في مرتبة الثالثة فالناس يقذفون الصورة في درجة رابعة. إذا فهذا أيضًا لم يكن بدون غرض. ومع هذا تحتل أغراض أخرى في الصورة مثلاً صورة معركة جهاد غلب الله عز وجل فيها المسلمين على الكفرة حيث تترامى عزة المسلمين وذلة الكفرة متمثلة ويكون ذكراً لنعمة الله سبحانه وتعالى وينشأ رغبة لبذل المهج من أجل الدين كما بذل هؤلاء العباد إلى غير ذلك من المصالح.

وهي محرم اقتناءها (أي: صورة معركة جهاد) من أجل هذه الثلاثة (الأغراض المذكورة) أيضًا فوجب أن يؤخذ في الصورة معنى ويعتبر مناط يرتفع به كل هذه الأسئلة. وتنطبق عليه كل المسائل منعاً وإباحة.

فأقول وبالله التوفيق: ليس مناط المنع هنا عبادة الصورة ولا عبادة ذي

الصورة ولا نوعاً ولا جنساً قريباً له ولا كونها بحالة لو كان ذو الصورة على ذلك الحالة لعاش. لا ترتفع تلك الأسئلة على شيء من هذه الوجوه ولا تلتئم الفروع. بل المناط (للمنع) كون الصورة في معنى الوثن كما أشار إليه "المحقق" في "الفتح" حيث قال كما تقدم «فليس لها حكم الوثن فلا يكره في البيت»^(١)

ولذلك خصت الصورة الحيوانية، لأن صورة غير الحيوان ليست بوثن والوثن صورة حيوانية تصنع معناهاة لخلق الله حتى تكون مرآة ملاحظة لذي الصورة ولا شك أن كل صورة حيوانية مجسمة كانت أو مسطحة على ثوب أو مرسومة باليد على قرطاس أو عكسية (مستخرجة من جهاز التصوير) مندرج في هذا المعنى فالكل في معنى الوثن والوثن مبغوض لله فكل ما كان في معنى الوثن تركه في البيت بغير إهانة حرام وموجب لنفور الملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام وبهذا القدر انحلت بحمد الله كل الأسئلة.

صورة الكوكب ليست صورة حيوانية حتى تكون في معنى الوثن وصورة كل إنسان وحيوان وإن لم يعبدها المشركون في معنى الوثن فهي مبغوضة لرب العزة، انحل السؤال الأول التنور ليس صورة حيوانية أصلاً والبقرة حيوان ولكنها مخلوقة لرب العزة لا أنها صورة جعلت مضاهاة لخلق الله حتى تكون مرآة للملاحظة فتكون مبغوضة لله فهذا أيضاً ليست في معنى الوثن.

انحل السؤال الرابع.

ثم إطلاق صورة حيوانية وكونها مرآة للملاحظة مدار كلا الأمرين على الوجه فإن فقدت (صورة الوجه) لا يقال لها صورة حيوانية. تقدم في هذا قول أمين الوحي جبرئيل عليه الصلاة والسلام «فيقطع فيصير كهيئة الشجر»^(١). والقول الثاني: عن أبي هريرة «أن الصورة الرأس فما عدم الرأس فليس بصورة»^(٢).

والثالث: تقدم قول الإمام الأعظم: «إذا كان رأس الصورة مقطوعاً فليس بتمثال»^(٣).

والرابع: أدل دليل على هذا قوله ﷺ: «إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته» رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه^(٤). حكى النووي في شرحه ثلاثة أقوال أمثلها وأعدلها وأصحها وأجملها: «يكون المراد اضافة تشریف واختصاص كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنبَأَ اللَّهُ سُلَيْمَانَ أَن يَرْجِعَ إِلَيْهِ مُخَوَّضًا﴾، وكما يقال

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه،

الرقم / ٢٦١٢ [٤ / ٢٠١٦] باب النهي عن ضرب الوجه

(٥) شرح النووي على مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه،

في الكعبة بيت الله ونظائره» (١). أهـ

قصر تكريم الصورة على مجرد تعظيم الوجه ودوران كونها مرآة للملاحظة على الوجه وجودًا وعدمًا ظاهر نفسه. إنما تحصل المعرفة بالوجه لو رأى الرجل الوجه وسائر البدن مستور بالثياب يقول إني أعرفه ولو لم ير الوجه لا يسوغ له أن يقول (إني أعرفه) ولو رأى سائر البدن. ولذلك لو كشفت المرأة عن وجهها للشهود وقالت أنا ليلي بنت زيد وأقرت بشيء أو عقدت جاز للشهود أن يشهدوا به ولا حاجة لهم طول الحياة إلى شهود المعرفة أصلًا لأنهم حصلت لهم المعرفة برؤية وجهها ويمكنهم أن يقولوا هذه هي المرأة التي أقرت بين أيدينا - وإن لم تكشف لهم عن وجهها ما يمكنهم أن يشهدوا - حتى بعد شهادة شهود المعرفة أيضًا - بأن فلانة أقرت بكذا بل يؤمرون أن يقولوا إن امرأة أقرت أمامنا بكذا وفلان وفلان الشهود شهدوا عندنا أنها فلانة.

في "الهندية":

«لو كشفت امرأة وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان لا يحتاجون إلى شهود المعرفة فإن ماتت يحتاجون إلى شاهدين يشهدان أنها كانت فلانة بنت فلان وإذا لم تسفر وجهها وشهد شاهدان أنها فلانة بنت فلان لم يحل لهما أن يشهدا بذلك يعني على إقرار فلانة أما يجوز أن يشهدا أن امرأة أقرت بكذا وشهد عندنا

شاهدان أنها فلانة بنت فلان هكذا في الملتقط»^(١).

وفيها عن "الفتاوى الظهيرية": «اختلف المشايخ في جواز تحمل الشهادة على المرأة إذا كانت منتقبة بعض مشايخنا قالوا لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها، وبعض مشايخنا توسعوا في هذا وقالوا يصح عند التعريف وتعريف الواحد يكفي والمثنى أحوط وإلى هذا مال الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده وإلى القول الأول مال الشيخ الإمام شمس الإسلام الأوزجندي والشيخ الإمام ظهير الدين وضرب من المعقول يدل على هذا فإننا أجمعنا على أنه يجوز النظر إلى وجهها لتحمل الشهادة»^(٢). أهـ

قلت: فقد أجمعوا على حصول المعرفة برؤية الوجه حتى جاز التحمل إجماعاً وعلى عدمها بعدمها. (أي: على عدم المعرفة بعدم رؤية الوجه) حتى لم يجز التحمل عند قوم أصلاً واحتيج إلى التعريف عند آخرين .

لاحظوا مقاصد أهل الصورة. إذا أرادوا اتخاذ صورة لتذكير أحد لن يرضوها بدون الوجه ولن يعدوها مفيدة لمقصودهم وإن كانت صورة سائر البدن وكثيراً ما يقتنعون بصورة نصف القامة بل وصورة الصدر بل ومجرد الوجه ومحسبونها تكفي بمقصودهم كما جرت به عادة المصورين وكما هو ظاهر

(١) الفتاوى الهندية: كتاب الشهادات، الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحد أدائها والامتناع عن ذلك، [٤٥٣ / ٣]

(٢) الفتاوى الهندية: كتاب الشهادات، الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحد أدائها والامتناع عن ذلك، [٤٥٢ / ٣]

من صور العملة ونفس هذه الصورة المسئول عنها تشهد بأن اتخاذها إنما كان للتذكار واقتنعوا فيها بنصف الصدر وثبت بالبداهة أن الوجه هو الذي يجعل الصورة في معنى الوثن ومجرد الوجه هو الذي يكفي في الإفادة لهذا المعنى فالمراد بجنس ما يعبد كون الصورة في معنى الوثن وإن لم يكن نفس الصورة معبودة للمشركين ولا ذو الصورة ولا كانت الصورة على حالة يلتزمها المشركون عادة في العبادة، لأن كل هذه زوائد. وإنما المطلوب هنا أن تكون الصورة مرآة لصور حيوانية وإنا مدارها على الوجه فكل هذه الصور في معنى الوثن قطعاً واقتناؤها في البيت على وجه التعظيم ونصبها وتعليقها موضوعة في الإطارات على الجدار ونقشها على ستر أو جدار أو شيء يعلو وإن كانت بقدر نصف القامة أو كان فيها الوجه فقط أو تعليق وجه إنسان أو حيوان على الكتيفة أو سناد الجدار أو رسم وجه على أنبوبة ماء أو مقبض (طويق) على موضع اليد (الجزء الأعلى) من العصا أو إمساك شيء نحوه واستعماله كل ذلك حرام وممنوع ويمنع دخول الملائكة عليهم الصلاة والسلام والصلاة في ذلك المكان مكروهة بيقين ثم إن وجد التشبه الخاص مع هذا كأن تكون أمام المصلي كرهت الصلاة كراهة تحريم ووجبت إعادتها. هل يستطيع أحد أن يقول إنه لا مشابهة لعبادة الصورة ولا مخالفة للشرع المطهر فيما إذا صلى أمام مرآة كبيرة منصوبة تبلغ قامة إنسان فيها مثل هذه الصور الكبار للإنسان والحيوان حاشا وكلا لا يستطيع أحد أن يقول هذا فثبت أن الصواب مع عامة الكتب للأئمة التي اكتفى فيها بقطع الرأس أو محو الوجه وقياس سائر الأعضاء على الوجه والرأس ليس منقولاً في الرواية ولا

مقبولاً في الدراية لا جرم لم يتأت المنع في مقطوع الرأس إذ لم يبق في معنى الوثن.
ومنع مقطوع الأطراف إذا كان الوجه باقياً لأنه لا يزال في معنى الوثن. انحل
السؤال الثاني.

وصورة صغيرة بحيث لا تتميز عند النظر ليست مرآة للملاحظة لأنها
نفسها ليست تحت الملاحظة كذلك المستور، لأنه من الملاحظة مهجور وكونها
مرآة للملاحظة أبعد ولا بد لكونها في معنى الوثن أن تكون مرآة للملاحظة لأن
المشركين إنما يتخذون الأوثان لتكون مرآة للملاحظة آهتهم الباطلة وفقد هذا
المعنى ههنا. انحل السؤال الثالث.

ولله الحمد حمداً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله تعالى على
سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أبداً هكذا ينبغي التحقيق والله تعالى ولي
التوفيق وقد كان يختلج في قلبي الكلام عليه منذ زمان وكنت أرجو أن يفتح الله
تعالى بالحق فهذا أوان يسره المولى سبحانه وتعالى وله الحمد.

أقول: وبه انفصل والله الحمد خلاف نقله "القهستاني" عن "المحيط" في
اتخاذ الرأس ونقله عنه في "رد المحتار" ولم يذكروا فيه ترجيحاً فثبت بحمد الله
تعالى ترجيح المنع.

أقول: ثم لا يذهبن عنك أن المراد بالاتخاذ الاقتناء كما في قول "القهستاني"
بعده بأسطر: «يكره اتخاذ الصور في البيوت»^(١) ثم قوله بعده: «لا يكره اتخاذها إن

(١) جامع الرموز: كتاب الصلاة، فصل فيما يفسد الصلاة، [١ / ١٩٦]

صغرت»^(١)، أما اصطناعه فلا يجوز بحال وإن صرح علماءنا بجواز اتخاذ الأنف والسن والإصبع من فضلة لمقطوعها فإن الفرق بين ما ذكروا وبين اتخاذ الرأس مما لا يخفى على بليد فضلاً عن عاقل والله تعالى أعلم.

فائدة:

أقول - وبالله التوفيق: - ونكتة أخرى بديعة يجب التنبه لها. هنا أربع صور:
الأولى: الاستهانة بالصورة كأن تكون بحال توطأ ويمشون عليها ويضعون عليها القدم هذا أي اتخاذ الصورة مهانة مباح ولا يمنع مثل هذه الصور الملائكة وإن حرم الاصطناع والأمر به كما في الحلية والبحر وغيرهما.
والثانية: اتخاذ شيء فيه صورة بغير إهانة ولكن ترك الإهانة لا يكون لأجل الصورة، بل بسبب آخر كأن يحتفظ بالروبية ولا يلقها على الأرض لأن ذلك ليس للصورة ولكنه من أجل المال لو لم تكن الصورة في النقد أمسكت (الروبية) كذلك على وجه الحفظ هذا مباح لحال الضرورة - وكان لا يقصد تكريم الصورة في (إمساك) الروبية. وغير ذات صورة ليست برائجة. وإن محيت الصورة منها لم تقبل. «والضرورات تبيح المحظورات» كذلك الصور في دمغة وطابع بريد إن كانت صغيرة بحيث لا تبدو تفاصيل أعضائها للقائم إذا وضعت على الأرض كالأشرفي (الدينار الهندي) حيث يباح إمساكه كذلك، لأن صورته صغار أما إمساك أشياء ذات صور، بدون الضرورة فمندرج في الكراهة،

(١) جامع الرموز: كتاب الصلاة، فصل فيما يفسد الصلاة، [١ / ١٩٥]

وإن كان فيها ترك الإهانة مكن وجه آخر ولكن لزم (ترك الإهانة) بالنسبة إلى الصورة أيضًا وقد أمرنا بإهانتها - قد تقدم من العناية: «نحن أمرنا بإهانتها»^(١) وفي ترك الإهانة ترك للأمر ولا ضرورة جالبة للحكم بالإباحة فالصور في السكين وغيرها مندرجة في نفس هذا الحكم ولكنها إن كانت كبيرة يمحوها أو يلصق كاغدة وغيرها وإلا تكره وهذا فيما إذا كان للمقتني حاجة إلى ذلك الشيء ولا يكون مقصوده الصورة وإلا دخل في الصورة الثالثة.

الصورة الثالثة: أن يكون ترك الإهانة لأجل الصورة ولكن لا يقصد تعظيمًا خاصًا للصورة كنصب الجهال الصور على الجدران للزينة فإنه يحرم ويمنع الملائكة عليهم الصلاة والسلام حيث قصدوا إكرام نفس الصورة (أي تحقق قصد إكرام الصورة في ضمن نصبها على الجدران) وإن لم يشعروا به، بل حصل إكرامها بالفعل) وإن لم يحسبونها معظمة ومستحقة للاحترام.

الصورة الرابعة: أن لا يكون ترك إهانة فحسب بل يعظمون الصورة ويحترمونها قصدًا ويحسبونها معظمة في الدين ويقبلونها إجلالاً ويضعونها على الرؤوس ويمسونها بالعيون ويقومون بين يديها مكفوفًا أيديهم، ويمثلون لها قيامًا إذا جيء بها، ويحنون رؤوسهم إذا رأوها إلى غير ذلك من أفعال التعظيم.

هذا أخبث من الكل وأشد حرام قطعًا وبقيد إجماعًا وأشد كبيرة ملعونة

(١) العناية شرح الهداية على هامش فتح القدير: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، [١]

وهي خلف صريح عبادة الوثن بخطوة لا يستطيع مسلم أن يستحله بحال وإن كانت مقطوعة أو صغيرة أو مستورة كل هذه القيود إنما كانت منتهية إلى الصورة الثالثة ولا قيد في شديد الحرمة لتعظيم صورة ذي روح ولا يتصور خلاف مسلم بل يكاد أن تكون حرمتها الشديدة من ضروريات هذه الملة الحنيفية فاستحسانه بل استحلاله يخشى فيه أمر عظيم والعياذ بالله تعالى والصورة المذكورة في السؤال هذه هي الصورة الرابعة من إمساكها على وجه التبرك وظن أن البركة تنزل بسببها. واتخاذها برزخاً وذريعة للوصول إلى حضرة الرب عز وجل كل ذلك أشد كبيرة ويأتون عادة بنفس أفعال التعظيم (التي ذكرت) فينبغي تجديد الإيمان باستحلالها نسأل الله السلامة ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

الجهلة يزعمون سيد الأسياد إمام الأفراد، واهب المراد، بإذن الجواد غوث الأقطاب والأوتاد سيدنا الغوث الأعظم رضي الله تعالى عنه يرضى بفعلتهم هذه حيث عظموا نجله تعظيماً كذلك. مع أن حضرته يكون أول من يسخط هذه الفعلة ويغضب عليها رضي الله تعالى عنه ورزق الله المسلمين الهداية والاستقامة آمين.

وإذ قد خرجت العجالة في صورة رسالة وكان ترصيفها في النصف الأول من شهر النور والسرور شهر ربيع الأول سنة ١٣٣١هـ ناسب أن أسميها «عطايا القدير في حكم التصوير» وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه جل مجده أتم وأحكم.

۶۰- كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ

- ۳- بَابِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾
- ۶- بَابِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ - إِلَىٰ قَوْلِهِ - ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾
- بَابِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْتَهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ ﴿٥١﴾ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِيكَ - إِلَىٰ قَوْلِهِ - وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٢﴾
- ۵۲- بَابِ ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾

۶۰- کِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ

۳- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ) (۱)

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ (۲) مَا ظَهَرَ لَنَا. ﴿أَقْلِعِي﴾ (۳) أَمْسِكِي. ﴿وَفَارَ التُّورُ﴾ (۴) بَعِ الْمَاءَ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: وَجْهُ الْأَرْضِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْجُودِيُّ﴾ (۵) جَبَلٌ بِالْجَزِيرَةِ. ﴿دَابُّ﴾ (۶) مِثْلُ حَالٍ. (۷)

قوله (خ): قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ الخ.

(الشيخ الأزهرى): هذه (أي: بادئ - بالهمزة بعد الدال) قراءة أبي عمرو البصري. وقراءة غيره (بادي - بالياء بعد الدال) وهما متواترتان. والمعنى اتباعهم لك كان برأيهم الذي ظهر لهم دون تعمق وروية ﴿أَقْلِعِي﴾ كفى عن المطر ﴿التُّورُ﴾ اسم فارسي معرب وفسره عكرمة بوجه الأرض ﴿دَابُّ﴾ يفسر الداب الوارد في قوله تعالى: ﴿مِثْلُ دَابِّ قَوْحٍ مِّنْهُ﴾ (۸). بالحال والداب أيضًا

(۱) [هود: ۲۵]

(۲) [هود: ۲۷]

(۳) [هود: ۴۴]

(۴) [هود: ۴۰]

(۵) [هود: ۴۴]

(۶) [غافر: ۳۱]

(۷) صحیح البخاری [۴۷۰ / ۱]

(۸) [غافر: ۳۱]

العادة - إلى قوله- وتتمتها ﴿ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾ (٧٢) فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (٧٢) . ﴿بَابُ نُوحٍ﴾ خبره وقصته ﴿كَبُرَ﴾ عظم وثق لمكثي بينكم وقيامي فيكم واعظاً وموجهاً ومدكراً بالله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ اعزموا على تدبيركم وما أنتم عليه من كيد ومكري وبأصحابي ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ وأجمعوا أنصاركم واستعينوا بأهنتكم ﴿غُمَّةً﴾ خفياً وملتبساً ﴿اقْضُوا إِلَيَّ﴾ امضوا إلي بما في أنفسكم من مكروه. وما توعدون به من قتل وطرده ﴿تُنظِرُونِ﴾ تؤخرون ﴿تَوَلَّيْتُمْ﴾ أعرضتم ﴿فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ ما طلبت منكم عوضاً على نصحي وتبليغي فأخاف أن يفوتني بإعراضكم.

٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالِىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (٧١) وَقَوْلِهِ: ﴿إِذِ انذَرْنَا قَوْمَهُ يَالْأَخْقَافِ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ﴾

(١) [يونس: ٧١، ٧٢]

(٢) [الأعراف: ٦٥]

المُجْرِمِينَ ﴿١﴾ فِيهِ عَنْ عَطَاءٍ وَسُلَيْمَانَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (٢)

٣٣٤٤- قَالَ: وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَهَبِيَّةٍ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ: الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيُّ ثُمَّ الْمُجَاشِعِيُّ، وَعُيَيْنَةَ بْنُ بَدْرِ الْفَزَارِيُّ، وَزَيْدَ الطَّائِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي نُبَهَانَ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ عَلَاتَةَ الْعَامِرِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي كِلَابٍ، فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ، قَالُوا: يُعْطِي صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدْعُنَا، قَالَ: «إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ». فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ، نَاتِيءُ الْجَبِينِ، كَثُّ اللَّحْيَةِ مَحْلُوقٌ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: «مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ إِذْ لَمْ يَصِيبْ؟ أَيُّ مَنِي اللَّهِ عَ لِمَهْلِ الْأَرْضِ فَلَا تَأْمُونِي». فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَتْلَهُ - أَحْسِبُهُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ - فَمَنَعَهُ، فَلَمَّا وُلِّيَ قَالَ: «إِنَّ مِنْ ضَيْضِي هَذَا، أَوْ: فِي عَقَبِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ

(١) [الأحقاف: ٢١-٢٥]

(٢) أما في نسخة التي بين أيدينا تحت الباب، «٧- باب قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأُهْلِكُوا بِرِيحِ صَرْصَرٍ ﴿١﴾ شَدِيدَةٍ ﴿٢﴾ عَاتِيَةٍ ﴿٣﴾، قَالَ ابْنُ عُمَيْرٍ: عَدَّتْ عَلَى الْحِزَانِ ﴿٤﴾ سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِينَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴿٥﴾ مُتَّبِعَةً ﴿٦﴾ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرَعى كَلَّمَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ أَصُولُهَا ﴿٨﴾ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴿٩﴾ بَقِيَّةٍ [الحاقة: ٦-٨]. صحیح

البخاری، [١/٤٥٢]

وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَيْتَ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهِنَّ قَتْلَ عَادٍ». (١)

قوله عليه السلام: إِنَّ مِنْ ضِئْضِيِّ هَذَا.... قَوْمًا - وفي نسختي الفتح والعمدة: قومٌ.

مرفوع على أنه مبتدأ واسم إن ضمير الشأن محذوف. في مغني اللبيب: «وقد يرتفع بعدها أي: بعد «إن» المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفًا كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون». الأصل إنه أي: الشأن. (٢)

٢٥- بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٤٧﴾) وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِنِي - إِلَى قَوْلِهِ - وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٨﴾) (٣)

يُقَالُ: دَهَّ زَلَزَلَهُ، ﴿فَدَكَّا﴾ (٤). فَدَكَيْتُ، جَعَلَ الْجِبَالَ كَلْوًا حِدَةً، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَذُنُوتِنَا﴾ (٥). وَلَمْ يَقُلْ: مُنَّ، رَتَّقًا:

(١) صحیح البخاری [٤٧٢/١]

(٢) مغني اللبيب، الباب الأول، فصل أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون، [ص ٥٦]

(٣) [الأعراف: ١٤١-١٤٣]

(٤) [الحاقة: ١٤]

(٥) [الأنبياء: ٣٠]

مُلْتَصِقَتَيْنِ، ﴿أَشْرَبُوا﴾^(۱) ثَوْبٌ مُشْرَبٌ مَصْبُوعٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:
﴿فَانْبَجَسَتْ﴾^(۲) اَنْفَجَرَتْ، ﴿وَإِذْ نَزَعْنَا الْجَبَلَ﴾^(۳) رَفَعْنَاهُ.

۳۳۹۸ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
«النَّاسُ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذًا
بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَذْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ الطُّورِ». (۴)
الراوي: أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

(الشيخ الأزهری) أقول: الحديث بظاهره مضطرب حيث قال متصلًا
بقوله: «فَإِذَا آتَى» - إلى آخره - وهذا بظاهره أن موسى - عليه الصلاة والسلام -
يكون أول من أفاق ويؤيده قوله: - عليه الصلاة والسلام - في ما بعد «فَلَا أَذْرِي
أَفَاقَ قَبْلِي» - إلى آخره - قال العيني: «قال الداودي: قوله: فأكون أول من يفيق
ليس بمحفوظ، واضطربت الرواة في هذا الحديث، وقل من يسلم معه منهم من
الوهم، والصحيح: فأكون أول من تنشق عنه الأرض»^(۵) انتهى. وفيه نظر
والوجه أن يقال إنه عليه الصلاة والسلام: أول من يفيق، بعدما كان أول من

(۱) [البقرة: ۹۳]

(۲) [الأعراف: ۱۶۰]

(۳) [الأعراف: ۱۷۱]

(۴) صحیح البخاری [۴۸۱/۱]

(۵) عمدة القاری: [۴۰۸/۱۵]

تشق عنه الأرض. كما ورد في الحديث فالوجه أنه عليه الصلاة والسلام أول من يفيق بالنسبة إلى من عدا موسى عليه الصلاة والسلام، فالأولية هنا إضافية أو هو عليه الصلاة والسلام، أول من يفيق مطلقاً كما أخبر صلى الله تعالى عليه وسلم عن نفسه القدسية، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: فيما بعد، «فَلَا أَدْرِي» إلى آخره، فمحمول على النسيان واشتباه الأمر حيثئذ ولا يبعد أن يكون موسى عليه الصلاة والسلام أفاق بعد نبينا عليه الصلاة والسلام بقليل جداً ويكون سيدنا محمد ﷺ قد لبث هنيهة غير ملتفت حتى تسارع موسى عليه الصلاة والسلام إلى العرش وأخذ موسى بقائمه وصادف أن رآه نبينا ﷺ وقد أخذ بقائمة من قوائم العرش وتحقق كل ذلك في آونة يسيرة وبهذا يرتفع الإشكال والحمد لله المتعال. هذا وللعيني رحمه الله تعالى في هذا المحل كلام لدفع الإشكال فيه غموض وإبهام، وإذ قد ارتفع الإشكال وظهر وجه الصواب، فلا اضطراب في المتن فالمتن برمته صحيح ثابت، ولهذا خرجه الإمام البخاري وناهيك به حجة ثبناً فثبتت ولا تغتر بما في العيني.

٥٢ - باب ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾ (١) الْكُهْفُ الْفَتْحُ فِي الْجَبَلِ، وَالرَّقِيمُ: الْكِتَابُ. ﴿مَرْقُومٌ﴾ (٢) مَكُوبٌ، مِنْ الرَّقِيمِ ﴿رَبَطْنَا عَلَى

(١) [الكهف: ٩]

(٢) [المطففين: ٩]

قُلُوبِهِمْ ﴿١﴾ أَلْهَمْنَاهُمْ صَبْرًا. ﴿شَطَطًا﴾ ﴿٢﴾ إِفْرَاطًا. الْوَصِيدُ: الْفِنَاءُ، وَجَمْعُهُ وَصَائِدٌ
 وَوُصِدٌ، وَيُقَالُ: الْوَصِيدُ الْبَابُ: ﴿مُؤَصَّ مًا﴾ ﴿٣﴾ مُطَبَّقَةٌ، آصَدَ الْبَابَ وَأَوْصَدَ.
 ﴿بَعَثْنَاهُمْ﴾ ﴿٤﴾ أَحْيَيْنَاهُمْ. ﴿أَزْكَى﴾ ﴿٥﴾ أَكْثَرُ رَيْعًا. فَضْرَبَ اللَّهُ عَلَى آذَانِهِمْ فَنَامُوا
 ﴿رَجْمًا بِالْجِبِّ﴾ ﴿٦﴾ لَمْ يَسْتَيْنُوا. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَقَرُّهُمْ﴾ ﴿٧﴾ مُرْكُهُمْ.

(باب) بدون ترجمه

۳۴۷۳- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ
 بْنِ الْمُتَكَدِّرِ، وَعَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ
 أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: مَاذَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّاعُونَ؟ فَقَالَ أَسَامَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الطَّاعُونَ رَجَسٌ، أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ
 عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ يَأْرُضُ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ
 يَأْرُضُ وَأَنْتُمْ يَهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ: «لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا

(۱) [الكهف: ۱۴]

(۲) [الكهف: ۱۴]

(۳) [البلد: ۲۰]

(۴) [الكهف: ۱۹]

(۵) [الكهف: ۱۹]

(۶) [الكهف: ۲۲]

(۷) [الكهف: ۱۷]

فِرَارًا مِنْهُ» (١).

الشيخ الأزهرى: «فِرَارًا مِنْهُ» أي: لأجل الفرار من الطاعون. أما لو خرج لحاجة عرضت له فلا بأس فيه. ولعل الحكمة في هذا الحديث عدم نقل المرض أو التعرض له عن طريق العدوى.

زعم الدكتور مصطفى ديب البغا في تعليقه على "صحيح البخاري" أنه منع من الفرار من الطاعون خشية نقل المرض أو التعرض له عن طريق العدوى وهذا نصه تحت قوله ﷺ: (فِرَارًا مِنْهُ). «لعل الحكمة فيه عدم نقل المرض أو التعرض له عن طريق العدوى». أهـ

أقول: بني الأمر على ما لا يبنى عليه ولو كان الأمر كما قال لأمرؤ أن يفروا منعاً للعدوى، وإذ لم يؤمروا أن يفروا بل نهوا عن الفرار، وأمروا بالاستقرار دل هذا الأمر منه ﷺ على إبطال عدوى، وصرح ﷺ بما فهم من أمره دلالة في حديثه إذ يقول عليه الصلاة والسلام: «لا عدوى في الإسلام». وقال عليه الصلاة والسلام: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا غول» (٢) رواه أحمد في المسند ومسلم عن جابر بن عبد الله -رضي الله تعالى عنهما- وقد وردت عنه ﷺ أحاديث كثيرة صدرها بقوله: «لا عدوى» وفي "كنز العمال" أورد حديثاً جاء فيه

(١) صحيح البخارى [٤٩٤/١]

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، الرقم/١٥١٠٣ [٢٣/٣٢٢]، و المسلم في صحيحه، كتابالسلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول،

الرقم/٥٩٢٨، [٣٢/٧]

ذكر الطاعون والنهي عن الفرار منه ونص فيه على إبطال العدوى وها هو ذا:

«لا عدوى ولا طيرة ولا هامة إن تكن الطيرة في شيء فهو في المرأة والفرس والدار فإذا سمعتم بالطاعون، فلا تهبطوا عليه وإن وقع وأنتم بها فلا تفروا منه»
رواه ابن خزيمة والطحاوي وابن حبان في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص
رضي الله تعالى عنهما.^(١)

وعنه رضي الله عنه «لا عدوى ولا طيرة فمن أعدى الأول» رواه ابن جرير عن أبي
أمامة رضي الله تعالى عنه^(٢) وورد هذا اللفظ الأخير في طرق كثيرة جاء ذكرها في
"كنز العمال" وغيره.

روى أحمد في المسند والبيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عنه رضي الله عنه أنه
قال: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة قيل يا رسول الله أرأيت البعير يكون به
الجرب فيجرب الإبل كلها؟ قال ذلكم القدر فمن أجرب الأول».^(٣)

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا صفر ولا طيرة ولا
هامة فقال الأعرابي: يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء

(١) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الطب من قسم الأفعال الترغيب فيه،

الإكمال من العدوى الرقم/ ٢٨٦١١ / [١٠ / ٢١١]

(٢) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الطب من قسم الأفعال الترغيب فيه،

الإكمال من العدوى الرقم/ ٢٨٦٢٤ / [١٠ / ٢١٦]

(٣) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الطب من قسم الأفعال الترغيب فيه،

الإكمال من العدوى الرقم/ ٢٨٦١٥ / [١٠ / ٢١٣]

فيجئ البعير الأجرى فيدخل فيها فيجرها كلها؟! قال: فمن أعدى الأول. (خ)
— م — د — وابن جرير).^(١)

وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال لا طيرة ولا هامة ولا عدوى ولا صفر
فقال رجل: يا رسول الله أليس البعير يكون به الجرب فيكون في الإبل فيعيدها؟
قال: أفرأيت الأول من أعداه وفي لفظ؟! قال: فمن أجرى الأول. (ابن
جرير).^(٢)

وعن أبي هريرة قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله النقية تكون
بمشفر البعير أو بعجبه فتشمل الإبل كلها جربًا فقال رسول الله ﷺ: «فما أعدى
الأول لا عدوى ولا هامة ولا صفر خلق الله كل نفس فكتب حياتها ومصيباتها
ورزقها» (ابن جرير).^(٣)

وجاء في بعض الطرق معنى هذا اللفظ أعني (لا عدوى) ففي مجمع الزوائد
للهميشي «عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صفر ولا هامة ولا يعدي سقيم
صحيحًا» رواه أبو يعلى، وفيه ثعلبة بن يزيد الحماني وثقه النسائي وفيه ضعف

(١) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الطب من قسم الأفعال الترغيب فيه،

الإكمال من العدوى الرقم/ ٢٨٦٢٧ [١٠/ ٢١٧]

(٢) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الطب من قسم الأفعال الترغيب فيه،

الإكمال من العدوى الرقم/ ٢٨٦٣٠ [١٠/ ٢١٨]

(٣) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الطب من قسم الأفعال الترغيب فيه،

الإكمال من العدوى الرقم/ ٢٨٦٢٩ [١٠/ ٢١٧]

وبقية رجاله ثقات» (١) وإذا تأملت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا صفر» وجدته يؤيد ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا عدوى»، وما جاء هنا من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يعدي سقيم صحيحًا» فهو بمعناه كما لا يخفى. قال المحشي: تحت قوله في مجمع الزوائد: لا صفر ولا هامة كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها صفر تصيب الإنسان وتؤذيه إذا جاع وأنها تعدي فأبطل الإسلام ذلك وقيل: أراد به النسائي الذي كانوا يفعلونه هو تأخير المحرم إلى صفر هو الشهر الحرام، فأبطله والهامة اسم طائر، وذلك أنهم كانوا يتشاءمون بها وهي من طير الليل وقيل هي البومة وقيل غير ذلك.

أيها القارئ الكريم هذه الأحاديث من المصطفى ﷺ وآله وصحبه وسلم بمراى منك تنادي بأندى صوت وأرفع عقيرة بإبطال العدوى ونفي التشاؤم أفيظن مع هذا أنه ﷺ ينهى عن الفرار عن الطاعون مخافة العدوى وتشاؤمًا وهو الذي ينفي العدوى والشؤم كلا هذا لا يستقيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ولنتذكر مقالة الدكتور مرة أخرى إشباعًا للكلام يقول الدكتور لعل الحكمة فيه عدم نقل المرض أو التعرض له عن طريق العدوى وردًا عليه نقول إن سلمت أن هذا خطاب للأصحاء الذين هم عن المرض أبرياء، وأنهم نهوا عن الفرار فكيف يتصور نقل المرض؟ وإن قلت: إنه خوطب المرضى فماذا يجديهم

(١) أخرجه الهيثمى في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الرقم / ٨٣٩١ [١٢٢ / ٥]

الفرار إن فرض أنهم يقدرون عليه؟ وقد اعتراهم المرض وإن لم يقدرُوا فكيف يتصور منهم أن يفروا؟، ثم قولك: التعرض له عن طريق العدوى يقتضي أن يؤمروا بالفرار حتى يصح ما زعمت من الحكمة وهو عدم التعرض له عن طريق العدوى، فإن الاستقرار بالبلد الذي فشا فيه الطاعون تعرض له وهذا ما أسلفنا معناه من قبل هذا.

وقد كنت أظن أنه ﷺ نهي الأصحاء عن الفرار نظرًا للمرضى واهتمامًا بأمرهم حتى لا يضيعوا بفقد من يقوم عليهم، ثم راجعت عمدة القاري فوجدت الإمام العيني صرح بنحو ما كنت أرى والله الحمد على التوقيف والتوفيق وهذا نصه: «وقال بعضهم: إنما نهي عن الخروج؛ لأنه إذا خرج الأصحاء وهلك المرضى فلا يبقى من يقوم بأمرهم». «فألوجه ما فهمنا ربنا جل وعلا من قبل ورزقنا من الموافقة للإمام العيني، ثم راجعنا رسالة "تيسير الماعون للسكن في الطاعون" لجدنا الإمام أحمد رضا قدس سره فألفيناه قد صرح بنحو ما ذكره الإمام العيني في زيادات مفيدة وإفادات مجيدة. قال رضي الله تعالى عنه: في أثناء جوابه عن سؤال وجه إليه في ما يتعلق بالفرار من الطاعون:

من جملة الحكم التي منع من أجلها الحكيم الكريم الرؤوف الرحيم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم عن الفرار من الطاعون أنه لو فر الأصحاء لضاع

المرضى ولا يبقى من يمرضهم ولا من يتعهدهم فمن يقوم بتجهيز الموتى وتكفينهم كما شاع في الوثنيين ببلادنا ونواحيه أن الأولاد هجروا الآباء والأمهات والآباء والأمهات تركوا الأولاد اتخذوا سبيلهم والعمال حملوا جيف أكابرهم على العربات وأصلوهم النار ولو أن الشرع المطهر أذن للمسلمين بالفرار لكان هذا العجز، وفقد العون أحدق بالمرضى والموتى منهم - الأمر الذي حرم الشرع قطعاً - قال: في "إرشاد الساري في صحيح البخاري" (لا تخرجوا فراراً منه) فإنه فرار من القدر ولئلا تضيع المرضى لعدم من يتعهدهم والموتى ممن يجهزهم^(١). أهد وقال "الزرقاني" في شرحه على "الموطأ" نحوه^(٢) وأقره "العيني" في شرحه على "صحيح البخاري"^(٣) بعدما نقله، والظاهر أن علة المنع كما هي في الفرار إلى بلد آخر كذلك هي في النزول بنواحي البلد، بل هي كذلك في السكن في حي الأصحاء تاركاً لحي المرضى فالحق أن التحول بنية الفرار حرام مطلقاً.

وأيضاً هذه العلة توجب أن هذا الحكم - أي المنع عن الفرار - ليس في الطاعون فقط، بل نفس الحكم في كل وباء ولهذا قال الشيخ المحقق في "أشعة اللمعات في شرح المشكاة": «الذي ذكر في الأحاديث وورد النهي عن الفرار

(١) أخرجه القسطلاني في إرشاد الساري، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، (٣٨٥ / ٨).

(٢) أخرجه الزرقاني في شرح الموطأ، "ما جاء في الطاعون"، [٣٠٠ / ٤]

(٣) أخرجه بدر الدين العيني في عمدة القاري، كتاب الأنبياء، [٥٩ / ١٦]

عنه وعن الخروج عن بلد وقع فيه وأوعد عليه وشبهه بالفرار من الزحف وجعل الصبر عليه شهادة المراد منه الوباء والموت العام والمرض الشامل وليس مخصوصاً بما عين الأطباء ولهذا ذكر في الأحاديث بلفظ الوباء والموت العام وإن ورد بلفظ الطاعون أيضاً لكن المراد معنى الوباء وأخطأ من حمله على مصطلح الأطباء وأباح الفرار في غير الطاعون. ولو فرضنا حمله على ما اصطاح عليه الأطباء كان ذلك فرداً من أفراد الوباء، ولا يكون مختصاً به. وما يقول هذا القائل في الأحاديث التي ورد فيها لفظ الوباء والموت العام؟ - نسأل الله العافية (١) - أهـ

فائدة: روى "الإمام أحمد" في "المسند" و"ابن سعد" في "الطبقات" عن "أبي عسيب" (٢) - رضي الله تعالى عنه - بسند صحيح قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل بالحمى والطاعون، فأمسكت الحمى بالمدينة، وأرسلت الطاعون إلى الشام، فالطاعون شهادة لأمتي، ورحمة لهم، ورجس على الكافرين» (٣). أهـ وكان الصديق - رضي الله تعالى عنه - يعلم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بالطاعون فأرسل إلى الشام وقد عزم أبو بكر على غزو الشام فكان يبايع من ينفذه من

(١) أشعة اللمعات، كتاب الجنائز، باب عيادة المريض، الفصل الأول، (١/٦٣٨، ٦٣٧)

(٢) هو: أبو عسيب مولى النبي - صلى الله عليه وسلم - ممن نزل البصرة، وطال عمره.

راجع: "سير أعلام النبلاء" [٣/٤٧٥]

(٣) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، "حديث أبي عسيب"، الرقم / ٢٠٧٦٧ [٣٤]

[٣٦٦/، وابن سعد في طبقاته، [٧/٦١].

الجيش إلى الشام على كلا الأمرين أحدهما أن لا يفر من طعن الأعداء والآخر أن لا يفر من الطاعون روى "الإمام مسدد" شيخ البخاري، ومسلم في "مسنده" عن أبي السفر^(١) قال: «كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه إذا بعث إلى الشام بايعهم على الطعن والطاعون»^(٢). أهـ

من هنا ظهر حقاً أن المرغب للمسلمين في الفرار عن الطاعون، ليس بناصح لهم، بل يبيغهم خبالاً، وإن منع الأطباء من الصبر عليه، والمكث فيه، طريق يخالف الخير والصلاح، والله سبحانه وتعالى أرسل نبينا ﷺ رحمة للعالمين، وجعله بالمؤمنين خاصة رؤوفاً رحيمًا، وورد في الحديث في أبي بكر «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر»^(٣)، فلو أن الفرار من الطاعون كان فيه الخير وفي المكث فيه الشر فلماذا كان ﷺ حرض المسلمين على المكث فيه وهو أرحم وأرف بهم من آبائهم، وأمهاتهم،؟ ولماذا كان منع من الفرار بتأكيد شديد،؟ ولماذا بايع أبو بكر - وهو

(١) هو: مسدد ابن مسرهد ابن مسربل ابن مستورد الأسدي البصري أبو الحسن ثقة حافظ يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة من العاشرة مات سنة ثمان وعشرين ويقال اسمه عبد الملك ابن عبد العزيز ومسدد لقب خ د ت س .

تقريب التهذيب [٥٢٨ / ٢]

(٢) أحمد ابن أبي السفر هو أحمد ابن عبدالله ابن محمد. راجع: تقريب التهذيب [٨٠ / ١]
(٣) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الجهاد من قسم الأفعال باب في فضله والحث

عليه، باب الطاعون، الرقم/ ١١٧٤٧ [٤ / ٩١٧]

(٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، الرقم/ ١٣٩٩٠ [٢١ / ٤٠٥]

أرحمهم بالأمة - أن لا يفرّوا منه؟.

علم من هنا أن المرغيبين للناس بالفرار عن الطاعون، هم الذين يبغون

الناس الشر، ويفهمون الناس بالعكس والعياذ بالله تعالى.



تيسير الماعون للسكن في الطاعون

١٣٢٥هـ

تصنيف

شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ الْإِمَامَ
أَحْمَدَ رِضَا خَانَ الْحَنْفِيَّ الْقَادِرِيَّ
(١٢٧٢-١٣٤٠هـ)

تَعْرِيبٌ وَتَحْقِيقٌ

الشَيْخُ الْإِمَامُ تاجُ الشَّرِيعَةِ الْعَلَامَةُ الْمُفْتِيُّ
مُحَمَّدُ أَحْمَدُ رِضَا الْقَادِرِيَّ الْأَزْهَرِيَّ
مُفْتِيَّ الدِّيَارِ الْهِنْدِيَّةِ

خَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَضَبَّطَ نَصُوصَهَا

محمد إمام الدين القادري الأزهرى
من أبناء الأزهر الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل^(١) رضي الله تعالى عنه:

- (١) ما حكم الفرار من البلد خوفاً من الطاعون؟
- (٢) إن قيل بجواز الفرار فما معنى الحديث المروي في البخاري عن "عبد الرحمن بن عوف"^(٢) (الذي نهي فيه عن الفرار من الطاعون)^(٣)؟
- (٣) إن قيل بعدم الجواز فما درجة الفرار عن الطاعون في المعصية أهو كبيرة أم صغيرة؟
- (٤) وما حكم المصر على الكبيرة أو الصغيرة؟
- (٥) وما حكم الاقتداء برجل يفر أو يرغب الناس في الفرار من الطاعون خوفاً من الهلاك؟
- (٦) إذا قلت باليمنع فهل الفار من الطاعون والمرغب في الفرار خوفاً من الهلاك

(١) أى: الشيخ الإمام أحمد رضا خان القادري الحنفى رضي الله عنه (١٢٧٢هـ - ١٣٤٠هـ).

(٢) هو: القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشى، أبو مصعب الزهرى المدنى الفقيه، مات في رمضان سنة (٢٤٢هـ) وله ٩٢ سنة. تهذيب التهذيب [١٢/٣]

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه، كتاب الحيل، باب ما يكره من الاحتيال فى الفرار من الطاعون، الرقم / ٦٥٧٢ (٦ / ٢٥٥٧)

سواء في المعصية أم يتفاوت هذا وذاك في الزيادة والنقصان؟

(٧) هناك رجل يدعى «ناقل» يزعم نواء للحديث المحرم للفرار من الطاعون أن الفرار من الطاعون جائز، وليس هذا فحسب، بل يراه أحسن من غير دليل شرعي ما حكم ذلك الرجل شرعاً؟

(٨) هل يؤخذ بقول صحابي أو فعله إذا كان مخالفاً للحديث الصحيح، وهل يرجح فعل صحابي على حديث قولي؟

(٩) هل يندرج التحول من بلد طعن إلى موضع في فناء البلد على مسافة ميل أو أقل أو أزيد منه بقصد الحفاظ على الصحة، ويكون هذا الموضع يفني بأكثر حاجات البلد، هل يندرج هذا التحول في حكم الفرار من الطاعون؟ الذي ورد تحريمه والمنع عنه في حديث "عبد الرحمن بن عوف" المذكور في "صحيح البخاري" (المجلد الرابع، باب ما يذكر في الطاعون) ^(١) وإن اندرج هذا الخروج في حكم الفرار من الطاعون فلماذا؟ مع أنه في "البخاري" عن عائشة رضي الله تعالى عنها: في (ج ٤ / في باب أجر الصابر في الطاعون) ^(٢) ما معناه أيها رجل فشا في بلده الطاعون، فيمكث في بلده

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، و لفظه: « قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَ كَانَ مُغْتَبِيًّا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فَقَالَ إِنَّ عَيْدِي فِي هَذَا عَلِمًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْلَمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِمَّا».

الرقم / ٥٧٢٩ [٥ / ٢١٦٣] جزء الحديث،

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه و سلم أنها أخبرته:

صابراً، فإن له أجر شهيد؟، يستفاد من هذا الحديث أنه إنما نهي في حديث "عبد الرحمن بن عوف" عن الفرار من بلد، وقع به الطاعون، وليس فيه أن لا يتحول في نفس البلد، إذ ولو منع من التنقل إلى موضع داخل البلد، لم يكن حكم الشهادة منوطاً بالمكان في البلد، بل كان قد نيط بالمكان في البيت، ويستفاد من الإذن بإقامة الجمعة في فناء المصر؛ أن فناء المصر - له حكم المصر، فكيف يكون الخروج إلى موضع داخل البلد مندرجاً في حكم الفرار؟ وقد ثبت بدليل الإذن بإقامة الجمعة في فناء البلد؛ أن الفناء بلد، ولا يثبت بفحوى حديث "عائشة" المنع من التنقل من موضع إلى موضع داخل البلد.

وإن لم يدخل هذا التحول في نفس البلد في الخروج فلماذا؟ مع أنه يجب عليه القصر كلما جاوز أبنية بلده الذي يقيم به كما تقرر في كتب الفقه، وهذا يفهم منه؛ أن البلد يطلق على الأبنية فقط، لا على الفناء وعلى هذا التقدير إنما يفيد حديث عائشة المنع من الخروج عن أبنية البلد.

فإذا اخترتم أحد الأمرين فما الجواب عن الثاني؟ وما هو المفهوم الصحيح

لحديث عائشة؟

أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون: فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وسلم أنه: (كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فجعله الله رحمة للمؤمنين، فليس من عبد يقع الطاعون، فيمكث في بلده صابراً، يعلم أنه لن يصيبه، إلا ما كتب الله له، إلا كان له

مثل أجر الشهيد)، الرقم / ٣٤٧٤ [٥ / ٢١٦٥]

أجيبوا! إما عن الصورة الأولى وإما عن الأخرى، وعن كل سؤال حسب ترتيب الأرقام مفصلة ومؤيدة بالدلائل مع العزو إلى المراجع، بينوا تؤجروا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجواب

الحمد لله الذي حمده للنجاة من البلايا خير ماعون، والصلاة والسلام على من جعلت شهادة أمته في الطعن والطاعون، وعلى آله وصحبه الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون، فلا يفرون إذا لاقوا وهم في إعلاء كلمة الله ساعون، والله ورسوله طواعون، وإلى المعروف داعون، وعن المنكر مناعون.

الفرار من الطاعون كبيرة، يقول الرسول ﷺ: «الفرار من الطاعون كالفرار من الزحف» رواه "الإمام أحمد" بسند حسن، والترمذي، وقال حسن غريب، و"ابن خزيمة"، و"ابن حبان"، في صحيحيهما، و"البيزار"، و"الطبراني"،

(١) هو: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ). تذكرة الحفاظ [٢ / ٤٣١]

(٢) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين. تذكرة الحفاظ [٢ / ٧٢٠]

(٣) هو: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ولد سنة بضع وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء [١٦ / ٩٣]

(٤) هو: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزار، سنة الولادة ٢١٥ / سنة

و"عبد بن حميد" عن "جابر بن عبد الله" (١)، وأحمد بسند صحيح، و"ابن سعد"، و"أبو يعلى" (٢) و"الطبراني" في الكبير، وفي الأوسط، و"أبو نعيم" (٣) في

الوفاة ٢٩٢. سير أعلام النبلاء [١٣ / ٥٥٤]

(١) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى:

٣٦٠هـ) سير أعلام النبلاء [١٦ / ١١٩]

(٢) هو: الإمام، الحافظ، الحجة، الجوال، أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي، ولد: بعد

السبعين ومائة. سير أعلام النبلاء [١٢ / ٢٣٥]

(٣) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي السلمى، أبو عبد الله ويقال:

أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد، قال بن سعد والهيثم: مات سنة (٧٣هـ)، وقال محمد

بن يحيى بن حبان: مات سنة (٧٧هـ)، وكذا قال أبو نعيم، قال: ويقال: مات وهو بن

(٩٤هـ) سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان؛ وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة، وقال

عمرو بن علي، ويحيى بن بكير وغيرهما: مات سنة (٧هـ). تهذيب التهذيب [٧ / ٦]

(٤) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، الرقم / ١٤٤٧٨ [٢٢ / ٣٦٥]، و عبد بن حميد في

مسنده، الرقم / ١١١٨، [ص ٣٣٦]، والطبراني في المعجم الأوسط، الرقم / ٣١٩٣ [٣

/ ٢٩٣]، من طريق جابر بن عبد الله.

(٥) هو: الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى

بن هلال التميمي، الموصل، محدث الموصل، وصاحب (المسند) و(المعجم)، ولد: في

ثالث شوال، سنة عشر ومائتين. سير أعلام النبلاء [١٤ / ١٧٤]

(٦) هو: أحمد بن عبد الله الأصبهاني صاحب كتاب "الحلية". سير أعلام النبلاء [١٠

/ ١٥٣]

فوائد، "أبي بكر بن خلاد"^(١) عن أم المؤمنين الصديقة رضي الله تعالى عنهم^(٢).

ويقول الله عز وجل في من يولي مدبراً في الجهاد: ﴿فَقَدْ بَاءَ بِ نَخْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَيَبْسُ الْمَصِيرُ﴾^(٣) قال الإمام "ابن حجر المكي"^(٤) في الزواجر عن اقتراف الكبائر، الكبيرة التاسعة والتسعون بعد الثلاث مائة الفرار من الطاعون. وفيه بعد الحديث المخرج عند الترمذي، وابن حبان وغيرهما قال: «القصدهذا التشبيه إنما هو زجر الفار والتغليظ عليه حتى ينزجر، ولا يتم ذلك، إلا إن كان كبيرة كالفرار من الزحف»^(٥).

يقول الشيخ المحقق "عبد الحق المحدث الدهلوي"^(٦) في شرح المشكاة:

(١) هو: محمد بن محمد بن خلاد الباهلي، أبو عمر البصري بن أخي أبي بكر بن

خلاد. تهذيب التهذيب [٤٣١ / ٣٠]

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، الرقم / ٢٦١٨٣ [٤٣ / ٢٥٧]، أبو يعلى في مسنده،

الرقم / ٤٤٠٨ (٧ / ٣٧٩)، وابن سعد في الطبقات الكبرى [٨ / ٤٩٠]، والطبراني في

المعجم الأوسط، الرقم / ٨٩٨٠ [٩ / ١٣] من طريق عائشة رضي الله تعالى عنها.

(٣) [الأنفال: ١٦]

(٤) هو احمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، السعدي،

الانصاري الشافعي (شهاب الدين، أبو العباس)، (ت ٩٧٣ هـ، وقيل ٩٧٤ هـ). معجم

المؤلفين [٢ / ١٥٢]

(٥) ذكره ابن حجر المكي في الزواجر، الكبيرة التاسعة والتسعون بعد الثلاثمائة الفرار من

الطاعون، (٢ / ٨٤٤).

(٦) هو: الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي الحنفي المتوفي (سنة ١٠٥٢ هـ) إيضاح

«الأصل في الوباء أنه لا يجوز القدوم على موضع فيه الوباء، وأنه لا يجوز الذهاب من موضع حدث فيه الوباء، وإن ورد الإذن بالفرار من بعض المواضع كبيت حدث فيه الزلزال، أو نسبت فيه نار، أو الجلوس تحت جدار، مائل لغلبة الظن بالهلاك، أما الطاعون فلم يرد فيه إلا الأمر بالصبر، ولم يؤذن بالفرار، وقياس هذا على ذلك رد وباطل؛ لأنه من قبيل الأسباب العادية، وهذا من الأسباب الوهمية، وعلى كل حال أن الفرار من بلد الطاعون لا يجوز، ولم يرد في شيء (من الأدلة)، وأيما رجل يفر من الطاعون فهو عاص مرتكب الكبيرة، ومردود، نسأل الله العافية^(١)»، (٢).

في "الطبيي"^(٣) تحت الحديث المذكور: «شبهه به أي: الفرار من الزحف في

المكنون في الذيل على كشف الظنون [٣ / ٣٩]

(١) أشعة اللمعات شرح المشكاة، كتاب الجنائز، باب عيادة المريض (١/٦٣٩).
 (٢) سألنا أستاذنا العلامة الأزهرى: هل يباح الخروج من بلد الطاعون بالهلاك، فأجاب: لا يباح الفرار من الزحف؛ ولذلك ترى الشيخ المحقق أكد المنع بما ختم به كلامه آنفاً، وهو قوله: أما الطاعون.... الخ. وكأنه منع القياس البتة وإشعار بأن النص ورد ههنا بخلاف القياس، فلا مجال للقياس في موضع النص، ويعمل بالنص لا محالة، والله تعالى أعلم.

(٣) هو: شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) تهذيب

ارتكاب الكبيرة»^(١)، وفي "شرح الموطأ"^(٢): قال ابن خزيمة: «إنه من الكبائر التي يعاقب الله تعالى عليها إن لم يعف»^(٣). الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة، والإصرار على الكبيرة، أشد كبيرة على الكبيرة. يقول رسول الله ﷺ في حديث: «لا صغيرة مع الإصرار» رواه في "مسند الفردوس"^(٤) عن "ابن عباس"^(٥) رضي

(١) شرح الطيبى على المشكاة المصابيح، كتاب الجنائز، باب عيادة المريض، (٣/٣٢٢).

(٢) هو: محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الأزهرى، أبو عبد الله المصري المالكي الشهير بالزرقاني، المتوفى سنة (١٢٢هـ)، من تصانيفه: أجوبة أسئلة إليه نظماً ونثراً، شرح موطأ مالك في الحديث، شرح المواهب اللدنية للقسطلاني، (في إحدى شعر مجلداً مطبوعاً بمصر)، مختصر المقاصد الحسنة للسخاوي، وغير ذلك. هدية العارفين [٢

[١١٠/

(٣) شرح الزرقانى فى مؤطا إمام مالك، باب ماجاء فى الطاعون، الرقم/١٧٢٢، (٤/٢٤٢)
(٤) للعالم، الحافظ، المؤرخ، أبو شجاع الديلمي، الهمداني، مؤلف كتاب (الفردوس) جمع فيه أحاديث بلا أسانيد، و(تاريخ همدان). ولد: سنة خمس وأربعين وأربع مائة، ومات: في تاسع عشر رجب، سنة تسع وخمسة مائة، وله أربع وستون سنة. سير أعلام النبلاء [١٩

[٢٩٤/

(٥) هو: العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان أبو الفضل القرشي الهاشمي، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنو أبيه، أي شقيقه. وكانت وفاته في آخر خلافة عثمان قبل مقتله بقليل، وقد أضر قبل وفاته، ثم كانت وفاته بالمدينة يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من رجب

الله تعالى عنهما^(١).

والمرغب في الفرار وباله أشد من مرتكب الفرار إذ ليس شأن المخالفة للأحكام الإلهية - في ارتكاب الإثم نفسه في الشدة - شأن النهي عن المعروف والأمر بالمنكر على عكس حكم الشرع، يقول الله عز وجل: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾^(٢) إلى قوله عز وجل ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣).

الآثم يجعل نفسه أسيرة عذاب، والمرغب في الإثم، نفسه وقع في العذاب، ويريد أن يوقع غيره في العذاب، من يتبعه من الناس عليهم، وزرهم، وعلى هذا وحده الوزر عددهم. يقول الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص من آثامهم شيئاً»^(٤). رواه الأئمة، أحمد، والستة، إلا البخاري عن "أبي هريرة"^(٥) رضي الله

وقيل: من رمضان سنة ثنتين وثلاثين وقد جاوز الثمانين، ودفن بالبقيع رحمه الله. انظر:

"سير أعلام النبلاء" (١/٧٨ - ١٠٣).

(١) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس، الرقم / ٧٩٩٤ (٢ / ١٩)

(٢) [التوبة: ٦٧]

(٣) [التوبة: ٧١]

(٤) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى

تعالى عنه. وإذا كان الفرار من الطاعون كبيرة فالترغيب فيه أشد كبيرة وكلا الرجلين فاسقان والإعلان بالفسق أيضًا متحقق في الحال غالبًا، والالتئام بالفسق إثم، والصلاة خلفه تكره تحريمًا، في "الغنية": «لو قدموا فاسقًا يَأْتُمُون»^(١)، وفي رد المحتار: «تقديمه بأنه لا يهتم لأمر دينه، وبأن في تقديمه

هدى أو ضلالة، الرقم / ٢٦٧٤، (٤ / ٢٠٦٠)، والترمذى في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع أو إلى ضلالة، الرقم / ٢٦٧٤ (٥ / ٤٣)، وابن ماجه في سننه، افتتاح الكتاب في الإيمان، وفضائل الصحابة والعلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، الرقم / ٢٠٦ (١ / ٧٥)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب لزوم السنة، الرقم / ٤٦٠٩ (٢ / ٦١٢).

(١) هو: الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو هريرة الدوسي اليماني، سيد الحفاظ الأثبات، اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال كثيرة، أرجحها: عبد الرحمن بن صخر، وهو مشهور بكنيته حتى غلبت على اسمه، وسبب كنيته إنه كان يعتني بهرة برية عندما كان يرعى الغنم لأهله، فكني بها. توفي أبو هريرة رضي الله عنه سنة تسع وخمسين على المشهور، وكانت سنه إذ ذاك ثمانيا وسبعين سنة، فصلى عليه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان نائب المدينة، وكان فيمن صلى عليه ابن عمر وأبو سعيد الخدري، وخلق من الصحابة والتابعين، وكان ذلك عند صلاة العصر، وكانت وفاته في داره بالعقيق، فحمل إلى المدينة فصلي عليه، ثم دفن بالبقيع، رحمه الله ورضي عنه. راجع: "سير أعلام النبلاء" للذهبي ٢/ ٥٧٨-٦٣٢، و"البداية والنهاية" لابن كثير (٨/ ١٠٧-١١٨).

(٢) غنية المستملى شرح منية المصلى، فصل في الإمامة وفيها مباحث، ص ٥١٣.

للإمامة تعظيمه، وقد وجب عليهم إهانتته شرعاً، ولا يخفى أنه إذا كان أعلم من غيره لا تزول العلة، فإنه لا يؤمن أن يصلي بهم بغير طهارة، فهو كالمبتدع تكره إمامته بكل حال، بل مشى في "شرح المنية" على أن كراهة تقديمه كراهة تحريم لما ذكرنا»^(١).

المستحسن للفرار من الطاعون يفهم إن كان جاهلاً بأن الأحاديث الصحاح وردت بتحريمه، فيليق له التنبيه والتفهم، ولو كان منكرًا للأحاديث على علم، فإنه ضال مبين. في شرح الموطأ للعلامة "الزرقاني" تحت حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه في الطاعون: «فيه دليل قوي على وجوب العمل بخبر الواحد، لأنه كان بمحضر جمع عظيم من الصحابة، فلم يقولوا لعبد الرحمن «أنت واحد؛ وإنما يجب قبول خبر الكافة» ما أضل من قال بهذا! والله تعالى يقول: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] وقرئ «فتثبتوا» فلو كان العدل إذا جاء نبأ ثبت في خبره، ولم ينفذ لاستوى مع الفاسق وهذا خلاف القرآن أم نجعل المتقين كالفجار قاله "ابن عبد البر" ^(٢).»^(٣).

قول الصحابي في أمر لا مدخل فيه للرأي، والاجتهاد، دليل على قول

(١) ردالمحتار، كتاب الصلاة، باب الإمامة، (١/٣٧٦).

(٢) هو: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، المتوفى: سنة ثلاث وستين وأربعمائة، من تصانيفه "الإستيعاب في معرفة الأصحاب" و "التمهيد". كشف الظنون

[١٨٢/١]

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ إمام مالك، كتاب الصلاة، باب الإمامة، (٤/٢٣٨).

الرسول ﷺ، وإلا فلو خالف حديثاً، رواه هذا الصحابي نفسه، وكانت المخالفة لظاهر النص فقط، كتخصيص للعام، أو تقييد للمطلق مثلاً فهذا الأثر من الصحابي يعتبر تفسيراً لذلك الحديث المرفوع، ويحمل (المرفوع) على خلاف الظاهر وإن وقعت المخالفة للمفسر، فيكون هذا صريح دليل على نسخ الحديث، وأنه قد علم الصحابي بالناسخ، وإن لم يكن هذا الصحابي راوياً لذلك المرفوع، فلو كان الأمر لا يصلح أن يخفى على ذلك الصحابي، فمخالفته تورث الشبهة في قبول تلك الرواية المسندة، وإلا فالمرجح هو الحديث (على قوله) كما يرجح على قول غير الصحابة مطلقاً، ما لم يبلغ حد الإجماع، في "مسلم الثبوت": «روى الصحابي وحمل ظاهراً على غيره كتخصيص العام، فالحنفية على ما حمل؛ لأن ترك الظاهر بلا موجب حرام، فلا يتركه إلا بدليل قطعاً، ولو ترك نصاً مفسراً تعين علمه بالناسخ، فيجب اتباعه، وإن عمل بخلاف خبره غيره، فإن كان صحابياً، فالحنفية إن كان مما يحتمل الخفاء لا يضر أولاً، فيقدح وإن كان غير الصحابي، ولو أكثر الأمة فالعمل بالخبر»^(١). أه مختصراً. وفيه: «الرازي. منا والبردعي»^(٢). والبزدوي^(٣)، والسرخسي^(٤)، وأتباعهم، قول الصحابي؛ فيما يمكن

(١) مسلم الثبوت، الفصل الثاني، السنة مسألة روى الصحابي المجمع، (ص ١٩٦-١٩٧).

(٢) هو: محمد بن محمد بن محمد البردعي، التبريزي، الحنفي (محيي الدين)، من تصانيفه:

حواش على تفسير البيضاوي، حواش على حاشية شرح التجريد للسيد الشريف،

حواش على التلويح، وشرح على آداب البحث لعضد الدين. المتوفي سنة (٩٢٧هـ).

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون [١٣٩ / ٣]

فيه الرأي، يلحق بالسنة لغيره لا لمثله ونفاه الكرخي^(٣). وجماعة، وفيها لا يدرك بالرأي فعند أصحابنا اتفاق فله حكم الرفع. أه ملتقطاً.^(٤)

هذا كلام مجمل؛ والنظر يختص بالمجتهد، وحديث الطاعون إنما هو من القبيل الذي خفاه على بعض الصحابة، بل على أكثرهم، لم يكن مظنة للعجب، كما ثبت من حديث الصحيحين أن أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه لما أخبر في مسيره إلى الشام بالطاعون، دعا أولاً المهاجرين العظام، ثم الأنصار الكرام، ثم مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، واستشارهم فكل واحد منهم، قال: ما بدأ له ولم يكن عند أحد خبر عن أمر الرسول ﷺ في هذا، ولم يكن أمير المؤمنين نفسه يعلم به، حتى أخبرهم عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه، وكان قد ذهب لبعض شأنه، فلما جاء أخبرهم بقول النبي ﷺ قال: إن عندي في هذا علماً سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم بأرض فلا

(١) هو: فخر الاسلام أبى الحسن على بن محمد بن الحسين البزدوى الحنفى المتوفى

سنة(٤٨٢هـ). إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون [٣٤ / ٤]

(٢) هو: شمس الأئمة، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفى، المتوفى: سنة

(٤٣٨هـ). كشف الظنون [١٦٢٠ / ٢]

(٣) هو: الامام ابى الحسن عبيدالله بن حسين الكرخي، من تصانيفه: "الجامع الصغير في

فروع الحنفية"، المتوفى سنة ٣٤٠ اربعين وثلاثمائة. إيضاح المكنون في الذيل على كشف

الظنون [٣٥٤ / ٣]

(٤) مسلم الثبوت، مسألة في قول الصحابي فيما يمكن فيه الرأي، [ص ٢٠٧-٢٠٨]

تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فرارًا منه»^(١). وبه أخذ وعمل، كذلك ثبت من حديث الصحيحين، أن سعد بن أبي وقاص^(٢) أحد العشرة المبشرين، لم يكن يعلم بقوله ﷺ: «إذا سمعتم بالطاعون في ارض فلا تقدموا عليها، وإذا وقع في بلدكم فلا تفروا منه»^(٣). أهد (بالمعنى) حتى أسمعه حب رسول الله ﷺ، وابن حبه أسامة بن زيد^(٤) رضي الله تعالى عنه، وهو كان

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، الرقم/٥٣٩٧ [٥ / ٢١٦٣]

(٢) هو: سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب، أبو إسحاق الزهري رضي الله عنه، أسلم قديماً سابع سبعة، وهو ابن تسع عشرة سنة، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة. وكانت وفاته بقصره بالعقيق قرب المدينة، فحمل إلى مسجد المدينة، فصلى عليه فيه مروان بن الحكم، وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك في سنة إحدى وخمسين، وقيل: ست، وقيل: سبع، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل: نيف على السبعين، وقيل: على الثمانين، وهو آخر العشرة وفاة، وقيل: إنه آخر المهاجرين موتاً. وكان قد أوصى أن يكفن في جبة له خلق كان قد لقي بها المشركين يوم بدر، وقال: إنما كنت أخبؤها لهذا اليوم. راجع: "سير أعلام النبلاء" (١/ ٩٢-١٢٤).

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه، ولفظه: «فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»، كتاب الأنبياء، باب { أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم }، الرقم ٣٢٨٦ [٣ / ١٢٨١] والمسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، ٥٩٠٣ [٧ / ٢٦].

(٤) هو: أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن عبد العزى بن زيد بن امرئ القيس بن

طفلاً بمرأى منه، بل ثبت من الصحيحين أيضاً، أن سعداً رضي الله تعالى عنه استفاد منه العلم بهذا بعد ما سأله عنه، فقد أخرجنا عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد، ماذا سمعت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الطاعون؟ فقال أسامة رضي الله تعالى عنه: قال رسول الله ﷺ: «الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل، أو على من كان قبلكم، فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فرارا منه» (١).

عامر بن النعمان بن عامر بن عبد، يكنى: أبا محمد، ويقال: أبو زيد، وأمه أم أيمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن سعد: ولد أسامة في الإسلام، ومات النبي صلى الله عليه وسلم، وله عشرون سنة، وقال ابن أبي خيثمة: ثمانى عشرة، وكان أمره على جيش عظيم، فمات النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوجه، فانفذه أبو بكر، وكان عمر يجله ويكرمه وفضله في العطاء على ولده عبد الله بن عمر، واعتزل أسامة الفتن بعد قتل عثمان إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية، وكان قد سكن المزة من عمل دمشق، ثم رجع، فسكن وادي القرى، ثم نزل إلى المدينة، فمات بها بالجرف، وصحح بن عبد البر: أنه مات سنة أربع وخمسين، وقد روى عن أسامة من الصحابة، أبو هريرة وابن عباس ومن كبار التابعين، أبو عثمان النهدي، وأبو وائل، وآخرون، وفضائله: كثيرة وأحاديثه شهيرة. راجع: الإصابة في تمييز الصحابة [١ / ٤٩].

(١) أخرجه البخارى في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب { أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم }، الرقم ٣٢٨٦ [٣ / ١٢٨١]، والمسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، ٥٩٠٣ [٧ / ٢٦].

وبعد ذلك كان سعد نفسه يرويه عن رسول الله ﷺ - أي: يرسل إرسالاً، ثقة برواية أسامة رضي الله تعالى عنه.

ففي "صحیح مسلم" بعد ما ذكر حديث أسامة بن زيد: «وحدثني وهب بن بقیة»^(۱) فذكر بسنده عن إبراهيم بن سعد بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ بنحو حديثهم^(۲).

فالخلاف المروي عن رجل أو رجلين من الصحابة كان قبل الاطلاع على الحديث، مثل عمرو بن العاص، الذي كان يخاف الطاعون جداً، أشار على الناس، بأن يتفرقوا ورد عليه معاذ بن جبل^(۳) رضي الله تعالى عنه، وهو "أعلم الناس بالحلل والحرام، وإمام العلماء إلى يوم القيامة" ردّاً شديداً، وأبان له حديث سيد الوری ﷺ ورده كاتب الوحي شرحبيل بن حسنة أبلغ رد وروى أنه ﷺ: «نهى عن الفرار من الطاعون»، ورجع عمرو بن العاص رضي الله تعالى

(۱) هو: وهب بن بقیة بن عثمان بن سابور بن عبید بن آدم، ولد: سنة خمس وخمسين ومائة.

سير أعلام النبلاء [۱۱ / ۴۶۲]

(۲) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها،

الرقم / ۵۹۱۴ [۷ / ۲۹]

(۳) هو: معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب بن عمرو بن أدى بن

علي بن أسد بن ساردة بن يزيد بن جشم بن عدي بن ناي بن تميم بن كعب بن سلمة أبو

عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي الإمام المقدم في علم الحلال والحرام. وعاش أربعاً

وثلاثين سنة وقيل غير ذلك. "الإصابة في تمييز الصحابة"، الرقم / ۸۰۴۳ [۶ / ۱۳۶]

عنه عن رأيه فوراً، وصدقه. أخرج ابن خزيمة في "صحيح" عن عبد الرحمن بن غنم^(١) «قال: وقع الطاعون بالشام فقال عمرو بن العاص -رضي الله تعالى عنه- : إن هذا الطاعون رجز ففروا منه في الأودية والشعاب فبلغ ذلك شرحبيل بن حسنة رضي الله تعالى عنه فغضب، وقال كذب عمرو بن العاص، لقد صحبت رسول الله ﷺ وعمرو أضل من جمل أهله، إن هذا الطاعون دعوة نبيكم، ورحمة ربكم، ووفاة الصالحين قبلكم»^(٢) - الحديث - ولفظ "ابن عساكر"^(٣) عن عبد الرحمن بن غنم قال: «كان عمرو بن العاص حين حسن بالطاعون فرق فرقا شديدا فقال: يا أيها الناس! تبددوا في هذه الشعاب، وتفرقوا؛ فإنه قد نزل بكم أمر من أمر الله، لا أراه إلا رجاء، أو الطوفان، قال شرحبيل بن حسنة: قد صاحبنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأنت أضل من حمار أهلك، قال

(١) هو: عبد الرحمن بن غنم الأشعري، حدث عن: معاذ بن جبل - وتفقه به - وعمر بن الخطاب، وأبي ذر الغفاري، وأبي مالك الأشعري، وأبي الدرداء، وغيرهم، حدث عنه: ولده؛ محمد، وأبو سلام مطور، ورجاء بن حيوة، وأبو إدريس الخولاني - مع تقدمه - وشهر بن حوشب، ومكحول، وعبادة بن نسي، وصفوان بن سليم، وإسماعيل بن عبيد الله. توفي: سنة ثمان وسبعين. "سير أعلام النبلاء" [٤ / ٤٦]

(٢) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الجهاد من قسم الأفعال باب في فضله والحث عليه، باب الطاعون، الرقم / ١١٧٥٦ [٤ / ٩٢٠]، وعزاه لصحيح ابن خزيمة.

(٣) هو: أبو القاسم: علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي صاحب: (التاريخ الكبير) المعروف بابن عساكر، المتوفى: سنة (٥٧١هـ). "كشف الظنون" [١ / ١٦٢]

عمرو: صدقت، قال معاذ بن جبل لعمر بن العاص: كذبت، ليس بالطوفان، ولا بالرجز، ولكنها رحمة ربكم، ودعوة نبيكم، محمد (صلى الله عليه وسلم) وقبض الصالحين^(١) - الحديث - ورواه "الإمام الطحاوي^(٢)" في شرح معاني الآثار "من حديث شعبة، عن يزيد بن حميد^(٣)، قال سمعت شرحبيل بن حسنة، -رضي الله تعالى عنه- يحدث عن عمرو بن العاص -رضي الله تعالى عنه-: إن الطاعون وقع بالشام فقال عمرو: «تفرقوا عنه فإنه رجز» فبلغ ذلك شرحبيل بن حسنة -رضي الله تعالى عنه- فقال: قد صحبت رسول الله ﷺ. فسمعته يقول: «إنها رحمة ربكم، ودعوة نبيكم، وموت الصالحين قبلكم، فاجتمعوا له، ولا تفرقوا عليه» فقال عمرو بن العاص -رضي الله تعالى عنه-: «صدق»^(٤). وللحديث طرق أخرى عن "شهر بن حوشب^(٥)" قال: فيها «فقام شرحبيل بن

(١) أخرجه ابن عساکر في تاريخه [٤٦٠ / ١١]

(٢) هو: الإمام أبو جعفر: أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي، المتوفى: سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. "كشف الظنون" [١ / ١]

(٣) هو: الإمام، الحجة، أبو التياح يزيد بن حميد الضبيعي، البصري. مات: سنة ثمان وعشرين ومائة، وقيل: بل توفي سنة ثلاثين ومائة. "سير أعلام النبلاء" [٥ / ٢٥١]

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا؟، الرقم / ٦٥٣٩ [٤ / ٣٠٦]

(٥) هو: شهر بن حوشب الأشعري أبو سعيد مولى أساء بنت يزيد بن السكن وتوفي (سنة إحدى عشرة ومائة)، وقال النسائي: ليس بالقوي. راجع: "سير أعلام النبلاء" [٤

حسنة فقال: والله لقد أسلمت وإن أميركم هذا أضل من جمل أهله فانظروا ما يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقع بأرض، وأنتم بها فلا تهربوا؛ فإن الموت في أعناقكم، وإذا كان بأرض، فلا تدخلوها؛ فإنه يحرق القلوب»^(١).

بعض الناس ينسبه (الفرار من الطاعون) إلى أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه، ولكن أمير المؤمنين (عمر) نفسه يقول: الناس يزعمون أنني فررت من الطاعون، "إلهي أتبرأ إليك من هذه التهمة".

روى "الإمام الأجل الطحاوي" عن زيد بن أسلم^(٢)، عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب: «اللهم إن الناس زعموا أنني فررت من الطاعون، وأنا أبرؤ إليك من ذلك هذا»^(٣). مختصراً^(٤).

(١) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الجهاد من قسم الأفعال باب في فضله والحث عليه، باب الطاعون، ١١٧٥٧ [٤ / ٩٢٠]

(٢) هو: زيد بن أسلم أبو عبد الله العدوي العمري، أرخ ابنه وفاته: في ذي الحجة، سنة ست وثلاثين ومائة. "سير أعلام النبلاء" [٥ / ٣١٦]

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا؟، الرقم/ ٧٠٧٨ [٤ / ٣١١]

(٤) (وبما قرره سيدنا الإمام الجلد الشيخ أحمد رضا قدس سره حصل الجواب، كما أثره الإمام العيني عن ابن جرير من الخلاف عن السلف في الفرار من الطاعون ونصه: «ذكر ابن جرير الخلاف عن السلف في الفرار منه، وذكر عن أبي موسى الأشعري أنه كان يبعث بنيه إلى الأعراب من الطاعون، وعن الأسود بن هلال ومسروق أنها كانا يفران

منه وعن عمرو بن العاص أنه قال: تفرقوا في هذا الرجز في الشعاب، والأودية، ورؤوس الجبال، فبلغ معاذاً فأنكره، وقال: بل هو شهادة، ورحمة، ودعوة نبيكم، وكان بالكوفة طاعون فخرج المغيرة منها، فلما كان في حضار بني عوف طعن فمات، وأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه؛ فإنه رجع من سرع ولم يقدم عليه حين قدم الشام، وذلك لدفع الأوهام المشوشة لنفس الإنسان». "عمدة القاري" - بدر الدين العيني

[٥٨/١٦]

والجواب: أنه محمول على الخلاف قبل العلم بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؛ وأنه لم يبق خلاف بعد العلم بحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما هو ظاهر من قصة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه المأثورة في الصحيحين، وقد أشار إلى القصة الإمام العيني نفسه، وإن لم يتعرض لأخذ الناس جميعاً بحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنها، ولو أنه تعرض لظهر ما قرره الشيخ الإمام أحمد رضا قدس سره من كون الخلاف قبل الاطلاع على الحديث؛ وإنه زال الخلاف، لما حصل لهم العلم بحديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك، وأنهم عن آخرهم، أخذوا بالحديث، يفهم هذا في غضون كلام الإمام العيني نفسه، غير أنه أوهم بصنيعه هذا خلافاً ما يفهم في غضون كلامه، وإذ ثبت بقصة عمر؛ أنه أخذ بحديث عبد الرحمن بن عوف كسائر الصحابة، علم أنه لم يفر من الطاعون، وإنما عمل بمقتضى الحديث كما هو مصرح به في نفس القصة، وفي نفس كلام الإمام العيني، إشارة من طرف خفي إلى هذا غير أنه كان المقام يقتضي مزيد تنقيح وتصريح، من هنا يتبين لك ما تميز به سيدنا الجد الإمام أحمد رضا قدس سره من حسن التقرير والتنقيح، وهذا أمر خصه الله سبحانه وتعالى به وميزه عن أقرانه، بل وعن كثير ممن سلف. - ذلك فضل الله يؤتیه من يشاء والله ذو الفضل العظيم - كما أنه لم يتعرض لرجوع سيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنه

حرم رسول الله ﷺ «الفرار من الطاعون، وليس فيه تخصيص للبلد ونواحيه» بحكم - حديث جابر عند "الإمام أحمد"، و "إمام الأئمة ابن خزيمة"، ورد هكذا: قال رسول الله ﷺ: «الفرار من الطاعون كالفرار من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف»^(١). وفي رواية أخرى لهما أن رسول الله ﷺ قال: «الفرار من الطاعون، كالفرار من الزحف، ومن صبر فيه له أجر شهيد»^(٢) وحديث "أم المؤمنين الصديقة" في "مسند الإمام أحمد" مثل "حديث جابر" في الطرف الأول - أي - «الفرار من الطاعون»^(٣) وعند "ابن سعد"^(٤) «عنها» هكذا

حين رد عليه معاذ قوله، وتلقيه لأثر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، بالقبول مما يدل على أنه لم يقر من خالف على الخلاف بل رجع المخالف عن رأيه، وأخذ بالحديث المروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما ما ذكر في أثناء ذكر الخلاف عن أبي موسى الأشعري: أنه كان يبعث بنيه إلى الأعراب فليس من الخلاف في شيء، إذ ليس ذلك فراراً من البالغين، وإنما كان بعث بنيه إلى الأعراب لأجل أن يتقوى على الصبر بالإقامة في البلد، لو قدر أن طعن ولا يشتغل ولا يتحرز إن ضعف عن تعهد البنين، وأما ما ذكر عن هلال ومسروق وغيرهما، فمحمول على عدم العلم بالحديث. (قاله: الأزهرى).

(١) أخرجه امام أحمد بن حنبل في مسنده، «مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه»، الرقم /

١٤٤٧٨ [٢٢ / ٣٦٥]، و ابن خزيمة في التوكل كما في "الإتحاف" [٣ / ٢٨٣].

(٢) أخرجه امام أحمد بن حنبل في مسنده، «مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه»،

الرقم / ١٤٨٧٥ [٢٣ / ١٥٩]

(٣) أخرجه امام أحمد بن حنبل في مسنده، «مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله

عنها»، الرقم / ٢٦١٨٣ [٤٣ / ٢٥٧]

قال رسول الله ﷺ: «الفرار من الطاعون، كالفرار من الزحف» ورواية أخرى عند "أحمد" هكذا قال رسول الله ﷺ: «الطاعون غدة كغدة البعير، والمقيم بها كالشاهد، والفرار منها كالفرار من الزحف»^(١). ولفظ الحديث في "مسند أبي يعلى" هكذا قال رسول الله ﷺ: «وخزة تصيب أمتي من أعدائهم الجن: غدة كغدة الإبل من أقام عليه، كان مرابطاً، ومن أصيب به، كان شهيداً، ومن فر منه، كالفرار من الزحف»^(٢).

ورواية "المعجم الأوسط" هكذا قال رسول الله ﷺ: «الطاعون شهادة لأمتي ووخز أعدائكم من الجن، غدة كغدة البعير، تخرج في الآباط والمراق، من مات فيه، مات شهيداً، ومن أقام فيه، كان كالمرباط في سبيل الله، ومن فر منه، كان كالفرار من الزحف»^(٣).

(١) هو: عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، إمام، ثقة، مدني. سمع: أباه، وأسامة بن زيد، وعائشة، وأبا هريرة، وجابر بن سمرة. وعنه: ابنه؛ داود بن عامر، وابنا إخوته، وعمرو بن دينار، والزهري، وموسى بن عقبة، وآخرون. مات: سنة أربع ومائة. "سير أعلام النبلاء" [٤ / ٣٤٩]

(٢) أخرجه امام أحمد بن حنبل في مسنده، «مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها»، الرقم / ٢٥١١٨ [٤٢ / ٥٣]

(٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده، القم / ٤٦٦٤ [٨ / ١٢٥]

(٤) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الطب والرقى والطاعون، الباب الثالث في الطاعون والوباء، الرقم / ٢٨٤٣٧ [١٠ / ١٤٣]، وعزاه إلى الطبراني في المعجم

أقول:

أولاً: في جميع هذه الألفاظ للأحاديث وعيد شديد على الفرار من الطاعون، وترغيب أكيد في الصبر بالإقامة فيه، وليس فيها شيء من التقييد بالبلد أو المحلة أو حوالي البلد فمهما يكن من تحول وتحرك للفرار من الطاعون، وإن كان في أحياء نفس البلد، فإنه منسحب تحت حكم هذا الوعيد من غير شبهة.

ثانياً: حديث «عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها» المخرج في "صحيح البخاري"، ورد في "مسند الإمام أحمد" بسند صحيح، على شرط "البخاري" و "مسلم"، ورواية رجال "البخاري" (في ج ٦ / آخر ٣٥١ / وأول ص ٣٥٢) هكذا^(١). حدثنا عبد الصمد، حدثنا داود يعني ابن أبي الفرات^(٢)، قال: حدثنا عبد الله بن بريدة^(٣)، عن يحيى بن يعمر^(٤)، عن عائشة، أنها قالت: سألت رسول الله

الأوسط.

- (١) هذا في نسخة الإمام، أما في نسخة "صحيح البخاري" التي بين أيدينا، فالكتاب الطب، باب أجر الصابر في الطاعون، الرقم / ٥٤٠٢ [٥ / ٢١٦٥]
- (٢) هو: داود ابن بكر ابن أبي الفرات الأشجعي مولاهم المدني صدوق من السابعة د ق. "تقريب التهذيب" [١ / ١٩٨]

(٣) هو: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الحافظ أبو سهل الأسلمي المروزي، قاضي مرو، وعالم خراسان، حدث عن أبيه، وعائشة، وسمرة بن جندب، وعمران بن حصين، وأبي موسى الأشعري، وأبي الأسود ظالم الدؤلي، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن مغفل، وقيل: أنه لقي ابن مسعود، مولده: في خلافة عمر، حدث عنه: الجريري، وحسين

صلى الله عليه وسلم عن الطاعون؟ فأخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء، فجعله رحمة للمؤمنين، فليس من رجل يقع الطاعون، فيمكث في بيته صابرا محتسبا يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له، إلا كان له مثل أجر الشهيد»^(١). في هذا الحديث صحيح تصريح خاص بالملك في البيت.

ثالثاً: تأمل قليلاً فإنه لا اختلاف أصلاً في "هذا الحديث" وفي "حديث البخاري". لفظ "صحيح البخاري" في "كتاب الطب" هكذا «ليس من عبد يقع الطاعون فيمكث في «بلده» صابراً»^(٢) وفيه عند ذكر بني إسرائيل «فليس من

المعلم، ومقاتل بن حيان، واجلح الكندي، وكهمس بن الحسن، ومعاوية بن عبد الكريم الثقفي، ومالك بن مغول، وقاضي مرو الحسين بن واقد، وخلق كثير، وهو متفق على الاحتجاج به، وقد عاش مائة سنة، توفي: خمس عشرة ومائة، وقد نشر علماً كثيراً، والله الحمد. "تذكرة الحفاظ" [١ / ١٠٢]

(١) هو: يحيى بن يعمر القاضي أبو سليمان ويقال أبو عدي: العدواني البصري الفقيه قاضي مرو روى، قال خليفة بن خياط: توفي يحيى بن يعمر قبل التسعين. "سير أعلام النبلاء" [٤ / ٤٤٣]

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، "مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها"، الرقم / ٢٦١٣٩ [٤٣ / ٢٣٥]

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب أجر الصابر في الطاعون، الرقم / ٥٤٠٢ [٥ / ٢١٦٥]

رجل يقع الطاعون، فيمكث في بيته صابرا محتسبا»^(١) ومعلوم بدهاة أنه ليس المراد أن يقع الطاعون في موضع ما من الأرض فقوله في "بلده" في "حديث البخاري"، وقوله في "بيته" في حديث أحمد، يتعلق كل منهما بكل من يقع ويمكث على سبيل التنازع، قال "الإمام العيني"^(٢) في "عمدة القاري شرح

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، "مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله

عنها"، الرقم / ٢٦١٣٩ [٤٣ / ٢٣٥]

(٢) هو: محمود العيني محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود

العينتابي، الحلبي ثم القاهري، الحنفي، المعروف بالعيني (بدر الدين، أبو الثناء، أبو

محمد) فقيه، اصولي، مفسر، محدث، مؤرخ لغوي، نحوي، بياني، ناظم، عروضي فصيح

باللغتين العربية والتركية. ولد في درب كيكين في ١٧ رمضان، سنة (٧٦٢هـ - ١٣٦١م)،

ونشأ بعينتاب، وحفظ القرآن، وتفقه على والده وغيره، ورحل إلى حلب، وأخذ عن

يوسف بن موسى الملطبي وغيره، وقدم القدس فأخذ عن العلاء السيرافي، ثم صحبه

معه إلى القاهرة ولازمه، وولي حسبة القاهرة، وعزل عنها غير مرة وأعيد إليها، ثم ولي

عدة تداريس ووظائف دينية، وولي نظر الأحباس، ثم قضاء قضية الحنفية بالديار

المصرية، وأفتى ودرس، وقربه الملك الأشرف برسباي، وتوفي بالقاهرة في ٤ ذي الحجة،

ودفن بمدرسته من تصانيفه الكثيرة: شرح الجامع الصحيح للبخاري في واحد وعشرين

مجلدا سماه عمدة القاري، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان في تسعة عشر مجلدا، المقاصد

النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لابن مالك في النحو، رمز الحقائق في شرح كنز

الدقائق في فروع الفقه الحنفي، وزين المجالس في ثمان مجلدات. توفي: سنة (٨٥٥هـ -

١٤٥١ م). "معجم المؤلفين" [١٢ / ١٥٠]

صحيح البخاري" «قوله في "بلده" مما تنازع الفعلان فيه أعني قوله يقع، وقوله فيمكن»^(١). أهـ فكان محصل الروایتين كليهما أن من وقع الطاعون "بلده" مأمور بأن لا يفر من "بلده" ومن وقع في نفس "بيته" مأمور بأن لا يفر من "بيته"، وكان مآل الحاصل أن لا يفر من الطاعون، إن الفرار من البلد أو البيت ليس ممنوعاً لذاته، لو أن جباراً ظالماً دخل البلد لإلقاء القبض على رجل، وفر هذا الرجل من البلد للخلاص منه، فلا مؤاخذه أبداً، وإن فر في زمن الطاعون، إذ لم يكن هذا فراراً من الطاعون، بل كان فراراً من ظلم الظالم، والله بالنية عليم، لهذا قال في حديث "عبد الرحمن بن عوف": «إذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه»^(٢) ولم يقل منها، وفي حديث "أسامة بن زيد" -رضي الله تعالى عنهما- بالرواية التامة عند الشيخين مثله وجاء في "مسلم" «اتفقوا على جواز الخروج بشغل وغرض غير الفرار، ودليله صريح الأحاديث»^(٣) وهكذا نقله في "الحديقة الندية" وأقره وإذا كان مطمح النظر الفرار من الطاعون وليس الفرار من البلد فالبحث حول فناء الشهر هل يدخل في هذا الحكم مثل الجمعة، أو يخرج مثل السفر خارج عن الموضوع، كل تنقل وتحرك لمحض الفرار من

(١) ذكره الإمام العيني في عمدة القارى، كتاب الطب، باب أجر الصابر في الطاعون،

الرقم / ٥٧٣٤ [٢٦١ / ٢١]

(٢) سبق تخريجه.

(٣) شرح النووي على "صحيح مسلم"، كتاب السلام، باب الطاعون والطيبة والكهانة

ونحوها، [٢٠٧ / ١٤]

الطاعون مندرج تحت النهي، ولو كان في نواحي البلد أو في الفناء أو في أحياء البلد نفسه.

رابعاً: لو تأملت فإن هذا الحديث «فيمكث في بلده» بنفسه يأتي صريحاً تجويز الفرار (من الطاعون) إلى بعض أحياء البلد، لم يقل فيه «فيمكث في بلده» فقط بل قال جليلاً: «يمكث في بلده صابراً محتسباً، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له»^(١) -معناه- أنه يمكث في بلده متحلياً بثلاث خلال:

(١) الصبر والثبات

(٢) التسليم والتفويض والاحتساب وطلب الثواب على الرضا بالقضاء

(٣) الاعتقاد حقاً بأنه لن يصيب بلاء بغير قضاء

الآن اسبر حال من وقع الطاعون في ناحية من بلده، وهو فر خوفاً منه، هاجراً لبيته إلى ناحية أخرى، هل يعتبر هذا صابراً ثابتاً وراضياً بالقضاء، لو كان هذا بهذه المثابة فلماذا فر؟ لإقامته في البلد ليس للصبر والرضا، بل لأجل أن هذه الناحية منيعة حتى الآن، فلو وقع الطاعون غداً ههنا تراه فاراً من هاهنا أيضاً، ثم لو نزل خارج البلد، وأصاب ذلك الموضع الوباء فإنه يهجر المضافات ويتنسم الراحة في بلدة أخرى «فأنى يصدق عليه صابراً محتسباً».

خامساً: يمكن أن يعلم بملاحظة ما جعله سيد الورى صلى الله عليه وسلم

مماثلاً "للفرار من الطاعون" -أعني- "الفرار من الزحف". أن الفرار لا

(١) سبق تخريجه.

ینحصر فی الذهاب إلی بلد آخر مهاجرًا لبلده.

لو أن إمام المسلمین یجاهد الکفار خارج البلد، وفر بعض الناس عن المقاومة وجلسوا فی بیوتهم، أفلا یكون هذا فرارًا؟ یكون هذا فرارًا ولا بدیل فضلًا عن قعود فی البیوت، لو اختفی هؤلاء فرارًا من المعركة فی جبل أو مغارة فی نفس المیدان لا محالة یلحقهم العار من أجل الفرار فی الحال؛ لأنهم علی كل حال هجروا میدان القتال، وضربوا صفتًا عن لقاء الکفار. نص القرآن صریح دلیل علی هذا.

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥]

وقال عز وجل من قائل: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ تُضْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٢ - ١٥٣]

في معالم التنزيل^(١): وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي، والحسن، وقتادة {

(١) صاحب معالم التنزيل: هو: الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بابن الفراء البغوي، الشافعي (أبو محمد) فقيه، محدث، مفسر. توفي بمرور الروذ من مدن خراسان في شوال سنة (٥١٦هـ)، وعاش بضعا وسبعين سنة، وفي رواية جاوز الثمانين. من تصانيفه: معالم التنزيل في التفسير، مصابيح السنة، التهذيب في فروع الفقه الشافعي، سائل النبي المختار، والجمع بين الصحيحين. "معجم المؤلفين" [٤ / ٦١]

تُصْعِدُونَ } بفتح التاء والعين والقراءة المعروفة بضم التاء وكسر العين، والإصعاد: السير في مستوى الأرض والصُّعود: الارتفاع على الجبال والسطوح، وكلتا القراءتين صواب، فقد كان يومئذ من المنهزمين مصعد وصاعد. أه باختصار. (١)

سادسًا: من جملة الحكم التي منع من أجلها الحكيم الكريم الرؤوف الرحيم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم عن الفرار من الطاعون، أنه لو فر الأصحاء لضاع المرضى، ولا يبقى من يمرضهم، ولا من يتعهدهم، فمن يقوم بتجهيز الموتى، وتكفينهم، كما شاع في الوثنيين ببلدنا ونواحيه؛ أن الأولاد اتخذوا سبيلهم، والعمال حملوا جيف أكابرههم على العربات، وأصلوهم النار، ولو أن الشرع المطهر أذن للمسلمين بالفرار لكان هذا العجز، وفقد العون أحق بالمريض والموتى منهم، الأمر الذي حرم الشرع قطعًا قال في "إرشاد الساري في صحيح البخاري": (لا تخرجوا فرارًا منه) فإنه فرار من القدر، ولئلا تضيع المرضى لعدم من يتعهدهم والموتى ممن يجهزهم^(٢). أه وقال "الزرقاني" في شرحه على "الموطأ" نحوه^(٣)، وأقره "العيني" في شرحه على "صحيح البخاري"^(٤) بعد

(١) معالم التنزيل [١١٩ / ٢]

(٢) ذكره القسطلاني في إرشاد الساري، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، (٣٨٥ / ٨).

(٣) ذكره الزرقاني في شرح الموطأ، "ما جاء في الطاعون"، [٣٠٠ / ٤]

(٤) ذكره بدر الدين العيني في عمدة القاري، كتاب الأنبياء، [٥٩ / ١٦]

ما نقله، والظاهر أن علة المنع كما هي في الفرار إلى بلد آخر، كذلك في النزول بنواحي البلد، بل هي كذلك في السكن في حي الأصحاء تاركًا لحي المرضى، فالحق أن التحول بنية الفرار، حرام مطلقًا.

وأيضًا هذه العلة توجب أن هذا الحكم -أي المنع عن الفرار- ليس في الطاعون فقط، بل نفس الحكم في كل وباء ولهذا قال "الشيخ المحقق" في "أشعة اللمعات في شرح المشكاة": «الذي ذكر في الأحاديث وورد النهي عن الفرار عنه، وعن الخروج عن بلد وقع فيه، وأوعد عليه، وشبهه بالفرار من الزحف، وجعل الصبر عليه شهادة المراد منه الوباء، والموت العام والمرض الشامل وليس مخصوصًا بما عين الأطباء، ولهذا ذكر في الأحاديث بلفظ الوباء والموت العام، وإن ورد بلفظ الطاعون أيضًا، لكن المراد معنى الوباء، وأخطأ من حمّله على مصطلح الأطباء، وأباح الفرار في غير الطاعون، ولو فرضنا حمّله على ما اصطاح عليه الأطباء، كان ذلك فردًا من أفراد الوباء، ولا يكون مختصًا به، وما يقول هذا القائل في الأحاديث التي ورد فيها لفظ الوباء والموت العام؟ - نسأل الله العافية» - أهـ

فائدة:

روى "الإمام أحمد" في "المسند" و"ابن سعد" في "الطبقات" عن "أبي

(١) أشعة اللمعات، كتاب الجنائز، باب عيادة المريض، الفصل الأول، (١/٦٣٨، ٦٣٧)

عسيب^(١) - رضي الله تعالى عنه - بسند صحيح، قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل بالحمى والطاعون، فأمسكت الحمى بالمدينة، وأرسلت الطاعون إلى الشام، فالطاعون شهادة لأمتي، ورحمة لهم، ورجس على الكافرين»^(٢). أهد وكان الصديق - رضي الله تعالى عنه - يعلم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بالطاعون فأرسل إلى الشام، وقد عزم أبو بكر على غزو الشام فكان يبايع من ينفذه من الجيش إلى الشام على كلا الأمرين؛ أحدهما أن لا يفر من طعن الأعداء، والآخر أن لا يفر من الطاعون، روى "الإمام مسدد^(٣)" شيخ البخاري، ومسلم في "مسنده" عن أبي السفر^(٤) قال: «كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه إذا بعث إلى الشام بايعهم على الطعن والطاعون»^(٥). أهد

(١) هو: أبو عسيب مولى النبي - صلى الله عليه وسلم - ممن نزل البصرة، وطال عمره.

راجع: "سير أعلام النبلاء" [٤٧٥ / ٣]

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، "حديث أبي عسيب"، الرقم / ٢٠٧٦٧ [٣٤ / ٣٦٦]، وابن سعد في طبقاته، [٦١ / ٧].

(٣) هو: مسدد ابن مسرهد ابن مسربل ابن مستورد الأسدي البصري أبو الحسن ثقة حافظ يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة من العاشرة مات سنة ثمان وعشرين ويقال اسمه عبد الملك ابن عبد العزيز ومسدد لقب خ د ت س.

تقريب التهذيب [٥٢٨ / ٢]

(٤) أحمد ابن أبي السفر هو أحمد ابن عبد الله ابن محمد. راجع: تقريب التهذيب [٨٠ / ١]

(٥) أخرجه المتقى الهندي في كنز العمال، كتاب الجهاد من قسم الأفعال باب في فضله والحث

عليه، باب الطاعون، الرقم / ١١٧٤٧ [٩١٧ / ٤]

من هنا ظهر حقاً أن المرغب للمسلمين في الفرار عن الطاعون، ليس بناصح لهم، بل يبيغهم خبالاً، وإن منع الأطباء من الصبر عليه، والمكث فيه، طريق يخالف الخير والصلاح، والله سبحانه وتعالى أرسل نبينا ﷺ رحمة للعالمين، وجعله بالمؤمنين خاصة رؤوفاً رحيماً، وورد في الحديث في أبي بكر «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر»^(١) فلو أن الفرار من الطاعون كان فيه الخير، وفي المكث فيه الشر، فلماذا كان ﷺ حرض المسلمين على المكث فيه، وهو أرحم وأرأف بهم من آبائهم، وأمهاتهم؟ ولماذا كان منع من الفرار بتأكيد شديد؟ ولماذا بايع أبو بكر - وهو أرحمهم بالأمة - أن لا يفروا منه؟.

علم من هنا أن المرغبين للناس بالفرار عن الطاعون، هم الذين ييغون الناس الشر، ويفهمون الناس بالعكس، والعياذ بالله تعالى. مثل هؤلاء (المرغبين في الفرار عن الطاعون) كمثلى امرأة سفيفة مختبلة غير مثقفة معوجة الفهم، ترغب ولدها في الفرار عن المدرسة، حين تشاهد مشقة في الدرس، وشدة من الأستاذ، تحسبه بالباطل محبة، وهو صريح عداوة، قال الشاعر بالفارسية:

دوستى بخير دان دشمنى است

[محبة السفهاء عداوة]

الشقى ذلك الولد الذي ينقاد لأمه، ولا يبالي بتأكيد الأب، وتهديده، بل هذا

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، الرقم/ ١٣٩٩٠ [٢١/ ٤٠٥]

الشأن أسوأ من ذلك المثال، المشقة في الدراسة في المدرسة على الجميع، والشدة من الأستاذ على الأكثر، وليس ضروريًا حيث فشا الطاعون أن يتلي الجميع أو الأكثر، بل المحفوظون يكون عددهم أكثر بإذنه تعالى.

ولهذا بطل قياس هذه الحالة على النار، والزلال، ومحض الوسوسة، أن يعد المكث في الطاعون مندرجًا في المنهي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكِ﴾^(١)، لأن الهلاك غالب فيهما (النار والزلال) كما مر في كلام الشيخ المحقق (عبد الحق قدس سره) وحق الهلاك أن يظن أمر المصطفى ﷺ الذي هو عين الرحمة ضائرًا يحسب رأي الأطباء والدكاترة بإزاء أمره ﷺ نافعًا للنفس.

ببين كه از بریدی و باكه پیوستی

[انظر عنم تخلیت وبمن لحقت]

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، من أجل هذا جرى دأب السلف الصالح على الصبر، والمكث في الطاعون، يقول "الإمام أبو عمر بن عبد البر":
«لم يبلغني عن أحد من حملة العلم أنه فر منه إلا ما ذكر المدائني أن "علي بن زيد بن جدعان"^(٢) هرب من الطاعون إلى السيالة، فكان يجمع كل جمعة ويرجع،

(١) [البقرة: ١٩٥]

(٢) هو: علي بن زيد بن جدعان الإمام أبو الحسن التيمي القرشي البصري الأعمى عالم البصرة، ومات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل سنة إحدى وثلاثين ومائة رحمه الله

تعالى. "تذكرة الحفاظ" [١ / ١٤٠]

فكان إذا جمع صاحوا به فر من الطاعون فطعن فمات بالسيالة^(١). و"علي بن زيد" هذا لم يكن من العلماء المستندين. ضعفه الأئمة^(٢). "سفيان بن عيينة^(٣)" و"حماد بن زيد" و"أحمد بن حنبل" و"يحيى بن معين^(٤)" و"أبو حاتم^(٥)" و"ابن خزيمة" و"العجلي^(٦)" و"الدارقطني^(٧)" وغيرهم من أئمة الجرح والتعديل،

(١) ابن بر في التمهيد، التمهيد [٢١٥ / ٦]

(٢) سير أعلام النبلاء [٢٣٩ / ٩]

(٣) هو: سفيان بن عيينة بن ميمون العلامة الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد الهلالي الكوفي محدث الحرم مولى محمد بن مزاحم اخى الضحاك بن مزاحم ولد سنة سبع ومائة وطلب العلم في صغره سمع عمرو بن دينار والزهرى. "تذكرة الحفاظ" [٢٦٢ / ١]

(٤) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن الغطفاني، المري، البغدادي (ابوزكرياء)، محدث، حافظ، مؤرخ، عارف بالرجال، اصله من سرخس، وولد بقرية نقيبا قرب الانبار في آخر سنة (١٥٨ هـ)، وقيل: يحيى بن معين بن غياث بن زياد ابن عون بن بسطام، وحدث عنه احمد بن حنبل والبخاري ومسلم، وتوفي بالمدينة (٢٣٣ هـ). من آثاره: التاريخ والعلل، ومعرفة الرجال. "معجم المؤلفين" [١٣ / ٢٣٢]

(٥) هو: أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل. مولده: سنة خمس وتسعين ومائة. توفي: في شعبان، سنة سبع وسبعين ومائتين.

راجع: "سير أعلام النبلاء" [٢٤٧ / ١٣]

(٦) هو: الإمام، الحافظ، الأوحد، الزاهد، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم

وعلى هذا لم يكن سديداً في مذهبه، قال العجلي: "كان يتشيع^(١)"، بل روى عن الإمام يزيد بن زريع^(٢): "أنه كان رافضياً" ثم هذا الأمر منه لم يجر في حين ثبات العقل وصحة الحواس، فقد اختل عقله في آخر عمره، قال الإمام شعبة بن الحجاج^(٣): حدثنا علي قبل أن يختلط. قال الفسوي^(٤): "اختلط في كبره"^(٥). ثم

العجلي، الكوفي، نزيل مدينة أطرابلس المغرب، وهي أول مدائن المغرب، بينها وبين الإسكندرية مسيرة شهر، ثم منها يسير غرباً إلى مدينة تونس التي هي اليوم قاعدة إقليم إفريقية. ولد سنة (١٨٢هـ)، توفي: سنة (٢٦١هـ)، من تصنيفاته: (الجرح والتعديل). "سير أعلام النبلاء" [١٢ / ٥٠٥]

(١) هو: الإمام، حافظ الزمان، أمير المؤمنين في الحديث، علي بن عمر بن أحمد ابن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله، أبو الحسن الدارقطني الشافعي. ولد: ست وثلاثمائة، وتوفى: في شهر ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. من تصنيفاته: "الضعفاء والمتروكون"، "العلل الواردة في الاحاديث النبوية"، "المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال".

(٢) سير أعلام النبلاء [٩ / ٢٤٠]

(٣) هو: الحافظ، المجود، محدث البصرة مع حماد بن زيد، وعبد الوارث، ومعتمر، وعبد الواحد بن زياد، وجعفر بن سليمان، ووهيب بن خالد، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، وإسماعيل بن عليّة. فهؤلاء العشرة كانوا في زمانهم أئمة الحديث بالبصرة. يكنى يزيد أبا معاوية العيشي، البصري. مولده: في سنة إحدى ومائة. ومات: في سنة اثنين وثمانين ومائة. "سير أعلام النبلاء" [٨ / ٢٩٦]

(٤) هو: الإمام، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي

مجيئه كل جمعة إلى البصرة ومرجه بعد الصلاة، دليل واضح على أن السيالة كان موضعاً قريباً من البصرة، توفي علي بن زيد سنة إحدى وثلاثين ومائة (١٣١هـ) (٣) وكان زمنه زمن التابعين، فثبت أن التحول إلى مضافات البلد منخرط في سلك الفرار المحرم الذي من أجله صار هذا الرجل عرضة لطعن الناس في البلد كله، وأشير إليه بكل إصبع، كان أهل البلد - وهم التابعون وأتباعهم - يصيحون به في كل جمعة حين ينقلب، قائلين هو فر من الطاعون. والعياذ بالله تعالى.

تنبيه نبيه:

كما أن الفرار من الطاعون حرام، ومحض جهالة أن يعتذر أحد ويقول: قصدت من الفرار حفظ الصحة، فإن الفار لا يفر إلا بهذا القصد فلو كان هذا القصد يكفي الجواز لكان الفرار جائزاً لا حراماً، كذلك مما يؤثم ويحرم أن

العتكي، الواسطي، البصري (أبو بسطام)، قيل: ولد سنة ثمانين، في دولة عبد الملك بن مروان. وتوفي: سنة ستين ومائة، بالبصرة. راجع: "سير أعلام النبلاء" [٢٠٢ / ٧] (١) هو: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (أبو يوسف) محدث، حافظ، مؤرخ، رحال، حافظ. ولد في حدود سنة ١٩١ هـ وقدم دمشق والعراق، ورحل إلى الغرب، وسمع الكثير، وتوفي بفسا بفارس في رجب (٨٠٧هـ). من آثاره: تاريخ. "معجم المؤلفين" [٢٤٩ / ١٣]

(٢) ميزان الاعتدال، الرقم / ٥٨٤٤، [١٢٧ / ٣]

(٣) تذكرة الحفاظ [١٤١ / ١]

يذهب أحد إلى بلد فشا فيه الطاعون بنية الطاعون وعزم الإقدام عليه خاصة.

ورد المنع في الأحاديث الصحيحة من كلا الأمرين.

في الأول: فرار من القدر.

وفي الثاني: مقاومة للبلاء.

والعذر لذلك بإبداء التوكل محض سفاهة، ليس التوكل معارضة الأسباب، يقول الإمام الأجل "ابن دقيق العيد" - رحمه الله تعالى -: «أن الإقدام عليه تعرض للبلاء، ولعله لا يصبر عليه، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر، أو التوكل فمنع ذلك لاغترار النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند التحقيق» (٢). (٣) أهـ

لا شبهة في المنع عن هذا القدر، أما حكم التحول عن بلد، وقع فيه الطاعون، إذا لم يكن على قصد الفرار، وحكم المجيء إلى بلد فشا فيه الطاعون، إذا لم يكن القدوم على وجه المقاومة للبلاء، فالمحقق عند علمائنا أن هذا ليس حراماً لذاته.

(١) هو: تقي الدين محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد المصري الشافعي المتوفي

سنة (٧٠٢هـ). "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" [٣ / ٥٤]

(٢) ويؤيد ما أثره السيد الجدد، الإمام أحمد رضا عن العلامة ابن دقيق العيد ما ورد في

الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا تمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية،

فإذا لقيتم فاثبتوا». أهـ الأزهرى.

(٣) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ما جاء في الطاعون، [٤ / ٢٩٧]

ولكن نظرًا إلى الحزم، والاحتفاظ من قبل، هنا حالتان:

إحدهما: أن المرء كامل الإيمان، قد سرى في قلبه بشاشته ونورانيتها من قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١] لا يعتره ندم حين يذهب لأمر حيث وقع الطاعون، ويطعن، ولا يخيل إليه أنه قدم عبثًا وابتلي. وكذا إذا تحول لأمر عن بلده المصاب بالطاعون لا يخطر بباله؛ أنه حصل له أمر حسن، إذ نجا من البلاء، وجملة القول أن ذهابه ومجيئه يكون كما يكون في غير زمن الطاعون، فمثل هذا الرجل له الإذن خالصة بأن يذهب، ويجيء لأمره، ويفعل ما يشاء، لأنه لا نية له في الحال فاسدة، ولا يظن به فساد القصد في المستقبل.

الحالة الثانية: ومن لم يكن بهذه المثابة؛ فإنه مكروه له التحول، لما يخشى عليه من فساد النية في الآتي، وإن لم يكن له نية فاسدة في الحال حتى يحكم على صنيعه بالحرمة، لكن يخشى عليه فساد النية فيما بعد فله حكم الكراهة.

الأحاديث التي ورد فيها المنع عن الخروج عن بلد طعن والمنع عن الذهاب إلى بلد كذلك كالمروي عن أسامة رضي الله تعالى عنه: «إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا منها»^(١) رواه الشيخان، أو المروي من حديث عبد الرحمن بن عوف: «فإذا سمعتم به بأرض،

(١) سبق تخريجه.

فلا تدخلوها»^(١) رواه الطبراني في الكبير، أو الحديث المروي عن عكرمة بن خالد المخزومي^(٢) عن أبيه، أو عن عمه، عن جدّه رضي الله تعالى عنه «إذا وقع الطاعون في أرض وأنتم فيها، فلا تخرجوا منها، وإن كنتم بغيرها، فلا تقدموا عليها» رواه أحمد، والطحاوي، والطبراني، والبعوي، وابن قانع^(٣) (٤). لو حملت على الإطلاق، ولم تقيد بنية الفرار، ومقاومة البلاء، بناء على ما حقق الإمام ابن الهمام: "أن المطلق لا يحمل على المقيد، وإن اتحد الحكم والحادثة ما لم تدع إليه ضرورة" كما في الفتح^(٥) فمحملها صورة الكراهة، هذه التي ذكرت آنفًا، وأطلق

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو: عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي المكي أخو الحارث بن خالد المخزومي. راجع: "تهذيب الكمال" [٢٤٩/٢٠]

(٣) هو: الإمام، الحافظ، البارع، الصدوق - إن شاء الله - القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولا هم، البغدادي، صاحب كتاب (معجم الصحابة) الذي سمعناه. ولد سنة خمس وستين ومائتين. قال الخطيب: توفي في شوال سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة. راجع: "سير أعلام النبلاء" [٥٢٦/١٥]

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، الرقم / ١٧٦٦٢ [٢٩ / ٢٠٩]، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا، الرقم / ٦٥٣٨ [٤ / ٣٠٦]، والطبراني في المعجم الكبير، الرقم / ٢٦٦ [١ / ١٢٩]

(٥) وإذا تقرر أن المطلق لا يحمل على المقيد من غير ضرورة فليحمل الوعد بالشهادة على إطلاقه حيث أطلق، ولم يقيد بالموت في الطاعون، كما ورد في حديث عائشة رضي الله

الحكم بناء على أن أكثر الناس يكونون من هذا القبيل، والأحكام تبنى على الغالب والأكثر، قال في "الدر المختار": (إذا خرج من بلدة بها الطاعون: فإن علم أن كل شيء بقدر الله تعالى، فلا بأس بأن يخرج، ويدخل، وإن كان عنده؛ أنه لو خرج نجا، ولو دخل ابتلي به، كره له ذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده، وعليه حمل النهي في الحديث الشريف ونحوه في مجمع الفتاوى^(١) و"الظهيرية" وتمام تحقيقه فيما علقناه على رد المختار^(٢)

تعالى عنها، الذي خرج الإمام البخاري في الصحيح، ولا مانع حيثئذ أن يشمل الحديث «كل من مكث في بلدة زمن الطاعون صابراً محتسباً، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب له، وإن لم يمتهن بالطاعون»* فما وقع ههنا من الدكتور مصطفى ديب البغا في تعليقه من تخصيصه "بمن مات بالطاعون فهو تخصيص من غير حاجة". (الأزهرى).

*صحيح البخاري، الرقم/٣٢٨٧ [٣/١٢٨١]

(١) الدر المختار [٧/٣٤٨]

(٢) وإليك ما قاله رضي الله تعالى عنه في تعليقه "جد الممتار على رد المختار"، ونصه كما يلي: قوله: "وإذا خرج من بلدة" أقول صرح سيدي الشيخ المحقق عبد الحق في "شرح المشكاة" «أن الفرار من الطاعون كبيرة، والفار مردود، وبه صرح ابن حجر المكي في "الزواجر" واحتجا بقوله ﷺ: «الفار من الطاعون كالفار من الزحف» وبه صرح الطيبي في "شرح المشكاة" ونقله الزرقاني في "شرح الموطأ" عن إمام الأئمة ابن خزيمة وذكر أن الجمهور على التحريم وذكر في "إرشاد الساري" من كتاب الطب أن التحريم هو الأرجح

تمت رسالة "تيسير الماعون للسكن في الطاعون".



عند الشافعية وغيرهم، وذكر الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" أن النهي على الإطلاق هو الصحيح نقله العارف الحنفي في "الحديقة الندية" مقراً عليه، بل محتجاً به وقد نطق به صحاح الأحاديث أما ما هنا فالكلام في الخروج من البلدة دون الفرار من الطاعون، وبينهما عموم وخصوص من وجه، فإن من وقع في بيته الطاعون ففر منه في أقصى البلدة، فقد فر ولم يخرج ومن خرج لحاجة عرضت له، فقد خرج ولم يفر. والله تعالى أعلم. "جد الممتار"، كتاب الخنثى، مسائل شتى، ٥/ق ١٦١، ١٦٢ [مخطوطة].

٦٣ - كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ [الْمَنَاقِبِ]

٢٥ - بَابُ بُنْيَانِ الْكَعْبَةِ

٦٣ - كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ [الْمَنَاقِبِ]

٢٥ - بَابُ بَيَانِ الْكَعْبَةِ

٣٨٢٩ - حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ، ذَهَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى رَقَبَتِكَ يَفِيكَ مِنَ الْحِجَارَةِ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «إِزَارِي إِزَارِي» فَشَدَّ عَلَيْهِ إِزَارَهُ. (١)

قوله (خ): فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ الْخ.

(الشيخ الأزهرى): كان رسول الله ﷺ محمياً عن القبائح وأخلاق الجاهلية منزهاً عن الرذائل وغيرها قبل النبوة وبعدها.

أختر رضا خان الأزهرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتب والأبواب

م	محتویات	ص
۱	۵۴- كِتَابُ الشُّرُوطِ	۴
۲	۱۵- بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمُصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ	۴
۳	۵۵- كِتَابُ الْوَصَايَا	۱۳
۴	۸- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾	۱۳
۵	۳۲- بَابُ نَفَقَةِ الْفَقِيمِ لِلْوَقْفِ	۱۵
۶	۵۶- كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ	۱۸
۷	۳- بَابُ الدُّعَاءِ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ	۱۸
۸	۸۱- بَابُ الدَّرَقِ	۲۲
۹	۹۷- بَابُ مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الْهَزِيمَةِ، وَنَزَلَ عَنْ دَائِبَتِهِ وَاسْتَنْصَرَ	۱۱۸
۱۰	۱۳۰- بَابُ التَّكْيِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ	۱۱۸
۱۱	۱۳۱- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي التَّكْيِيرِ	۱۱۹
۱۲	۱۵۰- بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ فِيهِ حَدِيثُ تَمَامَةٍ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّىٰ	۱۲۰

	يُثَخِّنُ فِي الْأَرْضِ ﴿ يَعْنِي يَغْلِبُ فِي الْأَرْضِ ﴾ ﴿ثُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ الْآيَةُ	
۱۲۳	۵۹- كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ	۱۳
۱۲۳	۷- بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ	۱۴
	۶۰- كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ	۱۵
۲۱۱	۳- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾	۱۶
۲۱۲	۶- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴿ وَقَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴿ -إِلَىٰ قَوْلِهِ- ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾	۱۷
۲۱۴	- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْتَهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّمَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿ ﴿ وَمَا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرَ إِلَيْكَ ﴿ قَالَ لَنْ نَرٰنِي -إِلَىٰ قَوْلِهِ- وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴿	۱۸
۲۱۶	۵۲- بَابُ ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنُ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾	۱۹
۱۷۰	۶۳- كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ [الْمَنَاقِبِ]	۲۰
۱۷۰	۲۵- بَابُ بُنْيَانِ الْكَعْبَةِ	۲۱

فهرس الأحاديث التي قام عليها بالتعليقات شيخنا الأزهرى حفظه الله. (الجزء الثاني)

م	رقم	الحديث	الراوى	ص
١	٢٧٨٨ ٢٧٨٩	نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي، عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ	أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٤
٢	٢٩٠٥	ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي	عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٣
٣	٢٩٣٠	سَأَلَهُ رَجُلٌ: أَكُتِّمُ فَرَزِّمُ	الْبَرَاءَ	١٥
٤	٢٩٩٢	يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ	مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٨
٥	٣٢٢٤	مَا بَالُ هَذِهِ الْوِسَادَةِ؟	عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا	٢٢
٦	٣٣٤٤	مَنْ يُطِغِ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُ؟ أَيَّامُنِّي اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَلَا تَأْمُونِي	أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٨
٧	٣٣٩٨	النَّاسُ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ	أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١١٩
٨	٣٤٧٣	الطَّاعُونَ رِجْسٌ، أَرْسِلَ عَلَيَّ طَائِفَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ	سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ	١٢٣
٩	٣٨٢٩	لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ، ذَهَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٢١٣

فهرس الرسائل

م	محتویات	ص
۱	«شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام عليه الصلاة والسلام»	۳۰
۲	شروع المؤلف في الجواب رداً على السؤال الذي ورد عليه: أكان أباء النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين أم لا، وأدلة ذلك.....	۳۰
۳	الدليل الأول: يقول الله عز وجل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعِثَ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ، وبيان ذلك.....	۳۲
۴	الدليل الثاني: قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُقِلَ الْأَصْلَابَ الطَّيِّبَةَ إِلَى الْأَرْحَامِ الطَّاهِرَةِ، وبيان ذلك.....	۳۴
۵	الدليل الثالث: قال الله تبارك وتعالى: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلِبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْقَلُ مِنْ ساجد إلى ساجد.....	۳۵
۶	الدليل الرابع: قال المولى تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ ، وشفاعته صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب مع بلوغ الدعوة له، فوالداه أولى بذلك لعدم بلوغ الدعوة لهما، وتفصيل هذا	۳۹

	الدليل.....	
٤٧	الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة من سلالة عبد المطلب: «لو بلغت ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبوك» وتوجيه هذ الحديث، ودفع التعارض الوارد.....	٧
٥١	الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الرَّسُولُ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، و افتخار النبى صلى الله عليه وسلم بأبائه وأمهاته مراراً، والكافر لئيم لا يفتخر به.....	٨
٥٢	الدليل السابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِذْ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، فالنسب مقطوع بين المسلم والكافر، وتوضيح الدليل.....	٩
٥٤	الدليل الثامن والتاسع: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾، والاستدلال بقله صلى الله عليه وسلم فى زيد بن عمرو: وإنه من أهل الجنة.....	١٠
٥٦	الدليل العاشر: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، فمحل الرسالة الأكارم، ولانصب للأردال والسفلة فيها،	١١

	فالكفار والمشركون من باب أولى.....	
١٢	تنبيهات باهرة: شروع في الجواب، وإبانة وجه الصواب، ورفع الوهم عما جاء في الحديث من النهي له صلى الله عليه وسلم عن الاستغفار لأبويه. شروع في تقوية الاستدلال ودفع الإشكال.....	٦٠
١٣	شروع في الجواب عن الإشكال في حديث إحياء أبويه صلى الله عليه وسلم.....	٦٤
١٤	نكتة إلهية وتمهيد المؤلف الاستدلال لطيف بإيراد بعض الأحاديث في فضل الاسم الحسن، وسرده الأسماء أجداده وجداته ومرضعاته صلى الله عليه وسلم وبيان الربط في ذلك.....	٧٣
١٥	فهرس أسامي الأئمة الكبار والعلماء والأخبار الذين صنّفوا في هذا الباب.....	٧٩
١٦	عائدة ظاهرة: في وصية أم النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موتها، وفراسستها بأن ذكرها باقٍ دليل على إيمانها.....	٨١
١٧	العبرة القاهرة: في قصة يُستأنس بها في هذا الموضوع منقولة من «حاشية الطحطاوى على الدرر».....	٨٤

١	رسالة في تحقيق أن أبا سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام (تارح) لا (آزر)	٨٥
٢	مقدمة الرسالة بعرض نص الشيخ أحمد شاکر بأن آزر والد سيدنا إبراهيم عليه السلام.....	٨٦
٣	الرد على مقالة الشيخ أحمد شاکر وأدلة ذلك.....	٨٨
٤	تأييد الدليل بمناقشة وأسئلة مهمة: متى وقع استغفار إبراهيم لأبيه، ومتى تبين أنه عدو الله: أقبل هجرة إبراهيم لمكة أم بعدها؟ ولمن دعا إبراهيم في قوله: (رَبِّكَ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ)؟.....	٨٩
٥	هلاك عمه في حياته، والاستغفار وقع لوالده حقيقه، ومعرفة ترتيب وقوع الأحداث.....	٩٠
٦	تأييد الاستدلال من كلام الإمام السيوطي بكلام الإمام ابن كثير رحمهما الله تعالى.....	٩٣
٧	ما يستفاد من تصريحات الإمامين رحمهما الله تعالى مما يؤيد الموضوع.....	٩٩
٨	الرد على قول أستاذ أحمد شاکر: بأن ما نُسب للإمام مجاهد بأن آزر اسم صنم غير صحيح، بل هو صحيح وأدلة ذلك...	٩٩
٩	الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق.....	١٠٢
١٠	رد أحمد شاکر على من قال بأن (آزر) وصف منادى، والرد عليه وأدلة ذلك من أقوال العلماء المفسرين.....	١٠٣

١١	نقل تفسير آية: (وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ) من تفسير (روح البيان) ١٠٢ وبيان ما له وما عليه.....
١٢	قول الأستاذ: بأن الأنساب القديمة مختلف فيها، وأخذت من ١٠٥ أهل الكتاب صحيح فيما لا يمكن فيه التوفيق أو الترجيح وبيان لك.....
١٣	الاحتجاج بالقراءات الشاذة هو عمل السابقين فلا يلتفت لمن ١١٦ خالفهم.....
١٤	بيان: بأن الحديث الصحيح في الفقه غير الصحيح في الحديث ٣٠
١	عطايا التقدير في حكم التصوير ١٤٣
٢	السؤال: ما يقول علماء الدين، والمفتون بالشرع المتين، في هذه ١٤٤ الحادثة أنه يباع في بلدة "أحمد آباد" في هذه الأيام صور من فوتوغراف برويتين، وأصل النموذج مرسل إليكم لاحظوها هذه الصورة للشيخ إبراهيم البغدادي، عم فيضه الصوري والمعنوي، صاحب سجادة خانقاه شيخ الأشياخ حضرة الغوث الأعظم قدس سره العزيز. أهالي أحمد آباد وغيرهم، يقتنون هذه الصورة على وجه التبرك، أيحرم اتخاذها في البيوت أم لا؟ وهل تدخل ملائكة الرحمة بيتاً فيه هذه الصورة أم لا؟ وهل تنزل البركة باقتناء هذه الصورة أم لا وهل يجوز وضع صورة الشيخ نصب العين، وتثبيت الحالة البرزخية لتهيئة (تصور الشيخ) في الشرعية والطريقة أم لا؟

١٤٥	الجواب:.....	٣
١٤٩	وكان أول ما عبد غير الله في الأرض ود الصنم الذي سموه بود.....	٤
١٥٠	تعظيم الصورة الحيوانية تشبه عبادة الوثن.....	٥
١٥٠	بحث نفيس من الشيخ أحمد رضا خان يتعلق بقول "الدر المختار" وتحقيق ما هو الأصل في الصورة	٦
١٥٨	أولاً: هذه العبارة رأساً محل نظر في مقام التنقيح.....	٧
١٦٤	ثانياً: لاحظ نفس قول الدر المختار الذي أقره المحشون...	٨
١٧٠	ثالثاً: نأتي بتوفيق الله عز وجل بتحقيق يتحلى به جميع العلل والأحكام.....	٩
١٧٤	فائدة: من العلامة الأزهرى مد ظله العالى مدّ ظله العالى فى هذ الصدد.....	١٠
١٧٩	التوضيح فى كون تعظيم الصورة يشبه العبادة.....	١١
١٨٣	أقول: إنما تكره الصورة خلف المصلي فيما إذا كانت منصوبة أو معلقة أو منقوشة فى الجدار أو ملصقة.....	١٢
١٨٣	التوفيق فى مسألتين: الأولى: كراهة الصلاة حيث كانت الصورة خلفا.....	١٣
١٨٦	والثانية: الصلاة على سجادة فيها تصاوير إذا لم يسجد عليها.....	١٤

٢٠٧	علة الكراهة التشبه بالعبادة عاما كان خاصا والمسائل المتفرعة عنها.....	١٥
١٤٣	نكتة أخرى بديعة محتوية على أربع صور.....	١٦
٢٢٧	تسير الماعون للسكن في الطاعون	١
٢٢٨	السؤال	٢
٢٢٨	ما حكم الفرار من البلد خوفاً من الطاعون؟	٣
٢٢٨	إن قيل بجواز الفرار فما معنى الحديث المروي في البخاري عن "عبد الرحمن بن عوف" (الذي نهى فيه عن الفرار من الطاعون)؟	٤
٢٢٨	إن قيل بعدم الجواز فما درجة الفرار عن الطاعون في المعصية أهو كبيرة أم صغيرة؟	٥
٢٢٨	وما حكم المصر على الكبيرة أو الصغيرة؟	٦
٢٢٨	وما حكم الاقتداء برجل يفر أو يرغب الناس في الفرار من الطاعون خوفاً من الهلاك؟	٧
٢٢٨	إذا قلت بالمنع فهل الفرار من الطاعون والمرغب في الفرار خوفاً من التوى سواء في المعصية أم يتفاوت هذا وذاك في الزيادة والنقصان؟	٨
٢٢٨	هناك رجل يدعى «ناقل» يزعم نواء للحديث المحرم للفرار من الطاعون أن الفرار من الطاعون جائز وليس هذا فحسب، بل	٩

	يراه أحسن من غير دليل شرعي ما حكم ذلك الرجل شرعاً؟	
٢٢٨	هل يؤخذ بقول صحابي أو فعله إذا كان مخالفاً للحديث الصحيح وهل يرجع فعل صحابي على حديث قولي؟	١٠
٢٢٨	هل يندرج التحول من بلد طعن إلى موضع في فناء البلد على مسافة ميل أو أقل أو أزيد منه بقصد الحفاظ على الصحة، ويكون هذا الموضع يفي بأكثر حاجات البلد هل يندرج هذا التحول في حكم الفرار من الطاعون؟	١١
٢٣١	الجواب	١٢
٢٣١	الفرار من الطاعون كبيرة، وفي بيان ذلك.....	١٣
٢٣٥	الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة، والإصرار على الكبيرة، أشد كبيرة على الكبيرة.....	١٤
٢٣٦	والمغرب في الفرار وباله أشد من مرتكب الفرار.....	١٥
٢٣٧	وإذا كان الفرار من الطاعون كبيرة فالترغيب فيه أشد كبيرة وكلا الرجلين فاسقان والإعلان بالفسق أيضاً متحقق في الحال غالباً والائتمام بالفسق إثم والصلاة خلفه تكره تحريماً.....	١٦
٢٣٨	قول الصحابي في أمر لا مدخل فيه للرأي والاجتهاد دليل على قول الرسول صلى الله عليه وسلم.....	١٧

۲۴۶	بعض الناس ينسبه (الفرار من الطاعون) إلى أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه ولكن أمير المؤمنين (عمر) نفسه يقول الناس يزعمون أنني فررت من الطاعون. "إلهي أتبرء إليك من هذه التهمة".....	۱۸
۲۵۱	لا اختلاف أصلاً في "هذا الحديث" وفي "حديث البخاري"...	۱۹
۲۶۳	تنبيه نبيه: كما أن الفرار من الطاعون حرام، ومحض جهالة أن يعتذر أحد ويقول: قصدت من الفرار حفظ الصحة، فإن الفار لا يفر إلا بهذا القصد فلو كان هذا القصد يكفي الجواز لكان الفرار جائزاً لا حراماً.....	۲۰

* * *

جريدة المصادر والمراجع

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) عمدة القارى شرح صحيح البخارى، لبدر الدين العيني، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣) إرشاد السارى شرح صحيح لأبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الأميرية الكبرى - بولاق - مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.
- (٤) شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- (٥) مجمع البحار الأنور: لمحمد طاهر، المطبع العالى لمنشى نول كشور ذى المعالى، الهند.
- (٦) المستدرك على الصحيحين : للعلامة محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ / ١٩٩٠، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- (٧) الإتيقان في علوم القرآن: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، سنة الولادة ٨٤٩ / ٧هـ / سنة الوفاة ١٩ / ٥ / ٩١١هـ. تحقيق: سعيد المنذوب، دار الفكر، لبنان، سنة النشر ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م
- (٨) الأشباه والنظائر: لابن نجيم، لناشر: دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان الطبعة: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(٩) فتح المعين على شرح الكنز، مطبوعة: ايج ايم سعيد كمنبى، كراچى، باكستان.

(١٠) رد المحتار، : لابن عابدين الشامى، مصطفى البابى الحلبى مصر

(١١) الدعوة إلى الفكر: للأستاذ محمد منشا تابش القصورى، لاهور، باكستان.

(١٢) الإمام أحمد رضا خان وأثره في الفقه الحنفى : للعلامة مشتاق أحمد شاه الأزهرى، مؤسسة الشرق، بلاهور، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(١٣) لمعات التنقيح شرح المشكاة المصايح: للعلامة التوربشتى الحنفى، المعارف العلمية لاهور

(١٤) الدر المختار للعلامة علاء الدين الحصفكى، دار الفكر بيروت.

(١٤) ردالمحتار، لمحمد بن عمر الشهير بابن عابدين الدمشقى الحنفى، داراحياء التراث العربى بيروت-لبنان-

(١٥) الفتاوى الخيرية، لخيرالدين الرملى، دار المعرفة بيروت-لبنان-

(١٦) شرح معاني الآثار، لأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى : ٣٢١هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى

- ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م

- (١٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ
- (١٨) المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ط/ دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- (١٩) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ
- (٢١) السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى - ١٣٤٤ هـ
- (٢٢) الفتاوى الحديثة: لابن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت
- (٢٣) أحكام القرآن للجصاص: لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥هـ.
- (٢٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للعلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي ٥٤٤ هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٢٥) المعجم الكبير: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، مكتبة

العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٣، تحقيق :
حمدي بن عبدالمجيد السلفي .

(٢٦) دلائل النبوة، لأبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي - تخريج تعليق: الدكتور

المعطي قلعي، دار الكتب العلمية - لبنان - ودار الريان للتراث
الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

(٢٧) أشعة اللمعات : للشيخ عبد الحق محدث الدهلوي، مكتبة نورية
رضوية سكهة .

(٢٨) الجواهر المنظم : للعلامة ابن حجر الهتمي الشافعي المكي، مكتبة حبيبية
كوئته .

(٢٩) شعب الإيمان، لأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي - تحقيق : محمد
السعيد بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة
الأولى، ١٤١٠ هـ .

(٣٠) صحيح البخارى، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي،
مجلس بركات، مباركفور، الهند .

(٣١) المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
الكوفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩

(٣٢) مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق :
حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة

الثانية، ١٤٠٣

- (٣٣) سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- (٣٤) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، الطبعة: الأولى.
- (٣٥) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان
- (٣٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ تفسير البيضاوي: للعلامة ناصر الملة والدين أبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي رحمه الله تعالى المتوفى سنة ٧٩١ هـ). دار النشر: دار الفكر - بيروت
- (٣٧) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: لابن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥ هـ.
- (٣٨) التيسير بشرح الجامع الصغير: للإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، دار النشر / مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، الطبعة: الثالثة.

- (٤٣) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولى المدعو بشيخى زاده، سنة الولادة / سنة الوفاة ١٠٧٨هـ. تحقيق خرح آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، سنة النشر ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (٣٩) تنقية الإيمان المعروف باسم المعتقد المنتقد مع شرحه المستند المعتمد: للعلامة فضل الرسول القادري البدايوني، وشارح، العلامة الإمام أحمد رضا خان القادري الحنفي، دار المقطم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
- (٤٠) علماء العرب: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية عراق
- (٤١) حاشية على مراقى الفلاح شرح نور الإيضاح: لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي، سنة الوفاة ١٢٣١هـ. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة النشر ١٣١٨هـ
- (٤٢) العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية: للإمام أحمد رضا خان القادري الحنفي البريلوى، سنة الولادة / ١٢٧٢هـ سنة الوفاة / ١٣٤٠هـ. رضا فاؤنديشن، لاهور، باكستان.
- (٤٣) تفسير ابن كثير: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (٤٤) لدخل: لأبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، سنة الوفاة ٧٣٧هـ، دار الفكر، سنة النشر-

١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- (٤٥) تاريخ دمشق: الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دار الفكر، بيروت.
- (٤٦) تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، للعلامة علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار النشر - : دار الفكر - بيروت / لبنان - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- (٤٧) تفسير النسفى : لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى، دار النشر: دار النفائس - بيروت ٢٠٠٥، تحقيق الشيخ : مروان محمد الشعار.
- (٤٨) حدوث الفتن وجهاد أعيان السنن : للعلامة محمد أحمد المصباحي، دار المقطم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
- (٤٩) أحكام القرآن: لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي.
- (٥٠) حسام الحرمين على منحرك الكفر والمين (١٣٢٤هـ): للشيخ الإمام أحمد رضا خان القادري، طبع: مؤسسة الرضا لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، بتحقيق، محمد أسلم رضا القادري.
- (٥١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله

الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت.

(٥٢) تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، طبعة دار الرشيد، بحلب

الطبعة الأولى ١٤٠٦

(٥٣) حاشية الطحطاوي على الدر المختار: للإمام الطحطاوي، المكتبة

العربية، كوئته، باكستان.

(٥٤) مسند البزار (البحر الزخار): لأبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق

البزار، سنة الولادة ٢١٥ / سنة الوفاة ٢٩٢، تحقيق د. محفوظ الرحمن

زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت،

سنة النشر ١٤٠٩هـ.

(٥٥) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم

التميمي البستي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ -

١٩٩٣، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(٥٦) سنن أبو داود: للعلامة سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني

الأزدي، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٥٧) سنن الدارمي: لعبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، دار الكتاب

العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧، تحقيق: فواز أحمد زمرلي،

خالد السبع العلمي.

(٥٨) سنن النسائي: لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، مكتب

المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، تحقيق

: عبدالفتاح أبو غدة

(٥٩) سنن الترمذي : لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار

إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون

(٦٠) سنن ابن ماجه: لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار الفكر -

بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

(٦١) مسند الحميدي : لعبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي، الناشر : دار

الكتب العلمية ، مكتبة المتنبى - بيروت ، القاهرة، تحقيق : حبيب

الرحمن الأعظمي.

(٦٢) المعجم الوسيط : لإبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر -

محمد النجار، دار النشر : دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية

(٦٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر

: دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ

(٦٤) شفاء السقام على زيارة خير الأنام، للحافظ التقي السبكي، المطبعة

الأميرية الكبرى - بولاق - مصر القسم الأدبي - عام (١٣١٨ هـ).

(٦٥) شعب الإيمان: للعلامة أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ تحقيق : محمد السعيد بسيوني

زغلول.

- (٦٦) صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق.
- (٦٧) صحيح مسلم: للعلامة مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.
- (٦٨) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (المتوفى : ١٤٠٩ هـ)، الناشر : مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة : الثانية
- (٦٩) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، دار العقيدة، القاهرة، مصر.
- (٧٠) الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : أبو مريم محمد بن علي جيلاني، دار التوفيقية للتراث، مصر.
- (٧١) فيض الباري، لأنور شاه الكشميري، ديوبند. الهند
- (٧٢) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: لعلي بن حسام الدين المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩ م
- (٧٣) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد

- الرحمن السيوطي ٩١١ هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
- (٧٤) تفسير روح البيان، لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوقي، دار النشر / دار إحياء التراث العربي
- (٧٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، محقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- (٧٦) مسند الشهاب: لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي
- (٧٧) مسند أبي يعلى: للأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلبي التميمي، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤، تحقيق: حسين سليم أسد
- (٧٨) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، سنة الولادة ١٠١٧ / سنة الوفاة ١٠٦٧، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر ١٤١٣ - ١٩٩٢
- (٧٩) مرقات المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للعلامة ملا علي القاري، تحقيق: الشيخ جمال عيتابي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٨٠) نواذر الأصول في أحاديث الرسول: لمحمد بن علي بن الحسن أبو عبد

الله الحكيم الترمذي، عدد الأجزاء / ٤، دار النشر- / دار الجيل -

بيروت - ١٩٩٢م، تحقيق: عبد الرحمن عميرة

(٨١) طبقات الشافعية الكبرى - موافق للمطبوع، لإمام العلامة / تاج الدين

بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر- : هجر للطباعة والنشر-

والتوزيع - ١٤١٣هـ، الطبعة : الثانية

(٨٢) فتح الباري، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر

العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، المحقق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز

ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد

فؤاد عبد الباقي، الناشر : دار الفكر، بيروت.

(٨٣) نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: للمولوي عبد الحي الندوي

اللکهنوي، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد ١٣٨٧هـ.

(٨٤) نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر : عبد الحي الندوي اللکهنوي،

طيب أكاديمي، ملتان، ١٩٩٢م.

(٨٥) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، الشهاب الخفاجي، مركز

أهل سنت بركات رضا غجرات، الهند ١٠٦٩هـ.

(٨٦) هدية العارفين : للعلامة إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٢م.

(٨٧) الكواكب الدراري في شرح البخارى (صحيح البخارى بشرح

الكرمانى)، للعلامة الكرمانى، دار إحياء تراث العربى، بيروت.
الطبعة الأولى ١٩٣٧هـ.

(٨٨) شرح فتح القدير: لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى، سنة
الوفاة ٦٨١هـ، دار الفكر، بيروت.

(٨٩) نصب الراية لأحاديث الهداية: لعبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفى
الزليعى، تحقيق: محمد يوسف البنورى، الناشر: دار الحديث - مصر،
١٣٥٧هـ.

(٩٠) لسان الميزان: للأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلانى الشافعى
الناشر: مؤسسة الأعمى للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة،
١٤٠٦ - ١٩٨٦، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.

(٩١) تنزيه الشريعة المرفوعة: لأبو الحسن على بن محمد بن العراق الكنانى
المحقق: عبد الله بن محمد بن الصديق الغمارى، الناشر: دار الكتب
العلمية الطبعة: الثانية ١٩٨١.

(٩٢) كتاب الآثار: لمحمد بن الحسن الشيبانى، سنة الوفاة/ ١٨٩هـ. تحقيق:
أحمد عيسى المعصر اوى. دار السلام، مصر، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ -
٢٠٠٧م.

(٩٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين ابن نجيم الحنفى، سنة
الولادة ٩٢٦هـ / سنة الوفاة ٩٧٠هـ، دار المعرفة، بيروت.

- (٩٤) غنية المستملى شرح منية المصلى، سهيل إكيدمى، لاهور، باكستان.
- (٩٥) غنية ذوى الأحكام فى بغية درر الأحكام، دار السعادات، بيروت.
- (٩٦) فتاوى قاضى خان: للقاضى خان، مطبع منشى نو لكشور، لكهنؤ، الهند.
- (٩٧) مدارج النبوة: للمحقق عبد الحق الدهلوى، مكتبة الرضوية، سكهري، باكستان.
- (٩٨) مسند الفردوس: للدليمى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٩٩) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى، سنة الولادة ٨٤٩هـ / سنة الوفاة ٩١١هـ، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبى، الناشر: دار المعرفة، لبنان، سنة النشر ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- (١٠٠) دائع الصنائع فى ترتيب الشرائع: لعلاء الدين الكاسانى، سنة الوفاة ٥٨٧هـ، دار الكتاب العربى، بيروت، سنة النشر ١٩٨٢م.
- (١٠١) الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية: للعلامة عبد الغنى النابلسى، مكتبة النورية الرضوية، فيصل آباد، باكستان.
- (١٠٢) جذب القلوب، مطبع نو لكشور، لكهنؤ، الهند.
- (١٠٣) الميخط البرهاني: لمحمود بن أحمد بن الصدر الشهيد النجارى برهان الدين مازة، الناشر: دار إحياء التراث العربى، بيروت.

- (١٠٤) طريقة المحمدية، مطبع هندو بريس، دهلى، الهند.
- (١٠٥) تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

- (١٠٥) الكامل في ضعفاء الرجال: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٨.
- (١٠٦) تقوية الإيمان: لاسماعيل الدهلوى، مطبع عليمى، لاهور، باكستان.
- (١٠٧) تذكرة الموتى (باللغة الأردية): للقاضي ثناء الله، نورى كتب خانه، اسلام گنج، لاهور، باكستان.
- (١٠٨) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، الناشر دار الكتب الإسلامى، القاهرة، سنة النشر ١٣١٣ هـ.
- (١٠٩) حاشية "الفتاوى الهندية"، نورانى كتب خانه، بيشاور، باكستان.
- (١١٠) فتاوى الخيرية، لخير الدين الرملى، دارالمعرفة، بيروت.
- (١١١) العقود الدرية، نورانى كتب خانه، بيشاور، باكستان.
- (١١٢) الهداية: للمرغيانى، المكتبة الإسلامية، كراتشى، باكستان.
- (١١٣) الفتاوى القنية: المكتبة المشتهرة المهاندية، كلكتا، الهند.
- (١١٤) المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومى المقري، دراسة و تحقيق

: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية.

(١١٥) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية. عدد الأجزاء / ٤٠.

(١١٦) موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي

الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

تحقيق: د. تقى الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

(١١٧) العناية شرح الهداية: لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود الباري. ت

786 هـ. علق عليه وخرج أحاديثه: عبد الرازق غالب المهدي، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٤ هـ /

٢٠٠٣ م.

(١١٨) أحكام القرآن الكريم: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك

بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى:

٣٢١ هـ. تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال، الناشر: مركز البحوث

الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، الطبعة: الأولى.

(١١٩) السير الكبير: للشيباني

(١٢٠) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن

يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي

حمدالله، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥

(١٢١) الدر المشثور: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي

الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣ م.

(١٢٢) عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي الحنيفة: للسيد محمد

مرتضى الزبيدي، المطبعة الوطنية، بثغر سكندرية، سنة/ ١٢٩٢ م.

الطبعة الأولى.

(١٢٣) جِدُّ الممتار على ردِّ المَحْتار: للإمام أحمد رضا خان القادري

الحنفي (ت ١٣٤٠ هـ)، تحقيق: أسلم رضا القادري، دار أهل السنة،

كراتشي، باكستان.

(١٢٤) إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء: للمحدث هند شاه ولي الله دهلوي رحمه

الله، تصحيح و مراجعه: سيد جمال الدين هروي.

(١٢٥) معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة دار إحياء التراث العربي، بيروت

(١٢٦) تحفة اثنا عشرية: لعبد العزيز الدهلوي، سهيل اكيدي لاهور، باكستان

(١٢٧) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، دار الكتب العلمية بيروت طبعة

١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م -

(١٢٨) نسيم الرياض: لشهاب الدين الخفاجي، بركات رضا فور بندر،

غجرات، الهند.

(١٢٩) شرح الشفاء، للملا على القارى. بركات رضا فور بندر، غجرات، الهند.

(١٣٠) الهاد الكاف في حكم الضعاف: للإمام أحمد رضا خان القادري، تعريب وتعليق: أختَر رضاخان القادري الأزهرى، دار الحاوي، بيروت، لبنان.

(١٣١) مسالك الحنفاء للإمام السيوطي، طبعة: بركات رضا فور بندر، غجرات، الهند

(١٣٢) الحاوي للفتاوي للسيوطي، دارالكتب العلمية، بيروت

(١٣٣) سنن سعيد بن منصور

(١٣٤) الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد بن منيع البصري (ت-٢٣٠)، تقديم الدكتور إحسان عباس، دار صار، بيروت

(١٣٥) الأحاديث المختارة: الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي المشهور بالضياء المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة، سنة النشر: ١٤١٠ الطبعة الأولى. المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

(١٣٦) الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(١٣٧) حاشية الطحطاوى على الدرالمختار: للعلامة الطحطاوى،
المصرى. (١٢٣١هـ) كوئته، المكتبة العربية.

(١٣٨) قصص الانبياء: لابن كثير (٧٠١ - ٧٧٤هـ) تحقيق: مصطفى عبد
الواحد، مطبعة دار التأليف، بمصر.

(١٣٨) تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن: للطبري، دار ابن حزم
و دار الأعلام، لبنان و الأردن.

(١٣٩) مقدمة ابن الصلاح: لابن الصلاح، المكتبة العصرية- بيروت.

(١٤٠) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: ابن
شرف النووي، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار البارودي، لبنان.

(١٤١) تدريب الراوي: للسيوطي، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية،

١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م

(١٤٢) تفسير البحر المحيط، للإمام محمد بن يوسف علي الأندلسي المعروف بأبي

حيان، بدون تحقيق، طبعة مصورى لدى دار إحياء تراث العربي، لبنان

(١٤٣) تفسير الكشاف: للمحمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله،

تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء تراث العربي، لبنان.

(١٤٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبو العباس أحمد بن الشيخ

المرحوم الفقيه أبي حفص عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاري القرطبي.

(١٤٥) خلاصة الفتاوى، مكتبة حبيبية، كوئته، باكستان.

(١٤٦) العطاية القدير فى حكم التصوير، المدرجة فى " العطاية النبوية فى الفتاوى الرضوية" للإمام أحمد رضا خان القادري الحنفى، رضا فاؤنديشن، باكستان.

(١٤٧) الكافى شرح الوافى

(١٤٨) حاشية السعدى جلى على العناية: جلى (٩٤٥هـ) دار احياء تراث العربى، بيروت

(١٤٩) التعليق المجلى كما فى منية المصلى على هامش منية المصلى، مكتبة قادريّة، لاهور، باكستان.

(١٥٠) الدرر الحكام شرح غرر الأحكام: ملا خسر، مير محمد كتب خان، كراتشى.

(١٥١) حاشية الدر على الغرر: للخادمى، مطبعة عثمانية، حيدر آباد، دكن، الهند.

(١٥٢) منحة الخالق على بحر الرائق: لابن عابدين الشامى (١٢٥٢)، ايج ايم سعيد كمبنى، كراتشى.

(١٥٣) جامع الرموز: للقهُستانى (٥٩٦٢هـ)، مكتبة الإسلامية، ايران.

(١٥٤) مسلم الثبوت: لمحّب الله البهاري، مطبع أنصاري، دهلى، الهند.

(١٥٥) تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

- (١٥٦) تهذيب الكمال: يوسف بن عبدالرحمن أبو الحجاج المزي
(٦٥٤ - ٧٤٢)، المحقق: د. بشار عواد معروف، التصحيح: أ. عيد فهمي،
الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- (١٥٧) شرح الطيبي على المشكاة المصابيح: للعلامة شرف الدين بن الحسين بن
عبد الله بن محمد الطيبي (ت ٤٧٣هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة
المكرمة، الرياض.
- (١٥٨) البداية والنهاية: لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، الناشر:
مكتبة المعارف - بيروت
- (١٥٩) الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني
الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤١٢.
- (١٦٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله
بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد
الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية -
المغرب، ١٣٨٧.
- (١٦١) ميزان الاعتدال: للذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان
- (١٦٢) تذكرة الحفاظ: للذهبي
- (١٦٣) الإجازات المتينة لعلماء بكة والمدينة: الإمام أحمد رضا، الناشر: مؤسسة

الرضا، لاهور، پاکستان، الطبعة الثالثة، سنة/ ۲۰۰۳ م.

